

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(٦١٣)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	١٥
حقوق الإنسان في العالم	٧٠

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

وفد من السفارة الأمريكية يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٠٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

واس (الرياض) زار وفد من السفارة الأمريكية اليوم (الأثنين) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وكان في استقبال الوفد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية المستشار خالد الفاخري. وقد تطرق الحديث إلى العديد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص تعزيز مكانة المرأة، ومشاركتها في النهضة التنموية في البلاد. وأكد رئيس الجمعية أن هناك اهتماماً بتمكين شرائح المجتمع المختلفة ومنها المرأة من حقوقهم وعلى وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف القحطاني: "أن التطور الحالي في مجال حقوق المرأة أمر ملحوظ وخاصة الحق في العمل والمشاركة السياسية والسماح لها مؤخراً بقيادة السيارة." وقد أثنى وفد السفارة الأمريكية على هذه التطورات.



رئيس "حقوق الإنسان" يناقش وفداً أمريكياً حول "انتهاكات الحوثي" و"قرار ترامب"

تساؤل عن أسباب التركيز على التحالف وترك أصل المشكلة المتمثل في "الاستيلاء على السلطة"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء ٠٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٨م

<https://sabq.org/HbnRtz>

ناقش رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفداً من السفارة الأمريكية حول قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس، وما يمثله من تعد وتجاوز على حقوق ومشاعر جميع المسلمين، بالإضافة للوضع الحقوقي في اليمن وما تقوم به مليشيات الحوثي من انتهاكات صارخة لحقوق المدنيين، وخاصة الأطفال، وأسباب التركيز الدولي على أعمال قوات التحالف، وترك أصل المشكلة والمتمثل في استيلاء الحوثيين على السلطة، وعدم التقيد بقرارات مجلس الأمن. كان ذلك خلال قيام وفد من السفارة الأمريكية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم، حيث كان في استقباله رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والأمين العام للجمعية المستشار خالد الفاخري.

وتطرق الحديث إلى التطورات الحقوقية في المملكة، حيث أوضح رئيس الجمعية أن هناك اهتماماً بتمكين شرائح المجتمع المختلفة، ومنها المرأة، من حقوقهم، وعلى وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مضيفاً أن التطور الحالي في مجال حقوق المرأة أمر ملحوظ، وخاصة الحق في العمل والمشاركة السياسية والسماح لها مؤخراً بقيادة السيارة، حيث أثنى الوفد الزائر على تلك التطورات.



حقوق الإنسان: نستبعد مفهوم القضايا الكيدية بسبب قلة الوعي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٠٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أبها، القريات: محمد الفهيد، منى العبدلي ٢٠١٨-٠١-٢٢ ٩:٠٦ PM
كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور مفلح القحطاني لـ«الوطن» أنه لم يثبت حتى الآن ورود أي قضايا كيدية إلى فروع الجمعية المنتشرة في المناطق، فيما كشف أمينها العام خالد الفاخري أن الجمعية تستبعد مفهوم القضايا الكيدية في التعامل مع القضايا الواردة إليهم، لأنهم جهة تتلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتحقق من صحتها، وتتخذ الإجراءات النظامية في شأنها، كما تعتبر جهة وصل بين من يدعون التضرر والجهات الحكومية والخاصة الأخرى.

وفسر الفاخري ذلك بالقول إن هناك قضايا تصل إليهم ويتبين عدم صحتها، وذلك بسبب قلة وعي بعض المشتكين بالإجراءات سواء في القضايا الإدارية أو المالية أو الاجتماعية. وأضاف: عندما تصلنا قضية نحقق فيها، وعندما يتبين لنا عدم صحة ما ذكره المدعي، فإننا نطلعه على ذلك، فإذا اقتنع كان بها، وإذا لم يقتنع فله الحق في التقدم بقضية لدى الجهات العدلية حتى يأخذ القانون مجراه.

القضايا الإدارية في الصدارة

لا تزال القضايا الإدارية تحتل المرتبة الأولى في مجموع القضايا التي وردت إلى جمعية حقوق الإنسان، وذلك منذ تأسيسها وحتى عام ١٤٣٧، وذلك بمجموع ١٢٩٣٤ قضية، تليها في المرتبة الثانية قضايا الأحوال المدنية ١٠٣١٠، ثم قضايا السجناء ٨١٠٤، ثم القضايا العمالية ٤٨٢٤، والعنف الأسري بمجموع ٣٧٨٦ قضية.

حق عام وآخر خاص

عن الشكاوى الكيدية وكيفية تعامل جمعية حقوق الإنسان معها، قال المحامي ريان عبدالرحمن مفتي لـ«الوطن»: إن جمعية حقوق الإنسان أو أي جهة حكومية أو غير حكومية عندما تقدم إليها شكوى في أي شأن، فإنه يتم استقبال الشكوى وتتحري مدى صحتها، وفي حال التأكد منها يتم التدخل، أو تحال إلى جهة أخرى بحسب الاختصاص في حال ثبت عدم صحتها أو أنها كيدية.

وأضاف: المتضرر من الشكوى الكيدية هو من له الحق في التقدم بالشكوى ضد من تقدم عليه في حال ثبت أنها كيدية، بحيث يكون الحق هنا خاصاً وعماماً، ويمكن للجهة الرفع بالشكوى إلى النيابة العامة، وفي حال ثبت أن الشكوى التي تقدم بها المدعي «شكوى كيدية» تحال إلى المحكمة الجزائية لإصدار العقوبة. وأنهى مفتي حديثه بالقول: إن جمعية حقوق الإنسان ليست المتضرر الرئيس من الشكاوى الكيدية، ولكن يحق لها كجهة وقف استقبال الشكوى من شخص معين في حال تكررت منه نفس الشكوى.

أضرار نفسية

عن الضرر النفسي الذي قد يقع جراء الشكوى الكيدية، تقول أخصائية الطب النفسي الدكتورة هدى البشير إن الشكاوى الكيدية أو ما يعرف بحب الانتقام دوافعها متعددة، ومنها ما ينبع من الغيرة ومحاولة الإيذاء وتنتج عن عدم القدرة على المواجهة، وذلك لضعف الشخصية، وغالبا ما يكون أصحابها ممن يعانون من الفشل والإحباط والكره لظروف غير صحية بالمجتمع .

أضافت: بالتأكيد فإن الشكاوى الكيدية تلحق الضرر النفسي بمن استهدفهم الكيد، بل وتظل تطاردهم شبهاته لفترات طويلة من حياتهم، وبالتالي فإن الإسهام في خلق بيئة مشوهة تنجم عنه أمراض نفسية متعددة.

قضايا حقوق الإنسان خلال ١٤ عاما

٨١٠٤ قضايا السجناء

١٠٣١٠ قضايا الأحوال المدنية

١٢٩٣٤ القضايا الإدارية

٤٨٢٤ القضايا العمالية

٣٧٨٦ العنف الأسري

رد الاعتبار

*يحق للمتضرر من الشكوى الكيدية التقدم بقضية للنيابة العامة

*يمكن أن يكون الحق عاما أو خاصا وفقا للمدعى عليه في الشكوى الكيدية

*في حال ثبت أن الشكوى كيدية في الجهات المختصة تحال القضية إلى المحكمة الجزائية

*تصدر المحكمة العقوبة المناسبة ضد المدعي

هيئة حقوق الإنسان



إضافة أربع سنوات لخدمة الأفراد وبدل الإعاشة والنقل لتقاعد العسكريين.. والحسم لمجلس الوزراء

الشورى يدعم "المتقاعد" بقرارات متواترة لصالح المعاشات وسنوات الخدمة

المصدر: جريدة الرياض السبت ٠٣ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٨م

<http://www.alriyadh.com/1655672>

تقرير - عبدالسلام محمد البلوي

يستمتع مجلس الشورى في جلسة -لم تحدد بعد- إلى رد لجنته المالية على ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التعديلات المقترحة على نظام التقاعد المدني ويطلع على تقرير اللجنة التي بحثت ثلاثة مشروعات مقترحة بشأن هذا النظام وأجرت دراسة شاملة لجميع مواد نظام التقاعد القائم وخلصت إلى الأخذ ببعض التعديلات المقترحة من الأعضاء ورفض أخرى ونجحت في إنهاء التقرير خلال أقل من سنة، كما يصوت المجلس أيضاً على تعديل نظام التأمينات الاجتماعية بإضافة مادة تنص على صرف علاوة سنوية للمشارك تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم "بدل غلاء المعيشة"، وتعديل نظام التقاعد المدني والعسكري بإضافة مادة لصرف هذه العلاوة، وتمويل مقابل ما يدفع كنسبة بدل غلاء معيشة للمتقاعدين والمشاركين عن طريق صندوق ينشأ لهذا الغرض وتموله الحكومة وتضع نظامه الأساسي، وزيادة نسبة استقطاع الراتب من الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية البديل المنصوص عليه الذي سيصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من التأمينات الاجتماعية كل بحسب نظامه وذلك لغرض إعادة التوازن المالي للمؤسسات مستقبلاً.

"الرياض" تستهدف في هذا التقرير استقصاء أداء مجلس الشورى تجاه المتقاعدين وقراراته على التقارير السنوية للمؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وأيضاً التقارير التي تعود بالنفع للمتقاعد إضافة إلى مقترحات أعضاء المجلس ومن ذلك التعديلات الأبرز على نظام تقاعد العسكريين والتي قدمها عضو المجلس السابق اللواء محمد أبوساق وزير الدولة الحالي لشؤون مجلس الشورى، كما يقرع التقرير الجرس للبحث عن تلك القرارات التي لم تنفذ.

تعديل لسن تقاعد الموظف وإضافة مستحقين والجمع بين معاشات الزوجين وصندوق لبديل الغلاء

علاوة سنوية لمشارك التأمينات والقطاعين الحكومي والعسكري عند التقاعد.. طال انتظارها

تقرير: آثار إيجابية لرفع السن التقاعدي لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد

"المتقاعد" كان محور النقاش ولب المداولات التي دارت وتداولت تحت قبة الشورى وفي اجتماعات لجانها المتخصصة وكان الحال مع أداء أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة المعنية بالتقاعد وشؤونه وهمومه، فدرس بعمق وتخصص وشمولية أداء المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وبحث الأنظمة ذات العلاقة وشخص داءها ووصف دواءها ومدى استفادة المشاركين فيها والمستفيدين منها وحرك استثماراتها وعالج معوقات عملها، وتناول في ملف التقاعد كل ما يخصه سواء في أداء المؤسسة العامة للتقاعد أو نظام التأمينات الاجتماعية أو التقاعد العسكري، فقد كان المتقاعد محل اهتمام كبير في دورات مجلس الشورى المتتالية وتحديداً منذ دورته الرابعة التي شهدت انفتاح المجلس على الإعلام

وإتاحة حضور ممثلين للصحف ولوسائل الإعلام المختلفة لجلساته الأسبوعية ولقاءاته المختلفة مع الوزراء والمسؤولين ومع المواطنين والمواطنات، ورغم إشكالية عدم إلزامية الدولة بتنفيذ قرارات الشورى إلا أن متحدث الشورى د. محمد المهنا وفي حوار سابق مع "الرياض"؛ صدور نحو ٩٠٠ قرار عن مجلس الوزراء بناء على قرارات الشورى خلال العشرين سنة الماضية حسبما أحصت التقارير وأكد في حديثه أن المجلس شريك رئيس في القرار الوطني، ورافد مهم لقرارات مجلس الوزراء، حيث لا تخلو جلسة من جلسات مجلس الوزراء إلا ويصدر بها قرارات مبنية على قرارات مجلس الشورى تصب في خدمة قضايا الوطن والمواطن وهمومه وتلبي احتياجاته، إلى جانب ما صدر من مجلس الوزراء بشأن قرارات الشورى الخاصة بالتقارير السنوية للوزارات والجهات الحكومية، وأكد المهنا حرص خادم الحرمين الشريفين على قرارات مجلس الشورى الخاصة بتقارير الأداء السنوية لما لها من دور في تطوير أداء الجهة الحكومية والارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، وبصدور قرارات مجلس الوزراء المبنية على قرارات الشورى تكون قد استكملت دورتها النظامية وأصبحت ملزمة للتنفيذ من الأجهزة التنفيذية المعنية، ونبه المهنا إلى أن هناك قرارات لا تدخل في هذه الإحصائية تتعلق بتقارير الأداء السنوية لا يستلزم إقرارها من مجلس الوزراء إنما ترفع للملك والذي بدوره يوجه الجهات المعنية إلى تنفيذها.

عوداً إلى ملف التقاعد، فمجلس الشورى صوت بأغلبية أعضائه بدورته الخامسة وتحديدًا قبل أكثر من ثماني سنوات على إضافة أربع سنوات لخدمة الأفراد من رتبة جندي وحتى رئيس الرقباء، وتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد، وأقر الشورى تسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من الراتب الأساس بدلاً من المعمول به حالياً وهو التسوية على أساس ٣٥ جزءاً، وكذلك تسوية نسب التقاعد لرئيس الرقباء المرفق لضابط على حدة، كما وافق بعد ذلك على تمديد السن التقاعدي لـ "سنتين" لضباط من رتبة ملازم وحتى لواء، كما أقر المجلس تمديد خدمة الضباط الجامعيين تلقائياً بما يوازي أربع سنوات لخريجي التخصصات النظرية، وست سنوات للضباط المهندسين والفنيين، وثمان سنوات للضباط الصيدلي، وعشر سنوات للضباط الطبيين، وتحتسب هذه المدة في معاش التقاعد وتستقطع عنها العائدات التقاعدية. وأكد الشورى حينها -عبر لجنته الأمنية- أن رفع السن إجراء سوف تكون له آثار إيجابية كبيرة لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد العسكري، وطالت التعديلات التي أقرها المجلس بناء على مقترح اللواء محمد أبوساق المادة الثامنة من نظام التقاعد العسكري ليسوى المعاش التقاعدي للضباط على أساس جزء من خمسة وثلاثين جزءاً من راتب الضابط، وتعد التسوية للضباط على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه بدل الإعاشة والنقل، والبدلات الثابتة التالية لمن يستحقها بموجب النظام، بدل ركن، مكافأة تأهيل، علاوة طيران، علاوة البحرية، علاوة فنية، علاوة القيادة، وغيرها من العلاوات الثابتة وما يماثلها في القطاعات العسكرية الأخرى، على أن توضح اللائحة قوائم محددة بالعلاوات الثابتة في كل قطاع عسكري.

وجزم مجلس الشورى بأن إضافة بعض البدلات ضمن الراتب الأساس لرواتب الضباط يراعي عدم الإضرار بصندوق التقاعد العسكري أو تحميل الدولة تسوية المعاش التقاعدي لأن الاقتطاع مقابلهما سيتم بشكل شهري، وشدد على أن في التمديد المشار إليه توازن إيجابي بين الحد الأعلى للخدمة العسكرية والسن المقررة لكل رتبة وهو توجه يحقق المصلحة العامة للجميع، كما أنه مطمئن بأن قراره بذلك جاء بعد استقراء لواقع العمل العسكري وللحاجة إلى رفع سن التقاعد في سلم رتب الضباط.

صورة أخرى من معاشية مجلس الشورى لهماوم المتقاعد عبرت عنها قراراته الكثيرة لصالح المتقاعدين، كموافقته على دراسة زيادة معاشات التقاعد دورياً بنسبة تعكس ارتفاع تكاليف المعيشة، وهي توصية تأكيدية جاءت على قرار اتخذه المجلس على التقارير السنوية للمؤسسة العامة للتقاعد للأعوام المالية (٢٠٢١-٢٠٢٢)، وتبع القرار السابق قرار شهير صدر عنه قبل أكثر من سبع سنوات بناء على توصية لعضوه السابق علي الدهيمان حينما طالب برفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين لتكون أربعة آلاف ريال.

وامتداداً لدور الشورى الرقابي طالب المؤسسة العامة للتقاعد بالإفصاح عن معلومات استثماراتها ليعود للتأكيد على قرارات مضي على بعضها ١٠ سنوات وآخر أكثر من ٤ سنوات، فرفع للملك عدد من التوصيات التي أقرها بأغلبية أعضائه وطالب بتضمين التقارير السنوية لها معلومات تفصيلية تحليلية عن استثماراتها الداخلية والخارجية، وقرار آخر يشدد على وضع استراتيجية استثمارية تحقق المحافظة على سلامة الاستثمارات وكفاءتها، وكذلك المواءمة المثلى بين المخاطر والعائد على الأصول الاستثمارية المتنوعة، وقرار ثالث يطالب بالسياسات الاستثمارية العامة للمؤسسة مع ربطها بمؤشرات قياس للأداء، إضافة إلى قرار جاء على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ٢٠٢٣-١٤٢٤، الذي أنهى المجلس التصويت على توصيات تقرير اللجنة المختصة في السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ١٤٢٦، ونص على تضمين التقارير القادمة تحليلاً عن استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد، وأن تنتظر

المؤسسة في خيارات وبدائل استثمارية متعددة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما دعا القرار إلى دراسة إمكانية إعادة النظر في المعاش التقاعدي الضعيف الذي بصرف لقدامى المتقاعدين، كما وافق على رفع الحد المانع للحصول على معاش الضمان الاجتماعي ليشمل شريحة أكبر من المتقاعدين وضمهم في برامج التنمية الاجتماعية المختلفة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع وضع الضوابط اللازمة لذلك، وهي للعضو محمد آل ناجي، ومن أبرز قرارات الشورى دراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي للمحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد وهي توصية على تقرير سنوي للتأمينات الاجتماعية.

وفي أحدث قرارات الشورى على تقارير المؤسسة العامة للتقاعد طالب المجلس مؤخراً بخدمات وتسهيلات ومزايا للمتقاعدين ودعم نشاطاتهم بالتعاون مع الجهات الخاصة والحكومية المختصة داعياً إلى جمع مبادراتها المتفرقة لمنح المتقاعدين وأسرتهم بعض المزايا والخصومات لتكون وفق سياسة وآلية عمل محددة، كما شدد على إقرار آلية تضمن توريد الاشتراكات التقاعدية -الحسميات والحصص المناظرة- للمؤسسة شهرياً، مع التأكيد على سرعة سداد الاشتراكات التقاعدية المتأخرة والمستحقات المالية الأخرى للمؤسسة على الخزينة العامة، وطالب أيضاً بإيجاد حلول مناسبة لتعويض المؤسسة عن الأعباء المالية المترتبة عليها بسبب إقرار سلالم جديدة لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أو لفئات من الموظفين، ليتسنى للتقاعد التوازن بين الاشتراكات التي يتم استقطاعها والمنافع التي تلتزم المؤسسة بتأديتها.

ودعا الشورى في قرار له قبل نحو أربع سنوات المؤسسة العامة للتقاعد بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي بما يماثل المعدلات الاستثمارية التي تحققها أفضل المؤسسات التقاعدية في العالم، وكذا التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للشروع في تنفيذ الحلول الدائمة لمعالجة العجز الاكتواري وفق خطة عمل محددة وبما يحقق الاستدامة المالية.

وشددت قرارات مجلس الشورى على معالجة العجز الاكتواري في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وطالب مؤخراً بعد دراسة لجنته المالية للتقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٨/٣٧ للتأمينات، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية مثل وزارة المالية ومجلس الاقتصاد والتنمية لتخصيص إعانات في الميزانية العامة لتغطية العجز بصندوق التأمينات الاجتماعية، ونبه على أن نظام التأمينات ملزم بإجراء الدراسات المفصلة للحالة المالية كل ثلاث سنوات ويمكن أن تؤخذ الدراسة أساساً لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات لكي لا يتحول الوضع عبئاً على ميزانية الدولة، كما أن النظام ينص على التزام الدولة بسداد العجز عن طريق إعانات ترصدها الميزانية العامة.

التمسك بثلاث توصيات على تقرير حقوق الإنسان

تراجعت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية عن توصيتها التي طالبت هيئة حقوق الإنسان بتبني الدعاوى الجماعية على بعض مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع على بعض الفئات مثل المرأة والطفل وذوي الإعاقة والعمال وغيرها، والقيام بالنيابة عنهم برفع دعاوى تنافح عن حقوقهم، ورأت اللجنة تأجيل هذه التوصية لمزيد من الدراسة وسؤال الهيئة.

وكشفت مصادر "الرياض" تمسك اللجنة بتوصية تطالب الهيئة بإصدار دليل تعريفي شامل لحقوق الإنسان في المملكة ليكون مرجعاً معتمداً لتلك الحقوق، وأعدت اللجنة صياغة توصية تدعو الهيئة إلى التنسيق مع وزارة التعليم للابتعاث في برامج الدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان، وأخرى تحت الهيئة على التعاون مع وزارة الثقافة والإعلام ووضع معايير موافقة للشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة لتكون مرجعاً متفقاً عليه عند تناول قضايا حقوق الإنسان في المواد الإعلامية.

الصندوق الاحتياطي للتقاعد يواجه العجز ويستهدف المعاشات

لم يقنع مجلس الشورى مؤخراً بتوصية لجنته المالية بشأن رفض مقترح إنشاء الصندوق الاحتياطي للتقاعد وقرر سحبه من اللجنة، وتشكيل أخرى خاصة لدراسة المقترح المقدم من عضو الشورى السابق سليمان سعد الحميد، ليؤكد بذلك أهمية البحث عن حلول داعمة للمتقاعدين، خاصة وأن الصندوق المقترح يهدف إلى تكوين احتياطات من خلال موارده من الميزانية العامة للدولة والفائض السنوي للحساب الختامي والعوائد الناتجة عن استثمار موارده والهيئات والصايات المتبرع بها واستثمارها لغرض الدعم المادي لصناديق التقاعد، المدني، العسكري، والتأمينات.

وأشار تقرير حينها إلى ارتفاع عدد المتقاعدين من ٦٦٣ ألفاً هذا العام ليصل إلى ١،١٧ مليون في عام ١٤٤٤ بمعدل ارتفاع سنوي يتجاوز ٧ %، وترتفع المبالغ التي ستصرف كمعاشات سنوية من ٤٩ ملياراً إلى ١١٦ مليار ريال عن نفس الفترة بمعدل يفوق ١٣ %، كما ارتفع عدد المتقاعدين في نظام التأمينات من ٨٤ ألفاً إلى ١٩٠ ألفاً خلال الفترة من

١٤٢٤ حتى ١٤٣٤، وارتفعت المعاشات من ٢،٨ مليار إلى ١٤،٨ ملياراً، ويتوقع أن ترتفع المعاشات من ١٥،٤ ملياراً عام ١٤٣٥ إلى ٣٨،٨ ملياراً في عام ١٤٥٠. وأوضح تقرير للشورى أن دراسة أجريت بناء على بيانات مؤسسة التقاعد عام ١٤٣٠ تؤكد أن الاشتراكات المطلوبة لتمويل نظام التقاعد المدني هي ٣٣،٧ %، بينما المطلوب لتمويل تقاعد النظام العسكري ٧٨ % والتأمينات ٢٨ %.



برعاية رئاسة أمن الدولة.. وبحضور حقوق الإنسان والنيابة الصفار يفرج بزواجه من خلف قضبان سجن المباحث

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٠٣ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)

فرح نزيل سجن المباحث العامة بالدمام موسى أحمد حسن الصفار بحفلة زواجه من داخل السجن، بحضور ٤٥ فرداً من عائلة العروسين، و ٢٥ من أعيان محافظة القطيف، وإعلاميين، وأعضاء من هيئة حقوق الإنسان والنيابة العامة، ومديري الإدارات الأمنية والجهات الحكومية بالدمام، برعاية رئاسة أمن الدولة، التي قدم رئيسها هدية مالية قدرها ١٠ آلاف ريال. وأقيمت الحفلة مساء الأربعاء الماضي في خيمة الضيافة بالسجن، واستقبل العريس عائلته في قسم الاستقبال قبل انتقالهم مباشرة لموقع الحفلة بالصالة الرياضية. وشارك نزلاء أجنحة برامج إدارة الوقت في استقبال العريس بأنشودة ترحيبية و«الدبكة» والأهازيج الشعبية الخليجية، و«الزامل» و«القزوعي» الجنوبية، والمواويل البحرية، والقصائد الشعرية للنزلاء، وفيلم «عين على برامج إدارة الوقت»، والشيلات، وعرض مرئي لكواليس الحفلة. الحاضرون تجولوا في مرافق أجنحة برامج إدارة الوقت قبل بداية الحفلة، وغرفة الجناح، ومنطقة «التشميس»، والمكتبة، وال«ميني ماركت»، والمركزين الإعلامي والرياضي، والمغسلة.

بعد مناشدات بالجدية في التعاطي مع الفصل التعسفي أخيراً.. «هيئة الشورى» تحيل المادة ٧٧ إلى جدول الأعمال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

بعد مناشدات لمجلس الشورى بضرورة التعاطي مع المادة ٧٧ من نظام العمل والعمال، التي تسببت في فصل آلاف الموظفين السعوديين تعسفياً، وأربكت حياة كثير من الأسر، وهي تنحاز إلى أصحاب العمل على حساب الموظفين، أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى أمس (الأحد) إلى جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح تعديل المواد ٢ و ٧٧ و ٢١٤ من نظام العمل، إضافة إلى موضوعات أخرى تضمنت تقارير لعدد من الجهات الحكومية، وأنظمة جديدة ومقترحات عدة قدمها الأعضاء استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، ومشاريع اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقده أمس (الأحد) برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، بحضور نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، ومساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام حماية الذوق العام المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام الرهن التجاري.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨.

كذلك وافقت الهيئة العامة على إحالة تقارير عدة من لجان المجلس المتخصصة، تضمنت مشاريع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات عدة

هيئة الشورى توافق على مقترح تعديل المادة ٧٧ من نظام العمل وتحيله للمجلس

وأحالت مقترح مشروع نظام حماية الذوق

المصدر: جريدة سبق الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

<https://sabq.org/P74B9g>

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات تضمنت تقارير لعدد من الجهات الحكومية ، وأنظمة جديدة وعدة مقترحات قدمها الأعضاء استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس ، ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المواد ٢ و ٧٧ و ٢١٤ من نظام العمل المقدم استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام حماية الذوق العام المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى والتي تجيز أن يتقدم عضو المجلس باقتراح نظام جديد أو التعديل على نظام نافذ.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام الرهن التجاري.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ ، وإحالة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات ومذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

وزارات و١٣ إمارة و٢٠ جامعة و١٣ أمانة في الذيل ٦ • عكاظ“ تكشف حقيقة القائمة الحمراء للنضج الخدمات الحكومية !

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أحمد سكوتي (جدة) سقطت ست وزارات خدمية مهمة في المستوى الأحمر في مؤشر النضج لقياس الخدمات الحكومية الذي أعلنه برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) للعام الماضي ٢٠١٧م. وفيما تصدرت وزارة التعليم بالمركز الأول القائمة الخضراء للوزارات والجهات الحكومية التي تضم ١٥٧ جهة تقدم ٣٠٠٥ خدمات، لحقت بها ٤ وزارات أخرى شملت التجارة والاستثمار (ثانياً)، وزارة العدل (خامساً)، وزارة الخارجية (١٤)، وزارة البيئة والمياه (١٥). فيما توزعت المراكز الخضراء الأخرى على كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ثالثاً)، ثم أمانة الرياض (رابعاً)، احتلت، ثم جاء ترتيب عدد من الجامعات، أبرزها المجعة (سادساً)، الملك فيصل (سابعاً)، والملك سعود (ثامناً)، ثم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (تاسعاً)، وجامعة الأمير سطام (عاشراً)، وأمانة الطائف (١١)، أمانة العاصمة المقدسة (١٢)، هيئة الاتصالات (١٣). وتأرجحت كفة ٦ وزارات ودخلت القائمة الصفراء، وشملت كلا من التجارة، المالية، الشؤون البلدية والقروية، الاقتصاد والتخطيط، العمل والتنمية الاجتماعية، الخارجية، إضافة إلى جهات حكومية مهمة مثل الهيئة العامة للإحصاء، والهيئة العامة للمساحة، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف، ديوان المظالم، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، مديرية الأمن العام، الهيئة العامة للغذاء والدواء.

القائمة الحمراء

لكن القائمة الحمراء شملت ٦ وزارات هي الصحة، النقل، الإسكان، الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، الشؤون الإسلامية، والحرس الوطني، إضافة إلى عدد من الجهات الحكومية المهمة مثل المجلس الصحي السعودي، الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية، الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة، مصلحة الجمارك، الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، هيئة حقوق الإنسان، النيابة العامة، مجلس الشورى، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة. وفي قطاع الجامعات حلت ٢٠ جامعة في القائمة الحمراء، فيما تفوقت ثلاث فقط وحلت في القائمة الصفراء (جامعة تبوك، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك خالد).

وفي قطاع النقل والاتصالات، تذيلت القائمة الحمراء كل من مؤسسة البريد، والهيئة العامة للموانئ، إضافة إلى وزارة النقل، فيما ارتقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى القائمة الصفراء.

وفي قطاع الخدمات والتنمية، لم تفلح أي جهة عدا الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، في تجاوز القائمة الحمراء التي شملت إضافة إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الإسكان كلا من (صندوق التنمية العقارية، الهيئة السعودية للحياة الفطرية، صندوق التنمية الزراعية، المؤسسة العامة للحبوب، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المؤسسة العامة للرعي، الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة).

كما حلت معظم قطاعات الداخلية في القائمة الحمراء، وشملت (المديرية العامة للجوازات، المديرية العامة للدفاع المدني، وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية، المديرية العامة للسجون، المديرية العامة لمكافحة المخدرات، كلية الملك فهد الأمنية، قوات أمن المنشآت، المديرية العامة لحرس الحدود)، إضافة إلى كافة إمارات المناطق الـ ١٣. والملفت للنظر أنه حل قطاع الثقافة والإعلام بأكمله في القائمة الحمراء، إذ اشتمل على وزارة الثقافة والإعلام وكل من (هيئة الإذاعة والتلفزيون، هيئة وكالة الأنباء السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، إضافة إلى الهيئة العامة للرياضة، ودائرة الملك عبدالعزيز).

وعلى مستوى الأمانات حلت ١٣ أمانة في المستوى الأحمر، بينما دخلت اثنتان فقط في المستوى الأصفر (الطائف، العاصمة المقدسة)، وتصدرت مشهد الجودة أمانة الرياض بدخولها منفردة في المستوى الأخضر.

وأوضح برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) أن نتيجة مؤشر النضج الحالي للخدمات الحكومية لجميع الجهات الحكومية بلغت %٥٩,٩٩، إذ تحسنت نتيجة المؤشر بمقدار %٢,٥ مقارنة بنتائج التقرير السابق لعام ٢٠١٦، لافتاً إلى أن المستهدف هو الوصول إلى نسبة ٨٥% كنسبة إجمالية لنضج جميع الخدمات الحكومية، كأحد مؤشرات الأداء الرئيسية في خطة التحول الوطني ٢٠٢٠.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السعودية تستحدث مسوحات تتعلق بالإنفاق والعنف الأسري والترفيه

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٤ جمادى الاولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

في خطوة جديدة تستهدف توفير المعلومات لمتخذي القرارات في المملكة، لتوجيه دفة الاقتصاد ودفع معدلات التنمية، شرعت الهيئة العامة للإحصاء في تحديث قواعد البيانات والمؤشرات الإحصائية، لتتوافق مع المتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية، عبر إجراء مسح ميدانية تجرى على مدار العام، وكان من اللافت أن كثيراً من المسوح تتم المرة الأولى في المملكة، مثل إنفاق الأسر، والثقافة، والترفيه، والعنف الأسري، وغيرها.

وبحسب مصدر مطلع تحدث إلى «الحياة»، سيقوم فريق عمل الهيئة ومجموعة المتعاونين معها بمهمة جمع بيانات هذه المسوح بأسلوب العينة من الأسر والمنشآت الاقتصادية في جميع أجزاء المملكة، وكان من اللافت إجراء مسح متعلق بإنفاق الأسر المرة الأولى في البلاد. وقال المصدر (فضل عدم ذكر اسمه): «المسوح تتعلق بإنفاق ودخل الأسر، والقوى العاملة، والمساكن، ونشاط التجارة الداخلي والمؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى مسح المال والتأمين، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد، ويتعلق مسح الربع الأخير من السنة بصحة الأسرة، والعنف الأسري، واستخدام الوقت، ورعاية الأمومة، والثقافة والترفيه الأسري.

وطالبت الهيئة الجميع بالتعاون مع موظفي ومندوبي الهيئة المكلفين بمهمة جمع البيانات وإعطائهم البيانات المطلوبة، مؤكدة أن الهيئة تلتزم السرية التامة لكل البيانات، وعدم استخدامها إلا في الأغراض الإحصائية فقط. وتأتي هذه المسوح في الوقت الذي أعلنت الهيئة من قبل عدد سكان المملكة عام ٢٠١٧، الذي بلغ ٣٢,٥٥ مليون نسمة، منهم ٢٠,٤ مليون نسمة من السعوديين، بزيادة نسبتها ١,٧١ في المئة، مقارنة بعام ٢٠١٦، في حين بلغ عدد الأجانب ١٢,١ مليون نسمة، بزيادة نسبتها ٣,٩٩ في المئة.

محاكم التنفيذ تستقبل ٥١ ألف طلب لاستعادة ٢٣ بليون ريال الشهر الماضي

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٤ جمادى الاولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

كشفت بوابة «ذكاء الأعمال» في وزارة العدل، أنّ إجمالي طلبات التنفيذ المقدمة إلى محاكم التنفيذ، المتعلقة باستعادة مبلغ مالي، بلغت أكثر من ٥١ ألف طلب، لاستعادة ما يقارب الـ ٢٣ بليون ريال؛ وذلك خلال شهر ربيع الآخر الماضي. وبحسب بيان للوزارة أمس (السبت)، ارتفع عدد طلبات التنفيذ التي باشرت بها المحاكم في صفر الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة ٣٧ في المئة؛ إذ استقبلت المحاكم العام الماضي - خلال الفترة نفسها - ٣٢ ألف طلب تنفيذ؛ لاستعادة ما يقارب الـ ١١ بليون ريال.

وتصدرت منطقة الرياض القائمة بـ ١٤٦٠٢ طلب تنفيذ، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ١٣,٩ بليون ريال، تليها منطقة مكة المكرمة بـ ١٤٥٣٣ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ٧,٦ بليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بـ ٨,٧٨٧ طلباً، لاستعادة ١,٢ بليون ريال.

وجاءت منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة بـ ٤,٢٢٧ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بنحو ٣٨٠ مليون ريال، تليها منطقة القصيم بـ ٢,٢٧٦ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ١٨١ مليون ريال، ثم منطقة عسير بـ ١٣٩٤١ طلباً، لاستعادة نحو ٢٣٩ مليون ريال.

وسجلت محاكم منطقة جازان ١,٥٦٨ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ٦٢ مليون ريال، تليها منطقة حائل بـ ١,٣٠٢ بمبالغ إجمالية تقدر بنحو ٥٨ مليون ريال، ثم منطقة تبوك بـ ١,١٥٧ طلباً لاستعادة ما يقارب الـ ١٠٨ ملايين ريال، ثم منطقة نجران بـ ٩٢٨ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ٥٨ مليون ريال، ثم منطقة الجوف بـ ٦٤ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بـ ٣٢ مليون ريال، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ ٦٠٦ طلبات لاستعادة نحو ٢٨ مليون ريال.

وبلغ إجمالي عدد الطلبات، التي استقبلتها محاكم منطقة الباحة ٣٩٧ طلباً، بمبالغ إجمالية تقدر بنحو ١٧ مليون ريال، مسجلة أقل الطلبات في المناطق في الفترة نفسها.

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني أصدر أخيراً قرارات بتعديل عدد من المواد التنظيمية في اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ؛ بهدف منح قضاء التنفيذ مزيداً من القوة والقدرة على تمكين أصحاب الحقوق من حقوقهم.

وشملت التعديلات التي أقرها، عدم جواز إيقاف تنفيذ الشيك إلا بعد قيام المنفذ بإيداع كامل قيمته في حساب محكمة التنفيذ، إضافة إلى وضع ضوابط للحبس التنفيذي، ويجب حبس المدين الممتنع عن التنفيذ إذا كان سبب المديونية توظيف أموال، أو كان مقدار الدين مبلغ مليون ريال، أو كان عدد الدائنين أكثر من خمسة دائنين، ولا يجوز الإفراج عنه إلا بموافقة طالب التنفيذ أو بحكم خاضع للاستئناف.

وأكدت الوزارة اقتصار أحكام الحبس التنفيذي بالنسبة للممثل النظامي للشخص المعنوي الخاص، على ما إذا كان محل التنفيذ فعلاً أو امتناعاً عن فعل، ولا يشمل المطالبات المالية.



اختصاصيون: إلزام السائقين المتهورين ببرنامج الخدمة

الاجتماعية ينعكس إيجاباً على المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

أكد اختصاصيون اجتماعيون أهمية قرار مرور المنطقة الشرقية الذي يلزم السائقين المتهورين بالالتحاق ببرنامج الخدمة الاجتماعية في مستشفى الظهران، وقالوا في حديثهم لـ«الحياة» إن هذا القرار سيكون له واقع ملموس على كل فئات المجتمع، والسائق المتهور بحاجة للتوجيه وعلاج هذا التهور، ويعتبر العلاج المعرفي العقلاني أحد أنواع العلاج الملائمة لهذا السلوك.

ووصف الاختصاصي خالد الشهراني القرار بأنه جريء وله أثره النفسي والاجتماعي، وسيكون له وقع ملموس على كل فئات المجتمع، ولا سيما في استثمار وقت وجهد الشخص المتهور، مطالباً بتفسير آلية القرار من حيث المدة الزمنية لتطبيقه، وكذلك في حال تكرار الفعل مستقبلاً كون تفعيل العمل الاجتماعي من الأشياء المحببة للنفس مع الحرص على ما يقدم لضحايا الحوادث كونهم بحاجة لعناية خاصة وربما طبية قد لا يجيدها من طبق بحقه هذا القرار، وبالتالي سيكون قراراً غير رادع وسيكرر الفعل نفسه ما لم يع الشخص المتهور خطورة تهوره نظرياً من خلال الالتحاق بالدورات الإرشادية والتوعوية، وعملياً ما تم في نص القرار مع بعض التعديلات الرادعة له مستقبلاً.

من جهتها، ذكرت الاختصاصية الاجتماعية المحاضرة بجامعة الملك عبدالعزيز نورة الحمودي، أن الشراكة بين مرور المنطقة الشرقية ومستشفى الظهران، لأجل إلزام السائقين المتهورين بالالتحاق ببرامج الخدمة الاجتماعية في المستشفى، قرار موفق، فالسائق المتهور يحتاج لعلاج لهذا التهور، ويعتبر العلاج المعرفي العقلاني أحد أنواع العلاج الملائمة لهذا السلوك، والمهم هو قيام الاختصاصيين الاجتماعيين بدراسة حالة كل سائق قبل تكليفهم برعاية أي مريض، وذلك لمعرفة البرنامج المناسب للسائق والذي قد لا يناسب سواه.

وقالت إن الربط بين أخطاء السائق في القيادة وضحية حادثة للخطأ نفسه سيولد تأثيراً أكبر في شخصية السائق المتهور ويعدل من سلوكه السلبي في القيادة، مشيرة إلى ضرورة تقييم هذه الخطوة لمعرفة سلبيات وإيجابيات التجربة قبل نقلها وتعميمها على بقية المناطق.

بدوره، أشاد الاختصاصي الاجتماعي الدكتور عبدالعزيز المشيخ إلى أن هذا القرار رائع، فالمتهور سيشاهد الضرر الكبير الذي تحدثه حوادث السيارات وهو يجول بأقسام العظام.

يذكر أن مرور المنطقة الشرقية ألزم قبل ثلاثة أيام السائقين المتهورين بالالتحاق ببرامج الخدمة الاجتماعية في مستشفى الظهران، وقالت إدارة المرور إن مرور المنطقة الشرقية وبالشراكة مع مستشفى الظهران قام بإلزام السائقين المتهورين بالالتحاق ببرامج الخدمة الاجتماعية في المستشفى، وتم تكليف المتهور بدوام جزئي لتقديم المساعدة للمرضى - غالباً من ضحايا الحوادث المرورية - وإطعامهم وتلبية حاجاتهم وتقديم تقرير يومي شامل عن المرضى.

وذكر المرور أن ذلك يأتي ضمن خطط «التوعية المرورية» الذي سيطبق في جميع مناطق المملكة.



١٤ مخالفة صحية تحول إلى النيابة

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

المدينة المنورة: سعد الحربي ٢٠١٨-٠١-٢١ ١٠:٥٦ AM

حددت وزارة الصحة ١٤ مخالفة تقع من منسوبيها وتحول إلى النيابة العامة، إذ وضعت الوزارة بعضاً من المخالفات لاستكمال مجريات التحقيق في القضايا التي تستوجب عقوبة السجن والغرامة في نظام مزاولة المهن الصحية، ومن هذه المخالفات مزاولة المهنة دون تصنيف، أو إنهاء حياة مريض ميؤوس منها لو كان بطلب من ذويه أو منه .

حددت وزارة الصحة ١٤ مخالفة تقع من منسوبيها وتحول إلى النيابة العامة، إذ وضعت الوزارة بعضاً من المخالفات لاستكمال مجريات التحقيق في القضايا التي تستوجب عقوبة السجن والغرامة في نظام مزاولة المهن الصحية، واعتبرت أن مزاولة المهنة دون تصنيف أو إنهاء حياة مريض ميؤوس منها لو كان بطلب من ذويه أو منه، أو استخدام أجهزة كشف محظورة، مخالفات تستدعي تحويلها إلى النيابة العامة .

وأشارت مصادر لـ«الوطن» إلى أن القرار اشتمل على حظر صرف الدواء من قبل فني صيدلة دون إشراف صيدلي مرخص له، كذلك تعد مخالفة من ينتحل لقباً يطلق على لقب مزاولة المهنة، وهي موجودة من بعض منتحلي الألقاب في العيادات والطوارئ.

١ كل من زاول المهن الصحية دون تصنيف من هيئة التخصصات الصحية

٢ من يقدم بيانات غير مطابقة للحقيقة أو استعمل طرقاً غير مشروعة لمنحه ترخيصاً بمزاولة المهنة الصحية

٣ استعمال وسيلة من وسائل الدعاية يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة المهن الصحية خلافاً للحقيقة

٤ انتحل لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولة المهن الصحية

- ٥٥ من وجد لديه آلات أو معدات مما تستعمل في مزاوله المهن الصحية دون أن يكون مصنفا من هيئة التخصصات كمارس، أو دون أن يتوفر لديه سبب مشروع لحيازتها
- ٥٦ ممارسة طرق تشخيص وعلاج محظورة بالمملكة
- ٥٧ عدم إبلاغ الممارس الصحي عن مريض مشتبه في إصابته جنائيا بعد معاينته
- ٥٨ استخدام غير المصنفين من قبل هيئة التخصصات الطبية كمارسين صحيين أو استخدام مصنفين في غير تخصصاتهم أو تقديم المساعدة لهم
- ٥٩ استخدام أجهزة كشف أو علاج محظورة في المملكة
- ١٠ إنهاء حياة مريض ميؤوس من شفائه طبيا ولو كان بناء على طلبه أو طلب ذويه
- ١١ إعطاء تقرير بالوفاة رغم اشتباه الطبيب في أن الوفاة ناجمة عن حادث جنائي
- ١٢ إجهاض امرأة حامل إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة إنقاذ حياتها ويثبت هذا الأمر بقرار من لجنة طبية
- ١٣ إجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسبوقة على الإنسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك
- ١٤ المتاجرة بالأعضاء البشرية أو القيام بعملية زراعة عضو بشري مع العلم بأنه تم الحصول عليه عن طريق المتاجرة محاذير تنظرها لجنة المخالفات الصحية
- امتناع عن علاج مريض بدون سبب مقبول
- لا يجوز للممارس الصحي في غير حالة الضرورة القيام بعمل يجاوز اختصاصه أو إمكانياته
- يحظر على الممارس الصحي الكيد لزميله أو الإنقاص من مكانته العلمية أو الأدبية أو ترديد الإشاعات التي تسيء إليه



العمل تحمي أطفالا معنفين

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

الرياض: الوطن ٢٠١٨-٠١-٢٠ ١٠:٠٨ PM

تفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مساء أول من أمس مع مقطع فيديو انتشر بشكل واسع، لطفل يشتكي من سوء معاملة زوج أمه وتعنيفه له ولإخوته بالضرب والإهانة والتجويع. وذكر المتحدث الرسمي باسم الوزارة خالد أبا الخيل في تغريدة عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: أنه تم التوصل إلى الأيتام المعنفين، وبدأ العمل على اتخاذ اللازم من قبل وحدة الحماية الاجتماعية لحمايتهم. يذكر أن مواطنين، تداولوا واقعة تعرض فيها عدد من الأطفال إلى العنف الأسري، وقالوا: إن زوج والدتهم هو المسؤول عما تعرضوا له من عنف جسدي ونفسي. وشهد وسم «أيتام معنفون» على موقع «تويتر» مطالبات للجهات المعنية بالوصول إلى الأطفال وحمايتهم مما يتعرضون له من إيذاء نفسي وبدني، ومحاسبة زوج الأم على التعامل غير المسؤول مع أبناء زوجته.

الملك سلمان يأمر بتأمين منزل وسيارة للمواطن النعمي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م [رابط الخبر](#)

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتأمين منزل وسيارة للمواطن سامي بن محمد علي النعمي، الذي فقد ستة من أبنائه وزوجته في حادث مروري الخميس الماضي بمركز الكدمي التابع لمحافظة صبيا بمنطقة جازان.

وأعرب الأمير محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز أمير منطقة جازان بالنيابة عن شكره وتقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين، على تبرعه السخي ولفته الكريمة، كما هي عادته مع جميع أبنائه المواطنين، سائلاً الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهما الخيرة وأن يثيبهما على تلمسهما وتلبيتها لحاجات أبنائهم المواطنين في مناطق المملكة كافة.

رسوم الأراضي البيضاء تسهم في تطوير ٣ ملايين متر مربع

في الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

علمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة أن برنامج رسوم الأراضي البيضاء أسهم في تطوير نحو ثلاثة ملايين متر مربع في مدينة الرياض.

وفيما لم تفصح المصادر عن عدد الأراضي المطورة في حاضرة الشرقية وجدة، إلا أنها أكدت أن الوزارة ستعمل على إصدار الرسوم للسنة الثانية في مدينة الرياض بعد ٥٦ يوماً، وحاضرة الشرقية بعد ٨٨ يوماً، في حين ستصدر فواتير جدة بعد ١٠٦ أيام.

ودعت وزارة الإسكان ملاك الأراضي البيضاء الخاضعة للرسوم إلى المبادرة بإتمام تطوير أراضيهم قبل إصدار الرسوم للسنة الثانية،

وكانت وزارة الإسكان قد ذكرت أن عدد أوامر السداد التي أصدرتها بلغت نحو ١٥٠٠ أمر سداد رسم على أرض بيضاء، بمساحة تجاوزت ٤٠٠ مليون متر مربع داخل النطاق العمراني المحدد من قبل الوزارة في كل من الرياض وجدة وحاضرة الدمام.

وبحسب اللائحة التنفيذية، فإن الوزارة تقوم بشكل دوري بإجراء مراجعة للوضع في أي مدينة؛ لتقرير تطبيق الرسم على الأراضي فيها، أو تعليق التطبيق، أو لتجاوز مرحلة معينة والانتقال إلى أي من المراحل التالية في المدينة نفسها، وذلك وفق المادة "السادسة" من اللائحة، في إشارة إلى أن الوزارة تستعد خلال الأشهر المقبلة لتقييم المرحلة الأولى من برنامج

الرسوم، ومدى تحقيقه الأهداف الثلاثة المتمثلة في زيادة المعروض من الأراضي المطورة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة، وحماية المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية. وبينت اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء، أن المرحلة الثانية تتمثل في "الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط واحد، ما دام مجموع مساحتها يزيد على عشرة آلاف متر مربع"، أي أن طريقة احتساب مساحات الأراضي البيضاء تختلف كلياً عن طريقة احتسابها في المرحلة الأولى المتمثلة في عشرة آلاف متر مربع على جميع النطاق المحدد، في حين تتمثل المرحلة الثانية في احتساب عشرة آلاف متر مربع في المخطط الواحد وليس النطاق العمراني المحدد في المدينة.



٨٠٠ متحدثاً في المؤتمر الدولي الخامس للإعاقة والتأهيل بالرياض برعاية خادم الحرمين انطلاق المؤتمر الدولي الخامس للإعاقة.. رجب المقبل قاري“ ينفي دعمه للبنوك وشركات التمويل

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - واس:

بمتابعة شخصية ومستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز - رئيس اللجنة الإشرافية العليا للمؤتمر الدولي الخامس للإعاقة والتأهيل -، تواصلت اللجنة التحضيرية عقد اجتماعاتها، للمؤتمر الذي يأتي برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - مؤسس المركز - حفظه الله - الذي ستطلق فعالياته خلال يومي ١٥-١٦ رجب ١٤٣٩هـ. وأوضح رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور علي بن ناصر العضيبي، أن تنظيم هذا المؤتمر يأتي امتداداً لنجاحات المؤتمرات الأربعة السابقة التي نظمها مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، مفيداً أن الواقع الحالي للإعاقة والتأهيل يفرض على المؤتمر العديد من المحاور والتحديات التي تصب مباشرة في خدمة المعاق ورفع المستوى العلمي والعملية للعاملين بهذه الخدمات والمتوافقة مع رؤية المملكة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، مبيناً أن المؤتمر سيتناول المسارات الرئيسة للإعاقات وهي الإعاقات الحسية والإعاقات الحركية والإعاقات الذهنية والإعاقات السلوكية، مشيراً إلى أن تنظيم هذا المؤتمر يأتي استشعاراً لدور المركز تجاه الخدمات والبرامج التي تحتاجها هذه الفئة من المجتمع والذين يملكون من العزيمة والإلهام والإصرار ما لا يملكه الكثيرون. وأبان الدكتور العضيبي أن المؤتمر سيضم أكثر من ٨٠٠ متحدثاً من الخبراء المحليين والدوليين من ٢٤ دولة سيعرضون العديد من النتائج البحثية في العديد من المجالات التي تشمل الأبحاث الطبية لبرامج الوقائية والتطورات في مجال التشخيص وأبحاث اضطراب طيف التوحد والتدخلات العلاجية، كما سيتطرق المؤتمر لمستجدات التأهيل والتي تشمل المصابين بالحوادث والجلطات، وتأهيل كبار السن، والتقنية الحديثة للتأهيل، والتأهيل المجتمعي، ومشاركة القطاع الخاص بخدمات التأهيل، ويقدم المتحدثون العديد من المشاركات فيما يخص الجانب التعليمي التي تشمل أدوات القياس والتشخيص، وبرامج وآليات التدخل المبكر لصعوبات التعلم، والتعليم العالي لذوي الإعاقة. من جانبه أكد أمين عام المؤتمر أحمد بن عبد العزيز اليحيى، أن المركز يعمل على

توفير السبل كافة التي تعمل على نجاح المؤتمر للخروج بالتوصيات التي تسهم بإضافات حقيقية للنجاحات السابقة التي نتجت عن توصيات المؤتمرات الأربعة الماضية، انطلاقاً من حرص المركز تجاه تنفيذ استراتيجيته لرعاية وخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم بما يكفل دمج هذه الفئة في المجتمع ومعالجة كل الصعوبات التي تعترضها. وأوضح اليحيى أن أهمية هذا المؤتمر الذي يحظى بالرعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود «مؤسس المركز» - حفظه الله -، وبتزامن حفل افتتاحه تسليم جائزة الملك سلمان لأبحاث الإعاقة في دورتها الثانية للفائزين بها، يهدف إلى إبراز الدور الريادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في خدمة قضية الإعاقة والمعوقين، والاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال أبحاث الإعاقة.

الرياض

بسبب انعدام وسائل السلامة والإرشاد على الطريق ديوان المظالم يلزم شركة بدفع قيمة تلفيات سيارة مواطن تعرضت لحادث سير

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

متابعة - الرياض الإلكتروني
ألزم ديوان المظالم جهة مشرفة على أعمال مقاولات بدفع قيمة تلفيات لسيارة مواطن تعرضت لحادث سير في أحد الدورات التي نفذتها الجهة، بسبب عدم توفر أي وسائل سلامة أو لوحات إرشادية تشير إلى منطقة الأعمال.
وقال ديوان المظالم حسبما أعلن اليوم السبت "بعد مطالبة المدعي إلزام إحدى الشركات بتعويضه نتيجة تعرض سيارته لحادث مروري في إحدى الدورات المنفذة لصالحها؛ وبعد إفادة تقرير مرور بأن سبب وقوع الحادث هو عدم وجود أية وسائل سلامة أو لوحات إرشادية أو إنارة قبل الدوار تشير إلى وجود منطقة الأعمال، وأدان التقرير الجهة التابع لها الموقع بنسبة ١٠٠٪".
وأضاف: "عليه فقد تم إلزام الجهة بدفع قيمة تلفيات السيارة للمدعي، ولا ينال من ذلك ما دفعت به الجهة من انعدام صفتها وتوافرها في المقاول المنفذ للمشروع إذ إن للجهة سلطة الإشراف على أعمال المقاول وتوجيهه باعتبارها صاحبة العمل".

المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة ي دشّن منصاته الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض - واس

أعلن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء" مساء اليوم تدشين موقعه الإلكتروني وحسابه بتويتر، الذي اتضح من خلالهما أبرز ملامح العمل التي يقوم عليها المركز؛ المتمثلة بقياس أداء الأجهزة العامة وفق معايير عالمية وصولاً لتحقيق أداء حكومي مميز.

وقد أنشئ مركز "أداء" بموجب قرار مجلس الوزراء بناءً على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويعد المركز جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء، ويترأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وأوضح المتحدث الرسمي للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء" محمد النفيسة، أن المركز يعمل على قياس أداء الأجهزة العامة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفاءتها وفعاليتها، كما يصدر تقارير ربع سنوية لصناع القرار، ليعكس مدى تحقيق الأجهزة العامة لأهدافها الاستراتيجية المعتمدة لها، والتحقق من تقدمها بمبادراتها وبرامجها لرؤية المملكة ٢٠٣٠، إضافة لدعم تحسين الخدمات الحكومية وتطويرها من خلال جودة الخدمات، وصولاً لرضا المستفيدين، حيث يستند المركز على منهجيات قياس وفق أفضل التجارب والممارسات العالمية، التي ستسهم - بمشيئة الله - في تحقيق الوصول للرؤية الطموحة للمملكة.

وأبان النفيسة أن تنظيم المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة أوضح في مادته الأولى أن المقصود بالأجهزة "الأجهزة الحكومية: الوزارات، الهيئات العامة، الصناديق، والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة"، ويعد المركز المرجع لقياس أداء الأجهزة العامة.

وتبرز أهمية مركز "أداء"، من خلال ما يقوم به من جهود - في تمكين صناع القرار من متابعة تقدم الأجهزة العامة في أدائها ودعمها للوصول لأهدافها الاستراتيجية ومستهدفاتها لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، مما يسهم في رفع كفاءة الأداء العام للعمل الحكومي.

كما يعمل المركز على برامج للتمكين، وبناء القدرات للأجهزة العامة؛ بهدف نشر ثقافة القياس ومساعدتها في تنفيذه، من خلال تقديم دورات تدريبية لمنسوبيها بمجال قياس الأداء، حيث يساعد ذلك على بناء قدراتها في هذا المجال؛ ليسهم في تمكينها من تحقيق مستويات مميزة.

تجدر الإشارة إلى أن المركز يقدم للأجهزة العامة استشارات متخصصة في مجال مؤشرات الأداء وكيفية قياسها، بهدف مساندتها لتصحيح مسارها، ومساعدتها على تحديد وتحليل المخاطر، واكتشاف أوجه الصعوبات التي تواجهها لتحقيق أهدافها، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

رصد جميع التجاوزات وملاحقة أصحابها حفاظاً على أمن المجتمع النائب العام يوجه بالقبض على المتحرش "مسخ من المدينة"

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض - فداء البديوي
علمت "الرياض" بأنه تم القبض على المتحرش المعروف بـ "مسخ من المدينة" بتوجيه من النائب العام الشيخ سعود المعجب، والذي ظهر في مقطع فيديو انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي ("وهو يتجرأ بوصف المتحرش بها بألفاظ نابية ويقول لها: والله لادعسك)، في الوقت الذي أظهرت فيه المتحرش بها وجه المتحرش خلال تصوير المقطع ووثقت أيضاً رقم لوحة سيارته.
وتعمل النيابة العامة حالياً على إجراءات تقديم المتحرش (مسخ من المدينة) للمثول أمام الجهات المختصة ومحاسبته وعدم تمرير مثل هذه السلوكيات الخارجية عن قيم ومبادئ السلام في مجتمعنا السعودي المسلم.
يأتي ذلك، في مبادرة عملية للنيابة العامة لمتابعة وضبط السلوكيات الشاذة في المجتمع السعودي وملاحقة أصحابها ومحاسبتهم، حيث أشاد نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي بملاحقة النيابة العامة لهذا المتحرش وضبط مثل هذه السلوكيات المنحرفة ومتابعة أصحابها والقبض عليهم ومعاقبتهم، مطالبين بالتعريف بعقوبات مثل هذه السلوكيات وكيفية آلية تصعيد البلاغات.
إلى ذلك، تواصل النيابة العامة بهذه الإجراءات ملاحقة كل من تسول له نفسه بالاعتداء على المجتمع والتجاوز بحق الآخرين أو التحريض عليهم، حيث توعد مصدر في النيابة العامة في حديثه لـ "الرياض" برصد جميع التجاوزات وملاحقة أصحابها حفاظاً على أمن المجتمع وسلامة أفراد من أصحاب دعوات التحريض الذين لا يدركون خطورة مايقترفونه بحق الآخرين.
وكانت النيابة العامة قد أكدت في وقت سابق امتلاكها الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة لدعم توجهها الجديد نحو حماية المجتمع وحفظ حقوقه، وأنها لن تسمح لكائن من كان بالعبث بأمن الوطن والتحريض على الآخرين أو الاعتداء ومخالفة الأنظمة، كما شددت أنها ستقوم بدورها المنوط بها في خدمة المجتمع وحمايته من أيدي العابثين ومثيري الفتنة.

أحياناً... رعب المستهلك

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٤ جمادى الاولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)

عبد العزيز السويد

مع أنها حملات إيجابية وتستهدف تنظيف السوق من المغشوش بمختلف أنواعه، إلا أنها في جانب منها تسبب رعباً للمستهلك، فهو لم يعد يأمن السلعة، من العسل إلى شواحن الهواتف والتوصيلات الكهربائية، كميات ضخمة تظهرها فرق وزارة التجارة أو غيرها من الجهات المعنية ولا أجابة على أسئلة يعاد طرحها. إذا أعلنت الجهة الرسمية عن العثور على عسل مغشوش أو يعبأ بطريقة سيئة وتضاف إليها إضافات عليها ملاحظات وفي بيئة فزرة يجب أن يعلن عن اسم المنتج، ويوضح أين تم تسويقه، وآلية سحبه من على الرفوف، الحاصل الآن كنتيجة من حملات وزارة التجارة ومقاطعها الإعلامية عن المداهمات أن المعلومات ناقصة، العسل نموذج، إلا أنه ليس الوحيد، ففي قضية الشواحن والتوصيلات، هل هي لا تصلح للاستخدام وخطرة على السلامة؟ أم أن المشكلة في تزوير علامتها التجارية؟

إذا كانت رديئة وخطرة الاستخدام فكيف سمح لها بالمرور من الجمارك ومن الدولة التي صدّرتها والتاجر الذي استوردها؟ ولماذا لا يوقف هذا المسلسل الطويل؟ أما إذا كانت تزييف اسم تجاري شهير لبيع المقلد بسعر أعلى، فمن الواجب أن يذكر اسم المؤسسة أو الشركة التجارية، سيقال إن هذا أمره عند السلطات القضائية، ويحتاج إلى وقت، لكن على كثرة الحملات القديمة لم نقرأ صدور حكم قضائي في قضايا الغش هذه، فإذا كان التأخير من القضاء تُسأل وزارة العدل، وهي التي تنشر ألتها الإعلامية عن تطورات في أعمالها. من حق المستهلك أن يعلم من هو الذي يقف أو من هم وراء هذه المستودعات الكبيرة وشحن البضائع الضخمة، ومن واجب وزارة التجارة إكمال مهمتها بتسريع صدور الأحكام القضائية وإعلانها، أما عند الإعلان فلا بد من ربطها بالمقاطع التي نشرت عن حملات المداهمة.



التعليم عن بُعد .. يقود العملية التعليمية في العالم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد ٠٤ جمادى الاولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)

د. أمين ساعاتي

إن الطلب العالمي على التعليم سوف يتجاوز بكثير المعارض من التعليم، ومهما بلغت إمكانات الدول فلن تستطيع تلبية حجم الطلب الكلي على التعليم، ولذلك ليس أمام الدول إلا اللجوء إلى ما يعرف باسم التعليم عن بعد!

التعليم عن بعد Distance Learning هو أحد إفرزات التعليم المعرفي الحديث، وتؤكد مؤشرات تعليم المعرفة إلى أن التعليم عن بعد سيحقق مزيداً من الانتشار في كل أنحاء العالم، وسوف تكون له المكانة الرئيسة في منظومة التعليم والتنوير في كل مكان من العالم.

وفي ظل الاهتمام العالمي بالتعليم عن بعد، فإن جامعاتنا السعودية لم تتخلف عن بناء وفتح بوابات التعليم عن بعد أمام الراغبين في المعرفة والتعليم، ولكن كالعادة هناك فرق كبير بين ما تقدمه الجامعات في الدول المتقدمة، وما تقدمه الجامعات السعودية لهذه الخدمة التي بلغ التنافس في تقديمها شأواً كبيراً.

إن المعادلة الصعبة التي يواجهها العالم هي أن تكاليف بناء المؤسسات التعليمية وتوفير كوادرها وأجهزتها باهظة جداً، وأن معدلات الزيادة في عدد السكان، وبالتالي الزيادة في الطلب على التعليم سوف تتجاوز بنسب عالية جداً المعارض والمتاح، ولذلك بدأ العجز واضحاً في قبول الطلاب في كثير من الجامعات في الدول المتقدمة والنامية والمتنامية.

ولهذا جاء مشروع التعليم عن بعد لينقذ الحضارة الإنسانية من الفشل في استيعاب مزيد من طلاب العلم ورواده.

إن التعليم عن بعد هو تعليم متكامل العناصر والفعاليات بدءاً من تصميم المنهاج الدراسي التفاعلي، ثم التعاقد مع الكفاءات القادرة على إدارة المعرفة، والعارفة لأحدث ما وصلت إليه التقنية الحديثة، وانتهاء بنظم الامتحانات والتقييم العلمي المستمر، بمعنى أن التعليم عن بعد يقوم على مهارات المعرفة الشاملة والمعرفة المتخصصة، كما يستثمر نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويعها لإثراء كافة مراحل العمليات التعليمية، إضافة إلى تطبيق المعايير والمواصفات العالمية الضامنة لتوفير أعلى درجات الجودة.

ولقد ظهرت حديثاً الفصول التفاعلية التي تسمح للمعلم أو المحاضر أن يلقي محاضراته مباشرة على الآلاف من الطلاب في جميع أنحاء العالم دون التقيد بالمكان، بل تطورت هذه الأدوات لتسمح بمشاركة الطلاب من كل أنحاء العالم في الحوارات والمداخلات.

إن التعليم عن بعد أسلوب جديد ومتطور يعتمد على استخدام إدارة المعرفة والمشاركة الواسعة للدارسين كجزء أساسي من أدوات التعليم العصري الحديث، ولذلك لا يجب أن نبسطه ونعتبره مجرد تغطية لطلب شريحة من الناس لم تساعدهم ظروفهم على الانخراط في التعليم النظامي، بل هو نظام كامل وشامل لنشر المعرفة والتعليم - على أعلى مستوى - في ربوع الكرة الأرضية.

لقد حاولت جامعاتنا أن تبني بوابات متخصصة في تقنيات التعليم الإلكتروني التفاعلي الذكي ولكنها لم تستخدم بعد فإن الأساس في التعليم عن بعد هو استخدام المهارات رفيعة المستوى، ولكن ما يحدث في بعض جامعاتنا أن كل الكوادر التي تدبر التعليم عن بعد هي من الكوادر ضعيفة التأهيل ورخيصة الأجور.

ولذلك فإن التعليم عن بعد في جامعاتنا السعودية يتخبط بين خبرات متواضعة وتقنيات بدائية ومحدودة، ولذلك - في ظل هذه الإمكانيات المتواضعة لا نتوقع أن تكون محصلة التعليم عن بعد ومخرجاته محققة للأمال المعقودة عليها.

إن التعليم عن بعد في جامعاتنا السعودية يجب أن تتوفر له منظومات إلكترونية تفاعلية وأدوات تعليمية حديثة، وبرمجيات متخصصة مرتبطة بمحافظ تعليمية مزودة بكفاءات عالية المستوى حتى ترتفع برامج هذا التعليم إلى مستوى الاقتناع لدى جمهور غفير من المترددين في قبول هذا النوع من التعليم، ولا سيما أن الفرص الوظيفية ما زالت ضيقة أمام خريجي هذا النوع من التعليم الذي ما زال موضع شك وريبة عند كثير من رجال المال والسياسة.

إن التعليم عن بعد لم يعد مجرد تعليم في الهواء الطلق على طريقة برامج "التوك شو"، بل هو مجموعة من العلوم الذكية التي تدار من خلال عالم المعرفة بهدف تحقيق كثير من التوازنات في المجتمعات الإنسانية، فهو بمنزلة حرب كونية شاملة على الأمية، إضافة إلى أنه يسهم في رفع المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع، وهو أيضاً يعالج النقص في كوادر المدرسين والمدرسين، ويسد العجز في المباني التعليمية والجامعية، ويعمل على تغطية القصور في الإمكانيات، كما يوفر التعليم عن بعد مصادر تعليمية متنوعة ومتعددة بأسعار لا تضاهي ولا تزاحم.

لقد حقق التعليم عن بعد في كبريات الجامعات الأمريكية والأوروبية وفي كل دول العالم المتقدم انتشاراً ونجاحاً منقطع النظير، وأثبت للإنسان الذي يبحث عن المعرفة والعلوم أنه في أيدي أمينة، وأنه سيحقق مكاسب علمية يصعب تحقيقها في التعليم النظامي.

والتعليم عن بعد بهذه المزايا يرسخ مبدأ مجانية التعليم ويحقق توازنات معرفية وثقافية بين كل المجتمعات الإنسانية بحيث تنتشر الثقافة والمعرفة وتصل إلى كل راغبيها بصرف النظر عن العالم الذي يعيش فيه طالب المعرفة أو الدولة التي ينتمي إليها أو الجنسية التي يحملها.

إن هذا العالم المعرفي الجديد الذي يتحرك في السماوات المفتوحة وفي كل مكان من الكرة الأرضية يحتاج إلى منظومات تفاعلية متكاملة، ولا يمكن أن يؤدي عمله على الوجه الأكمل من دون أن تكتمل منظوماته في جوانبها المتعددة من إداريين ومدرسين وفنيين من ذوي الاختصاص والمؤهلات العالية والخبرة الذكية.

الجدعان: ٤٥٠ مليون ريال تنفق على موظفين لا نعرف عددهم!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

كشف وزير المالية محمد الجدعان أن وزارته لا تعرف «بشكل جيد وموثق» كم عدد الموظفين الذين يتقاضون المبلغ المخصص للرواتب والبدلات والذي يقدر بـ ٤٥٠ مليون ريال، وهو يعادل تقريباً نصف موازنة الدولة، عازياً ذلك إلى أن كل جهة حكومية لديها نظام عمل خاص بها، لافتاً إلى أن هذه معاناة كبيرة تعاني منها وزارته ويأمل بأن تحل قريباً بالتعاون مع وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان.

جاء ذلك، في كلمة ألقاها وسط حضور كبير من الوزراء والمسؤولين في القطاعين العام والخاص في حفلة إطلاق وزارة المالية منصة «اعتماد» الرقمية التي تنضوي تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص، وذلك في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) بالرياض.

وفي ما يتعلق بأوامر الدفع للمقاولين، قال الجدعان: «نعي تماماً أن التأخير غير المبرر يضيف كلفة على الموردين أو المقاولين ومن ثم على الدولة، وهو أمر غير مقبول، خصوصاً في إطار المنهجية التي تتبناها الوزارة في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في كل أعمالها، إضافة إلى ذلك تسهم (اعتماد) في تحسين الأداء وتعزيز قنوات التواصل بين وزارة المالية والجهات الحكومية والقطاع الخاص وفق عوامل السرعة في الأعمال، والدقة في البيانات، والسهولة في الإجراءات.»

وأبان أن إطلاق منصة «اعتماد» يأتي في الوقت الذي تستكمل وزارة المالية التصور النهائي لاستراتيجيتها الرقمية، التي ستكون بمثابة مرشد لها في تحقيق الأتمتة المستهدفة داخل الوزارة ومع شركائها كافة في القطاعين (العام والخاص) لتكون الاستراتيجية تكاملية على مستوى المملكة عموماً.

وأفاد أن استراتيجية الوزارة تعتمد على ثلاث ممكنات رئيسية، هي تمكين التحول الرقمي وتأهيل الموارد البشرية ضمن بيئة منتجة وتعزيز إدارة التعبير والتواصل، مبيناً أنه من منطلق الدور المحوري لوزارة المالية في تمكين ودعم الجهات والأجهزة الحكومية للوصول إلى أهدافها تكمن أهمية التحول الرقمي في تفعيل ذلك الدور بشكل أفضل.

النيابة العامة تستحدث دوائر متخصصة في فروع النيابة تُعنى بالقضايا الأسرية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

وجه النائب العام الشيخ سعود المعجب باستحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة تُعنى بالقضايا الأسرية؛ حفاظاً على سرّيتها من جهة، ولتقديم ما يلزم لبعضها من المعونة الاجتماعية في الإرشاد والإصلاح من جهة أخرى. وأوضحت

النيابة العامة في بيان لها أمس (الأحد)، أن ذلك يأتي في إطار العمل على تأهيل كادر متخصص في النيابة العامة لهذه المهمة بالتعاون مع جهات الاختصاص ذات الصلة. وستكلف النيابة العامة نخبة من المؤهلين لإدارة هذه الدوائر وفق أعلى المعايير المهنية التي تضمن نجاح التجربة وبخاصة ضمان السرية والأمان لمن يلجأ لها من الأسر. وتعد هذه الخطوة إحدى مبادرات النيابة العامة وفق مسارات خطتها الاستراتيجية التي تترجم المفهوم العصري والشامل للنيابة العامة باعتبارها المرحلة الأولى في ضمانات العدالة حيث التحقيق وجمع الأدلة والادعاء. وتأتي هذه المبادرات الإنسانية في بعدها المجتمعي، المتمثل في أنموذج هذه الخطوة التي توجهت لها النيابة العامة، وهي من قبل ومن بعد من قيم الشريعة الإسلامية في الإصلاح والوثام وحثها على الحفظ والستر، مع رعاية واجب العدالة الشرعية مع الجميع في توازن تشريعي حكيم.



مطالبات بمحاكمة مصور 'حادثة المدينة' .. والحرور ينفي

وقوعها داخل حدوده

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

طالب نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي بمحاسبة مصور مقطع فيديو لـ«حادثة مرورية»، يُزعم أنها وقعت بالمدينة المنورة، بعد أن تم تداول مقطع الفيديو، خلال الساعات الماضية على نطاق واسع، ويظهر فيه عدد من المتوفين والمصابين من دون مراعاة لمشاعر ذوي المتوفين والمصابين، وفي انتهاك صارخ لخصوصياتهم، ما يتنافى مع الإنسانية والقيم والأداب العامة، من مصور المقطع، الذي يتضح أنه من جنسية عربية، كما ظهر صوته أثناء تصويره. وأطلق مغردون وسمياً بعنوان: «#محاكمه_مصور_حادث_المدينة»، ناشدوا خلاله الجهات الأمنية بسرعة القبض على مصور الفيديو وإحالة إلى النيابة العامة، تمهيداً لمحاكمته، مطالبين في الوقت نفسه بعقوبات صارمة لمصوري الحوادث المروية.

من جانبه، نفى مدير مرور منطقة المدينة المنورة الدكتور العقيد صلاح الجابري ما تردد أن الحادثة المروية التي تم تصويرها بمقطع الفيديو المتداول وقعت داخل حدود منطقة المدينة المنورة، مبيناً أنه لم يتم تسجيل حادثة مروية من هذا النوع على الإطلاق.

من جهته، أكد محامٍ ومستشار قانوني أن تصوير الحوادث المروية من دون مراعاة لأوضاع المصابين، يعرض المصور للعقوبات المدرجة في نظام الجرائم المعلوماتية.

وأوضح المحامي علي العقلا لـ«الحياة» أن تلك المخالفات تعدّ جريمة في حق النظام العام، وتمثل انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة، وتتنافى مع القيم والأداب العامة، لافتاً إلى أن مرتكبي تلك الجرائم، تطاولهم العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، طبقاً لنص المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ وتاريخ ٨-٣-١٤٢٨.

ودعا العقلا الجمهور إلى عدم نشر أو إعادة نشر مقطع فيديو تلك الحادثة الشنيعة، مبيناً أنه يجب مراعاة شعور أهل المتوفين والمصابين في الحادثة، من خلال عدم نشر أو إعادة نشر ما يذكر ذويهم بما وقع لهم من مصائب أو حوادث.

البعد الجنائي يحيل قضايا الأسرة للنيابة العامة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

جدة: نجلاء الحربي ٢٠١٨-٠١-٢٢ ٢:٢٠ AM

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن دائرة القضايا الأسرية التي تعمل على استحداثها النيابة العامة ستهتم بقضايا محددة، أبرزها ما يكون ذا طابع جنائي بعيداً عن قضايا الأحوال الشخصية، موضحاً أنه ضمن اختصاصات النيابة التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها.

من دوائر النيابة العامة

المخدرات والمؤثرات العقلية

الأحداث والأسرة

جرائم الوظيفة العامة

الأمن الوطني

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن دائرة القضايا الأسرية التي تعمل على استحداثها النيابة العامة ستهتم بقضايا محددة، منها ما يكون ذا طابع جنائي بعيداً عن قضايا الأحوال الشخصية حيث يبلغ عدد دوائر النيابة العامة ١٢ دائرة بعد استحداث دائرة القضايا الأسرية، كاشفاً أن سبب تخصيص دائرة القضايا الأسرية يطغى عليها البعد الجنائي وليس من اختصاصها قضايا الأحوال الشخصية فهي مسؤوليات محاكم الأحوال الشخصية، موضحاً أن من ضمن اختصاصات النيابة العامة التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها والادعاء أمام القضاة وفقاً لللائحة التنظيمية، ومن اختصاص النيابة العامة أيضاً طلب تمييز الأحكام والإشراف على تنفيذها خاصة الأحكام الجزائية.

الرشوة والتزوير

أكد المصدر أن من اختصاص النيابة العامة الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف والاستماع لشكاوى الموقوفين ولا بد أن تتأكد من مشروعية سجن الموقوفين ومشروعية بقائهم في التوقيف والسجون بعد انتهاء المدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف بدون سبب مشروع كذلك نقل لها قضايا أخرى وأصبحت من ضمن اختصاصها فهي من تحقق فيها قبل عرض المتهمين على القضاء ومن ضمن تلك القضايا الرشوة، والتزوير وجرائم أخرى.

كيان مستقل

أوضح المستشار القانوني والمحامي الدكتور عمر الخولي لـ«الوطن»، أن استحداث دائرة للقضايا الأسرية، قد يتم من خلال الدائرة التدخل بقضايا العنف الأسري أما ما يخص قضايا الأحوال الشخصية فلا مانع من أن يكون لها كيان مستقل كأن يكون هناك هيئة أو جمعية تتولى الإصلاح ولا مانع من أن يتدخل بعض أعضاء النيابة العامة للإصلاح والإرشاد وإقناع الأطراف بالتسوية وعدم اللجوء للقضاء، ومن ضمن القضايا الأسرية التي قد تتعلق في تلك الدائرة قضايا تسلم الفتيات بعد الإفراج عنهن من السجون والتدخل لإقناع الأسر في احتواء بناتهم والصفح والسماح ومحاولة لتقريب وجهات النظر بينهما، كذلك قضايا هروب الفتيات، الخيانة الزوجية، أي قضايا ذات البعد الجنائي، كاشفاً أن القضايا ذات الطابع الجنائي التي تتعلق بالنواحي الأسرية لا يوجد لها إحصاءات دقيقة.

من دوائر النيابة العامة

التحقيق في قضايا الاعتداء على النفس

الاعتداء على العرض والأخلاق

المخدرات والمؤثرات العقلية

الاعتداء على المال
جرائم الوظيفة العامة
الادعاء العام
دور التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام
الجرائم الاقتصادية
قضايا الأحداث والأسرة
التعاون الدولي
الأمن الوطني



٧ تحديات تواجه أهداف التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: سليمان الغنزي ٢٠١٨-٠١-٢٢:٢٦ AM
رصدت وزارة التعليم ٧ تحديات تواجهها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، أبرزها ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب. أبرز التحديات
ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي
الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم
ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل
تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية
حددت وزارة التعليم ٧ تحديات تواجهها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، من أبرزها ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، إضافة إلى تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية، وكذلك ضعف مهارات التقويم لدى المعلمين، كما وضعت الوزارة ٨ أهداف عامة للتعليم في ٢٠٢٠، و٤ اتجاهات رئيسية للتغيير. ولفتت الوزارة في سياق منشور إلكتروني على موقعها الرسمي، حمل عنوان «التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠»، إلى أن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، انطلق في بداية عام ٢٠١٦ بمشاركة وزارة التعليم ضمن قطاعات الدولة، وتم رصد التحديات التي تواجه التعليم، وبناء الأهداف العامة للتعليم، ومؤشرات قياس الأداء، وكذلك بناء المبادرة التعليمية والتربوية المحققة لبرنامج التحول الوطني، كما اعتبرت الوزارة أن نسبة ٣٥ % من سكان المملكة من الفئة العمرية للتعليم العام والجامعي، تدلل على مدى ارتباط التعليم بالمجتمع.

• الصندوق العقاري: توقف ٤٤٢ ألف مواطن عن السداد زاد

القروض المتعثرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أوضح لـ "الاقتصادية" مصدر في صندوق التنمية العقارية، أن من أسباب وصول قيمة القروض المتعثرة إلى ٣٢ مليار ريال، توقف نحو ٤٤٢ ألف مواطن عن السداد بعد أن تحصلوا على قروضهم، فضلا عن الآلية التي كان يتبعها الصندوق سابقا.

وأضاف، أن الآلية المتبعة في السابق لم تدرس الملاءة المالية للمستفيدين قبل الإقراض، حيث إنه كان بإمكان المستفيدين الذين لديهم التزامات مالية عالية في جهات تجارية الحصول على قروض الصندوق (٥٠٠ ألف) ريال رغم إدراك الصندوق صعوبة قيام هذا المستفيد بالتسديد، ما أسهم في زيادة قيمة القروض المتعثرة لدى الصندوق. ولفت صندوق التنمية إلى أن العمل جار على استئناف الأحكام الابتدائية الصادرة ضده من قبل المحاكم الإدارية التي تقضي بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨٢، والمنصوص على الإقراض الحسن للمستفيدين من رأسمال الصندوق طبقا للنظام السابق، مبينا أن الصندوق يرحب بجميع الأحكام القضائية الصادرة في حقه. وكان الصندوق العقاري قد أعلن تفعيل الرسمي لخدمة "تحويل التمويل العقاري القائم إلى تمويل مدعوم" للمسجلين في قوائم الصندوق والحاصلين على تمويل عقاري "غير مدعوم" من جهات التمويل المشاركة في برنامج التمويل المدعوم.

وأوضح خالد بن محمد العمودي؛ المشرف العام على الصندوق أن هذه الخدمة تأتي في إطار رفع نسبة تملك المواطنين للمنازل في مختلف مدن المملكة ومحافظاتها، وتخفيف عبء أرباح التمويل على المستفيدين، من خلال آلية مبسطة، تتميز بالعدالة والشفافية التامة، إضافة إلى شمولية الخدمة.

وبيّن أن احتساب مبلغ الدعم سيتم وفق معايير برنامج التمويل المدعوم مع شمولية أرباح المبلغ الذي قام المستفيد بسداده للممول لمبلغ ٥٠٠ ألف ريال كحد أقصى، وذلك بنسبة معينة من مقدار الأرباح المحتسبة لهذا المبلغ، في حين سيتم تقسيم مبلغ الدعم على دفعات شهرية متساوية للفترة المتبقية من التمويل، وتحويلها من حساب الصندوق العقاري إلى حساب المستفيد بعد سداد القسط الشهري للممول.

وأوضح العمودي؛ أن خطوة الصندوق العقاري جاءت ضمن إطار "رؤية ٢٠٣٠" التي من شأنها المساهمة في رفع نسبة تملك السعوديين لمساكنهم من ٤٧ في المائة إلى ٥٢ في المائة، إضافة إلى أن الصندوق يهدف من ذلك أيضا إلى إيجاد الحلول التمويلية المناسبة لجميع المستفيدين على قوائمه بلا استثناء.

وزير المالية: منصة "اعتماد" ستكون علامة بارزة في التحول الرقمي الحكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

قال لـ"الاقتصادية"، محمد الجدعان وزير المالية، إن منصة اعتماد ستكون علامة بارزة في التحول الرقمي الحكومي وستدعم الجهات الحكومية والقطاع الخاص في معاملاتها المالية الحكومية، حيث ستمكن الجهات ذات العلاقة من تحليل البيانات ودراسة الظواهر والتعرف على مواطن التحسين بشكل مستمر. وأضاف خلال تدشينه، منصة "اعتماد" الرقمية التي تتضمني تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص أمس في الرياض: "هدفنا تحقيق تطلعات وتوجيهات القيادة بزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي بما يرفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ويمكننا من تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠". وأشار إلى أن وزارة المالية ستتابع خطوات التطوير التقني بما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنفاق وتسريع الإجراءات ورفع مستوى الشفافية وإيجاد بيئة أكثر عدالة وتنافسية للقطاع الخاص. وأكد الجدعان التزام وزارة المالية إنشاء وحدة لذكاء الأعمال، التي ستكون أكثر تعقيدا من العمل الذي يتم حاليا، لتحليل البيانات والاستفادة منها بالتخطيط والتوزيع التنموي للميزانية الحكومية، حيث إن هناك كما كبيرا من المعلومات لدى وزارة المالية.

وتناول الجدعان استراتيجية وزارة المالية، التي ترمي في ضوء «رؤية ٢٠٣٠» إلى تمكين اقتصاد المملكة ليكون ضمن أكبر ١٥ اقتصاداً في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تطوير نظام مالي متميز، ولتحقيق ذلك اعتمدت الوزارة أهدافاً استراتيجية تقوم على خمسة ركائز تتعلق بتطوير سياسات مالية مستدامة، والتخصيص الأمثل للموارد المالية ورفع كفاءة إدارتها، وتحسين جودة الحسابات، وتعزيز الشفافية، والاستغلال الأمثل لأصول الدولة، وتعزيز مكانة المملكة عالمياً وإقليمياً.

وأفاد في كلمة ألقاها خلال التدشين بأن استراتيجية الوزارة تعتمد ثلاث إمكانات رئيسية هي: تمكين التحول الرقمي، وتأهيل الكوادر البشرية ضمن بيئة منتجة، وتعزيز إدارة التغيير والتواصل، مبيناً أنه من منطلق الدور المحوري لوزارة المالية في تمكين ودعم الجهات والأجهزة الحكومية للوصول إلى أهدافها، تكمن أهمية التحول الرقمي في تفعيل ذلك الدور بشكل أفضل.

وبيّن أن منصة "اعتماد" الرقمية تستهدف تقديم خدماتها لكل الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، ما يساعد على تسريع عملية الإنجاز بتسهيل الإجراءات والمتطلبات الحكومية توفيراً للوقت والجهد بالاستغناء عن التعاملات الورقية، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية.

ولفت إلى أن العلاقات التكاملية بين القطاعين العام والخاص بكل برامجها ومشاريعها وأهدافها، تشكل منظومة الأعمال التنموية في المملكة، ولا يقل دور القطاع الخاص في رؤية المملكة عن دور القطاع العام أو الحكومي، وبالتالي فإن منصة "اعتماد" تمثل أحد جسور هذه العلاقة، بحكم خدماتها الإلكترونية المخصصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام باعتباره شريكاً رئيساً في التنمية الشاملة وأحد دعائم الاقتصاد الوطني، بحيث تسهم خدمات المنصة في تسريع عمليات سداد مستحقات هذا القطاع الحيوي، والتزام الحكومة في تسديد مستحقات القطاع الخاص خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تسلم الوزارة لأوامر الدفع مستكملة الإجراءات من الجهة المستفيدة.

وقال وزير المالية: "إننا نعي تماماً أن التأخير غير المبرر يضيف تكلفة على الموردين أو المقاولين ومن ثم على الدولة، وهو أمر غير مقبول، خصوصاً في إطار المنهجية التي تتبناها الوزارة في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في كل

أعمالها، إضافةً إلى ذلك تُسهم "اعتماد" في تحسين الأداء وتعزيز قنوات التواصل بين وزارة المالية والجهات الحكومية والقطاع الخاص وفق عوامل السرعة في الأعمال، والدقة في البيانات، والسهولة في الإجراءات." وبين أن إطلاق منصة "اعتماد" يأتي في الوقت الذي تستكمل فيه وزارة المالية التصور النهائي لاستراتيجيتها الرقمية، التي ستكون بمثابة مرشد لها في تحقيق الأتمتة المستهدفة داخل الوزارة ومع كافة شركائها في القطاعين العام والخاص لتكون الاستراتيجية تكاملية على مستوى المملكة عموماً. وتتطلع وزير المالية إلى أن تحقق منصة "اعتماد" الرقمية فعاليتها القصوى في إنجاز الأعمال بما يخدم كل المستفيدين والصالح العام.

ودشن وزير المالية، أمس، منصة "اعتماد" الرقمية، التي تنضوي تحتها الخدمات الإلكترونية للوزارة المقدمة للقطاعين العام والخاص، وذلك في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية "كابسارك" على طريق مطار الملك خالد الدولي في الرياض، بحضور عدد من أصحاب المعالي ومنسوبي الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص. يذكر أن منصة "اعتماد" الرقمية، تتيح للجهات الحكومية والقطاع الخاص الاستفادة الكاملة والمباشرة من الخدمات الإلكترونية لوزارة المالية بمزايا عالية، ومواصفات تقنية متقدمة وتنافسية، حيث تشمل خدمات رئيسية تنضوي تحتها خدمات فرعية، كخدمة إدارة المدفوعات التي يأتي تحتها (المطالبات المالية، وأوامر الصرف، وأوامر الدفع)، وخدمة إدارة الميزانية التي يأتي تحتها تبليغ الميزانية، وعرضها ومناقشتها، وإدارة المنافسات والمشتريات، وإدارة العقود والتعميدات، وغيرها من الخدمات الأخرى أو الخدمات التي سيتم إطلاقها مستقبلاً عبر منصة "اعتماد" الرقمية. وقال لـ "الاقتصادية" يعرب الثنيان وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام إن منصة اعتماد التي تم تدشينها أمس، تفتح جسوراً جديدة لوزارة المالية مع شركائها سواء في القطاع العام أو الخاص. وأضاف الثنيان، أن منصة اعتماد ترجمة لأحلام الوزارة بالتواصل الفعال مع جميع الشركاء، الأمر الذي يساعد الجهات الحكومية على العمل والتخطيط الأفضل والأمثل.



الشریان ينفي الاستغناء عن جميع المتعاونين مع هيئة الإذاعة والتلفزيون

لمصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

قال داود الشريان الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في تصريح صحفي اليوم: "تعليقا على ما تم تداوله حول الاستغناء عن المتعاونين في المحطات والإذاعات، وقطاعات الهيئة الأخرى، فإن ما جرى تداوله غير دقيق في تفاصيله، وغير صحيح بالجملة." وأضاف الشريان: "يعمل في جميع قطاعات الهيئة أكثر من ألفين وخمسمائة موظف، يشكلون نصف عدد موظفي الهيئة، وغالبية هؤلاء المتعاونين لديهم وظيفة أخرى حكومية، فضلا عن أن النسبة الكبيرة منهم تم توظيفه دون مراعاة حاجة الهيئة وفي شكل غير مهني. أما البقية والذين يشكلون أقل من ٤٠ بالمئة من إجمالي عدد المتعاونين، وليس لديهم وظائف، فيجري الآن إجراء فحص دقيق لقدراتهم ومؤهلاتهم، وسوف يتم توظيفهم بعقود، ومرتببات أفضل، من أجل صنع استقرار وظيفي لهم، وتطوير مهاراتهم."

واختتم الشريان تصريحه بالقول: "إن هدف الهيئة من وراء هذا الإجراء منح فرصة الوظيفة لمن يستحقها، والتعامل بعدالة مع طالبي العمل، فضلا عن أن هذا الإجراء سوف ينعكس إيجابا على بيئة جودة العمل في الهيئة، واستقرار مستقبل هؤلاء الشباب والشابات."



مجلس القضاء يوافق على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - الاقتصاد:

أفصحت مصادر «الجزيرة» بشأن موافقة المجلس الأعلى للقضاء على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم -المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية، وفق الآتي: دائرة تجارية بمحكمة الاستئناف في كل من: منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية ومنطقة عسير.

وكذلك دائرة ثلاثية بالمحكمة التجارية في كل من: الرياض وجدة والدمام وكل محكمة من المحاكم العامة التي يوجد فيها دوائر تجارية. حيث تنص المادة الخامسة والثلاثون على اختصاص المحاكم التجارية بالنظر في الدعاوى الآتية: جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، ودعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم، والمنازعات التجارية الأخرى.

يأتي ذلك ضمن دراسة المجلس الأعلى للقضاء (تخصيص دوائر للنظر في الدعاوى التجارية والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام الإفلاس)، بعدما عرض على المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه السادس. فيما أوضح المجلس الأعلى للقضاء أن العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويسري على الدعاوى والطلبات المقيدة بعد نفاذه.



مجلس القضاء يوافق على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - الاقتصاد:

أفصحت مصادر «الجزيرة» بشأن موافقة المجلس الأعلى للقضاء على تخصيص النظر في دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم -المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية، وفق الآتي: دائرة تجارية بمحكمة الاستئناف في كل من: منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية ومنطقة عسير.

• هدف" يطلق برنامجاً لتأهيل خريجي الجامعات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض - "الرياض" أطلق صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" برنامج التدريب على رأس العمل "تمهير" والموجه لخريجي الجامعات السعودية والمبتعثين، وذلك من خلال البوابة الوطنية للعمل "طاقات" ومنصة "دروب" الإلكترونية. ويهدف برنامج "تمهير" إلى إكساب خريجي الجامعات الخبرات والمهارات اللازمة المطلوبة لسوق العمل من خلال التدريب العملي في مواقع العمل الفعلية وفقاً لتخصصات الخريجين، حيث تتراوح مدة التدريب من ٣ إلى ٦ أشهر. وأكد نائب المدير العام لدعم التدريب في صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" د. محمد آل عبدالحافظ، أهمية ردم الفجوة في المهارات المطلوبة بين سوق العمل وبين مخرجات الجامعات بإكساب المتدربين الخبرة العملية، حاثاً المؤسسات الحكومية والمنظمات والشركات الدولية ومنشآت القطاع الخاص المتميزة على الانضمام إلى البرنامج وطرح فرص التدريب المتاحة لديهم. وبين أنه سيتم تقديم مكافأة مالية دعماً للمتدرب مقدارها ٣ آلاف ريال شهرياً يقدمها "هدف" خلال فترة التدريب، وتحمل تأمين ضد المخاطر للمتدربين، كما سيحصل المتدرب على شهادة معتمدة بعد إتمامه البرنامج التدريبي تزيد من قابلية توظيفه في القطاع الخاص.

يُحْمَلُ طالب التبليغ مسؤولية توفير بيانات المُبلِّغ قضائياً إعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض - فداء البديوي أبلغت مصادر "الرياض" بتوجيه المجلس الأعلى للقضاء للمحاكم بالتعامل النظامي مع (التبليغات القضائية) إلكترونياً للخصوم معاملة التبليغات التقليدية الذي كان متبعاً منذ السابق وحتى الآن. وقد عدّ المجلس الأعلى للقضاء أن التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية مُنتجاً لآثاره النظامية وتبليغاً لشخص المُرسل إليه، عبر عدة قنوات للتواصل الإلكتروني، حدّدها في: إرسال الرسائل النصية إلى الهاتف المحمول الموثق لدى الجهة المختصة، الإرسال على البريد الإلكتروني للشخص الطبيعي والمعنوي إذا كان مجال البريد الإلكتروني عائداً للمُبلِّغ أو كان مدوناً في عقد طرفي الدعوى أو في الموقع الإلكتروني الخاص به أو موثقاً لدى جهة حكومية إلى جانب

التبليغ عبر إحدى الحسابات في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، بحيث يكون استعمال الوسائل الإلكترونية المذكورة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل.

في الوقت الذي حمل المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية توفير بيانات المُبلِّغ على المدعي (أو طالب التنفيذ أو طالب التبليغ بحسب الحال)، وحدد مجلس القضاء البيانات الواجب توفرها في التبليغ وفي صحيفة الدعوى، والمتمثلة في: رقم الهوية أو السجل التجاري للمدعى عليه أو المنفذ ضده أو المُبلِّغ.

وكانت المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الشرعية قد نصت على منح المجلس الأعلى للقضاء -عند الاقتضاء- إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى لأجل تحضير الخصوم، بالمقابل أوضحت المادة الحادية عشرة أن يكون تبليغ الخصوم بواسطة المحضرين بناء على أمر القاضي، أو طلب الخصم، أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات، وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بواسطة صاحب الدعوى، إذا طلب ذلك. فيما أجازت الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص لقواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين.

وأوجب المادة الثالثة عشرة أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين، إحداها أصل والأخرى صورة، وإذا تعدد من وجه إليهم التبليغ تعين تعدد الصور بقدر عددهم، حيث يجب أن يشتمل التبليغ البيانات الآتية: (موضوع التبليغ وتاريخه باليوم والشهر والسنة والساعة التي تم فيها، الاسم الكامل لطالب التبليغ، ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، الاسم الكامل للمدعى عليه وما يتوافر من معلومات عن مهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله فإن لم يكن مكان إقامة معلوم فأخر مكان إقامة كان له، اسم المحضر والمحكمة التي يعمل فيها، اسم من سلمت إليه صورة ورقة التبليغ وصفته وتوقيعه على أصلها أو إثبات امتناعه وسببه، توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة).

من جانب آخر، تمر الوسيلة التقليدية للتبليغات القضائية بمراحل زمنية ومكانية وإجراءات روتينية ستتجاوزها التبليغات القضائية بوسيلتها الإلكترونية، حيث يتضح ذلك من خلال ما نصت عليه عدد من المواد المختصة بالتبليغات القضائية وتحضير الخصوم في نظام المرافعات الشرعية، حيث تنص المادة الرابعة عشرة على تسليم المحضر صورة التبليغ ومرافقاتها إلى من وجهت إليه في مكان إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يقرر أنه وكيله أو يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من أهله، وأقاربه، وأصهاره، فإذا لم يوجد منهم أحد، أو امتنع من وجد عن التسلم أو كان قاصراً فيسلم الصورة ومرافقاتها بحسب الأحوال إلى عمدة الحي، أو مركز الشرطة، أو رئيس المركز، أو معرّف القبيلة، الذين يقع مكان إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق، مع أخذ توقيعهم على الأصل بالتسليم. كما يتوجب على المُحضّر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة إلى أي من الجهات المذكورة في هذه المادة أن يرسل إلى الموجه إليه التبليغ في مكان إقامته أو عمله خطاباً -مسجلاً مع إشعار بالتسليم- يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى تلك الجهة، وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، ويعد التبليغ منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة وفقاً للأحوال السابقة.

وتنص المادة الخامسة عشرة على مساعدة رؤساء المراكز ومراكز الشرطة وعمد الأحياء ومعرّفي القبائل للمحضر في أداء مهمته في حدود الاختصاص، وتوضح المادة السادسة عشرة أن التبليغ يكون نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه، ولو في غير مكان إقامته أو عمله.

فيما تحدد المادة السابعة عشرة تسليم صورة التبليغ على النحو الآتي: ما يتعلق بالأجهزة الحكومية إلى رؤسائها أو من ينوب عنهم، ما يتعلق بالأشخاص ذوي الشخصية المعنوية العامة إلى مديريها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم، ما يتعلق بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة إلى مديريها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم، ما يتعلق بالشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة إلى مدير الفرع أو من ينوب عنه أو الوكيل أو من ينوب عنه، ما يتعلق برجال القوات العسكرية ومن في حكمهم إلى المرجع المباشر لمن وجه إليه التبليغ، ما يتعلق بالبحارة وعمال السفن إلى الربان، ما يتعلق بالمحجور عليهم إلى الأوصياء أو الأولياء بحسب الأحوال، ما يتعلق بالمسجونين والموقوفين إلى مدير السجن أو مكان التوقيف أو من يقوم مقامه، ما يتعلق بمن ليس له مكان إقامة معروف أو مكان إقامة مختار في المملكة إلى وزارة الداخلية بالطرق الإدارية المتبعة لإعلانه بالطريقة المناسبة.

فيما توضح المادة الثامنة عشرة أنه إذا امتنع المراد تبليغه، -أو من ينوب عنه- من تسلم الصورة، أو من التوقيع على أصلها بالتسليم فعلى المُحضّر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة، ويسلم الصورة للإمارة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان إقامة الموجه إليه التبليغ أو الجهة التي تعينها الإمارة وعلى المحضر كذلك أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، ويعد التبليغ منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه.

في حين ستتجاوز الوسيلة الإلكترونية للتبليغ مسألة إقامة المُبلِّغ خارج المملكة، حيث تنص المادة التاسعة عشرة على أنه "إذا كان مكان إقامة الموجه إليه التبليغ خارج المملكة فترسل صورة التبليغ إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية، ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة إلى الموجه إليه التبليغ".

وتفيد المادة العشرون أنه إذا كان مكان التبليغ داخل المملكة خارج نطاق اختصاص المحكمة فترسل الأوراق المراد تبليغها من هذه المحكمة إلى المحكمة التي يقع التبليغ في نطاق اختصاصها.

ووفقاً للمادة الثانية والعشرون فإنه "إذا كان الموعد مقدراً بالأيام، أو بالشهور، أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان، أو اليوم الذي حدث فيه الأمر المعتبر في نظر النظام مجرياً للموعد، وينقضي الموعد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان يجب أن يحصل فيه الإجراء، أما إذا كان الموعد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الموعد، وإذا كان الموعد مقدراً بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ فيها، والساعة التي ينقضي فيها على الوجه المتقدم، وإذا صادف آخر الموعد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها".



لا بد من علاج للبطالة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

سعود الشهري

على النطاق العالمي ازداد معدل البطالة من ٥,٥٥% لعام ٢٠١٤ إلى ٥,٧% لعام ٢٠١٧ أي بمقدار ٣,٤ ملايين شخص، وهذا يرسم صورة مقلقة للاقتصاد العالمي بشأن قدرته على توليد فرص عمل كافية، فضلاً عن فرص عمل نوعية.

وتتوقع منظمة العمل الدولية في تقرير لها يرأسه الخبير الاقتصادي ستيفن توبين أن تبقى أشكال العمل الهشة -أي العاملين لدى منشآت أسرهم ولحسابهم الخاص- أعلى من ٤٢% ضمن إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل ١,٤ مليار شخص في العالم.

ويقول ستيفن توبين معد التقرير الذي ذكر أننا أن نصف العمال في الاقتصادات الناشئة يعملون في مهن هشة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠% في الدول النامية.

وعلى نطاق الدول النامية فإن نسبة البطالة في المملكة بناء على تقارير الإحصاء بلغت ١١,٥% لعام ٢٠١٥، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى ١١,٦% في عام ٢٠١٦، وفي العام الماضي ٢٠١٧ وصلت نسبة البطالة إلى ١٢,٣%.

واللافت أن أكثر المتعطلين هم من حملة البكالوريوس المتراوحة أعمارهم بين ٢٥-٢٩ سنة حيث شكلوا نسبة ٥٤%.

مما يجدر بنا ذكره ما للبطالة من آثار سلبية على المجتمع، لا يمكن تجاهلها من هجرة عقول، كما حدث في كثير من البلاد العربية، ومشاكل أمنية متنوعة، إذ إن البطالة تحوي العناصر الانحرافية لعدم استقرار العاطل في علاقاته المتنوعة وشعوره بالخيبة واتجاهه بالتالي إلى العزلة. إن العلاقة بين الجريمة والبطالة ديناميكية، بحيث يصبح السبب نتيجة، والنتيجة سبباً مع استمرار العلاقة وتعقدها بمرور الزمن.

كما أن الجانب الاقتصادي والسياسي والصحي والاجتماعي جميعها يتأثر تأثراً ظاهراً بالبطالة.

ولعلاج هذه الظاهرة فإنه أولاً على سياسات الدول بذل جهود متضافرة لتقديم حوافز مالية، وزيادة الاستثمارات العامة التي تأخذ في الحسبان الإمكانات المادية لكل بلد، كمان أن ضمان المساواة في فرص العمل ركيزة مهمة لعلاج هذه الظاهرة، كما أمل أن تكون هناك دراسات مسحية شاملة للسكان لدراسة الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي أيضاً. ومن الطرق العلاجية أيضاً تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية، كما أن دعم عملية التدريب والتعليم المستمر لمن دون الثانوية أمر سينتج جانبا إيجابيا لحامله. وأخيراً فإن مراجعة سياسات الرواتب في القطاع العام لها أثر كبير في سوق العمل بسبب تبعية أجور القطاع الخاص للقطاع العام. ختاماً فإنه ليس من السهل بحق القضاء على البطالة؛ لكنه من الصعب جداً تجاهلها والتغاضي عنها، لاسيما ونحن بصدد نقلة وتحول كبيرين باتجاه تحقيق أهداف رؤية الوطن ٢٠٣٠.



الضحايا يشكرون الوزير

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

سعود الدوسري

لن ينكر المتابع للشأن المروري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في الرقابة على الطرق السريعة في المملكة. لقد شكّل هذا الإعلام وسائل ضغط على صاحب القرار، ليس يومياً، بل على مدار الساعة. وفي السابق، كانت وزارة المواصلات، التي تحول اسمها لاحقاً إلى وزارة النقل، لا تتجاوب مع وسائل الإعلام إلا نادراً، لأسباب مجهولة حتى الآن. لذلك، تصاعدت ظاهرة سوء تلك الطرق، وتصاعدت معها الحوادث المميتة. اليوم، هناك التفات رسمي من قبل قياديي وزارة النقل، للتعليقات والملاحظات والاقتراحات التي ترد في كل أنماط الإعلام المحلي، مما قد يوحي بأن مستقبل الطرق السريعة سيكون أفضل، بإذن الله، وسنشهد ربما انحساراً في كمية الدماء التي تسيل عليها، بسبب إهمالها وعدم صيانتها الدورية. قبل يومين، أصدر وزير النقل الدكتور نبيل العامودي قراراً بإنهاء تكليف مدير إدارة الطرق بجازان المهندس محمد الحازمي، وبفتح تحقيق مع عدد من المسؤولين والمقاولين بعد وفاة ٦ إخوة وأمه في حادث مروع ظهر أمس على طريق صبيا هروب، بسبب الحفريات المنتشرة وتقايس الصيانة الدورية في الطريق. باسم كل ضحايا الطرق، نرجو د. نبيل: واصل إعفاء المقصرين!



• الشورى“ يسقط توصية تلغي فصل العضوات عن الأعضاء في المجالس البلدية

المصدر: جريدة الحياة | الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

فشلت ثلاث عضوات في مجلس الشورى أمس (الثلاثاء)، في تمرير توصية تسمح لعضوات المجالس البلدية بحضور الاجتماعات في قاعة واحدة، وليس من خلال الدائرة التلفزيونية، بخلاف الشورى الذي تجلس فيه العضوات في مكان واحد مع زملائهن من الأعضاء.

وشهد المجلس نقاشاً ساخناً خلال عرض التوصية، وإن كانت لم تحز الغالبية الكافية. وكانت العضوات: نورة المساعد، ولينا المعينا، وعالية الدهلوي، تقدمن بتوصية تطالب بإلغاء الفقرة الأولى من المادة ١٠٧ من لائحة المجالس البلدية. ودعمت التوصية زميلتهن لطيفة الشعلان، التي افتتحت المداخلات بشن نقد لاذع، قائلة: «بعد دخول النساء للمجالس البلدية شن البعض هجومهم على هذه الخطوة، الأمر الذي تبعه وضع هذه المادة في اللائحة»، واصفة المادة التي تحدد اجتماع أعضاء المجالس البلدية من خلال الدائرة التلفزيونية بأنها «سابقة لا توجد في أي لائحة تنفيذية يُعمل بها في المملكة».

وتمسكت العضوات الثلاث بصوغ توصيتهن التي تنص على إلغاء الفقرة، مع رفض الصياغة التي تبنتها اللجنة، والتي تطالب الوزارة بإعادة النظر في الفقرة، وانضمت العضو الخلف إلى الشعلان في دعم التوصية بصياغة مقدماتها الثلاث. وقالت الشعلان: «القرار الملكي الكريم ألزما في مجلس الشورى بالضوابط الشرعية وها نحن في قاعة واحدة فهل الضوابط الشرعية في المجالس البلدية مختلفة عن ضوابطنا ولا نعرفها»، مذكرة بأن هناك محاولات من البعض جرت خلال بدء الدورة الشورية السادسة لوضع حاجز في القاعة العامة للمجلس بين الأعضاء والعضوات «ولكنها لم تفلح، وتخيّلوا لو نجحت هذه المساعي؟».



مجلس الوزراء يقرر تعديل تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين

المصدر: جريدة الحياة | الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤-٨-١٤٣٦هـ، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) وتاريخ ١٣-٣-١٤٣٨هـ، ليكون وزير الدفاع رئيساً لمجلس أمناء الصندوق.

كما قرر المجلس، خلال جلسته في الرياض أمس (الثلاثاء)، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٩-٢٠-١١/د) وتاريخ ٢٩-٤-١٤٣٩هـ، الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للمياه.

وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من رئيس تركمانستان قربان قولبي محمديوف، ونتائج استقباله وزير التخطيط وزير التجارة بالوكالة في العراق الدكتور سلمان الجميلي. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان بعد الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء استعرض تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومنها مستجدات الأحداث على الساحة اليمنية، وثنى في هذا الشأن توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإيداع مبلغ بليون دولار وديعة في حساب البنك المركزي اليمني، ليصبح مجموع ما تم تقديمه ودائع للبنك المركزي اليمني ثلاثة بلايين دولار، امتداداً لاهتمام المملكة بدعم الشعب اليمني ورفع المعاناة عنه، ومساعدته في مواجهة الأعباء الاقتصادية، جراء معاناته من جرائم وانتهاكات الميليشيات الحوثية الإيرانية، التي تقوم بنهب مقدرات الدولة والاستيلاء على إيراداتها.

ورحب مجلس الوزراء بإعلان خطة المساعدات الإنسانية الشاملة في اليمن، بعد اجتماع وزراء خارجية دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، الذي عقد في الرياض أول من أمس (الإثنين)، والتي شملت تبرع دول التحالف بمبلغ بليون ونصف البليون دولار، وبنسبة تزيد على ٥٠ في المئة من خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، التي صدرت عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٨.

إشادة بإجماع «التعاون الإسلامي»

على إدانة ميليشيا الحوثي

ثمن مجلس الوزراء، قرار وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر بالإجماع، في ختام الاجتماع الطارئ بجدّة، المتضمن الإدانة بأشد العبارات لميليشيا الحوثي التابعة لإيران، لإطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع على مدينة الرياض بتاريخ ١٩ من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، بوصفه اعتداءً على المملكة، ودليلاً على رفض ميليشيات الحوثي، التابعة لإيران، الانصياع للمجتمع الدولي وقراراته، وما شمله القرار من تأكيد دعم ومساندة الدول الأعضاء للمملكة في مواجهة الإرهاب، وضد كل من يحاول المساس بأمنها، وتضامنها مع المملكة في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها، ومن مطالبة لجميع الدول الأعضاء بوقف جماعية ضد هذا الاعتداء الأثم ومن يقف وراءه ويدعم مرتكبيه بالسلاح، بصفة أن المساس بأمن المملكة إنما هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي بأسره، ومن إدانة لإيران لتدخلها في بعض دول المنطقة، وخرقها قرار مجلس وزراء الخارجية الصادر في مؤتمر مكة المكرمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوتها إلى الكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، والامتناع عن دعم وتمويل الجماعات الإرهابية. وعبر مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجوم الذي استهدف فندقاً في العاصمة الأفغانية كابول، مجدداً وقوف المملكة إلى جانب الدول الشقيقة والصديقة ضد مختلف أعمال الإرهاب والتطرف، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب أفغانستان والتمنيات للمصابين بسرعة الشفاء.

التعاون مع إندونيسيا وبريطانيا في القطاع الصحي

اطلع مجلس الوزراء على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥ / ٣) وتاريخ ١١ / ٣ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في إندونيسيا للتعاون في المجالات الصحية، الموقعة في مدينة بوقور بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٣٨هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٠٠ / ٦٥) وتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في بريطانيا وإيرلندا الشمالية، الموقعة في مدينة لندن بتاريخ ١ / ٦ / ١٤٣٧هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

اتفاق مع الإمارات لمنع التهرب الضريبي

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل - أو من ينوبه - بالتوقيع على مشروع اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والإمارات لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦ - ٤ / ٣٩ د) وتاريخ ٢٠ / ١ / ١٤٣٩هـ، ورقم (٣٩ - ١٤ / ٣٩ د) وتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تحويل كليات الرياض لطب الأسنان والصيدلة الأهلية إلى جامعة أهلية تسمى جامعة رياض العلم.

كما اطلع المجلس على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء عن عام مالي سابق، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات بالمرتبة الـ ١٤

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة ١٤ وذلك على النحو الآتي: ترقية عساف بن عبدالله بن عثمان العساف إلى وظيفة مستشار قانوني بالمرتبة ١٤ بوزارة الدفاع. ترقية المهندس خالد بن عبدالحفيظ بن عبدالفتاح فدا إلى وظيفة المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة ١٤ بأمانة العاصمة المقدسة بوزارة الشؤون البلدية والقروية. ترقية سعد بن محمد بن سعد المشوح إلى وظيفة مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية بالمرتبة ١٤ بالمديرية العامة للمياه بالمنطقة الشرقية. ترقية سعد بن مقبل بن سعد الحربي إلى وظيفة المدير العام للجمرك بالمرتبة ١٤ بمصلحة الجمارك العامة. ترقية علي بن سلمان بن عيد العطوي إلى وظيفة المدير العام للجمرك بالمرتبة ١٤ بمصلحة الجمارك العامة، وترقية سعيد بن سعد بن محمد القحطاني إلى وظيفة المدير العام للإدارة العامة لمراجعة الإيرادات بالمرتبة ١٤ بديوان المراقبة العامة.



• المظالم“ يطلق خدمة إيداع مذكرة الدفاع الأولى إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أطلق ديوان المظالم أمس (الثلاثاء)، خدمة إيداع مذكرة الدفاع الأولى إلكترونياً عبر نظام «معين»، سعياً لاستكمال منظومة خدماته التقنية وفقاً لخطته الاستراتيجية الرامية إلى توفير أفضل الخدمات الإلكترونية للمستخدمين، وتمهيداً لاستكمال خطوات إتمام الترافع الإلكتروني.

وتتيح الخدمة للمدعى عليه أو ممثله، إيداع مذكرة الدفاع الأولى إلكترونياً لدى المحكمة قبل موعد الجلسة الأولى، بحيث لا يأتي موعدها الأول إلا واكتمل أمام الدائرة لائحة الدعوى المقدمة إلكترونياً والرد عليها، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية (واس).

وتتميز الخدمة بأنها توفر الوقت والجهد على طرفي الدعوى، إضافة إلى أنها تغنيهما عن مراجعة المحكمة حتى موعد جلستهما الأولى، ما سيكون لها دور فعال في تقليص أمد التقاضي، من خلال تقديم مذكرة الدفاع وإطلاع الدائرة القضائية المختصة عليها قبل الجلسة.

وتتيح أيضاً إيداع المذكرة من مستخدم نظام «معين»، سواء أكان أصيلاً أم وكيلًا، مع إمكان متابعة حال المذكرة وما تم عليها بشكل إلكتروني. وتأتي الخدمة ضمن الخدمات القضائية الإلكترونية المتممة لبرنامج «معين» الإلكتروني، كما أنها تشكل ومثيلاتها من الخدمات انسجاماً مع مبادرات التحول الإلكتروني التي أقرها ديوان المظالم في خطته الاستراتيجية ٢٠٢٠، بما يتفق مع التوجهات العامة لـ «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بهدف الاستفادة من التقنية الحديثة في تيسير وإتمام الإجراءات والمعاملات القضائية المتعلقة بالمستفيدين.



إقرار إستراتيجية المياه يسد خلل توفير ٣٠,٤ مليار متر مكعب

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على الإستراتيجية الوطنية للمياه، والتي ستسد خلل توفير ٣,٤ مليارات متر مكعب من المياه، وتعالج ٥ ثغرات تلعب دورا سلبيًا في استخدامها.

الثغرات

قطاع الزراعة يستهلك ٨٤% من المياه

سياسات قطاع المياه

قصور التشريعات

أوجه القصور في الاستخدام

استهلاك الموارد غير المتجددة ٩٠% من المورد للقطاع

متطلبات المياه في المملكة

٢٠١٥

٢٤,٨

مليار متر مكعب

٢٠١٧

٢٧,٤

٢٠١٨

٣٠,٤

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس، في قصر اليمامة بمدينة الرياض، والتي شهدت موافقة المجلس على الإستراتيجية الوطنية للمياه، وعلى تعديل تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤/٨/١٤٣٦، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) وتاريخ ١٣/٣/١٤٣٨، ليكون وزير الدفاع رئيسا لمجلس أمناء الصندوق. وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس قوري محمدي رئيس جمهورية تركمانستان، ونتائج استقباله وزير التخطيط، وزير التجارة بالوكالة في جمهورية العراق الدكتور سلمان الجميلي.

تطورات الأوضاع

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، منها مستجدات الأحداث على الساحة اليمنية، وثنى في هذا الشأن توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإيداع مبلغ ملياري دولار أميركي (٧,٥ مليارات ريال) ودبغة في حساب البنك المركزي اليمني، ليصبح مجموع ما تم تقديمه ودائع للبنك المركزي اليمني ٣ مليارات دولار أميركي، امتدادا لاهتمام المملكة بدعم الشعب اليمني الشقيق ورفع المعاناة عنه، ومساعدته لمواجهة الأعباء الاقتصادية، جراء معاناته من جرائم وانتهاكات الميليشيات الحوثية الإيرانية التي تقوم بنهب مقدرات الدولة والاستيلاء على إيراداتها.

ورحب المجلس بالإعلان عن خطة المساعدات الإنسانية الشاملة في اليمن، بعد اجتماع وزراء خارجية دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، الذي انعقد في الرياض أول من أمس، والتي شملت تبرع دول التحالف بمبلغ مليار ونصف المليار دولار، وبنسبة تزيد على ٥٠% من خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي صدرت عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

نتمين

بين العواد أن مجلس الوزراء ثمن قرار وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر بالإجماع في ختام الاجتماع الطارئ بجدة، المتضمن الإدانة بأشد العبارات لميليشيا الحوثي التابعة لإيران لإطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع على مدينة الرياض بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧، بوصفه اعتداء على المملكة، ودليلا على رفض ميليشيات الحوثي التابعة لإيران الانصياع للمجتمع الدولي وقراراته، وما اشتمل عليه القرار من تأكيد على دعم ومساندة الدول الأعضاء للمملكة في مواجهة الإرهاب، وضد كل من يحاول المساس بأمنها، وتضامنها مع المملكة في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها، ومن مطالبة لجميع الدول الأعضاء بوقف جماعية ضد هذا الاعتداء الآثم ومن يقف وراءه ويدعم مرتكبيه بالسلاح، بصفة أن المساس بأمن المملكة إنما هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي بأسره، ومن إدانة إيران لتدخلها في بعض دول المنطقة، وخرقها قرار مجلس وزراء الخارجية الصادر في مؤتمر مكة المكرمة في نوفمبر ٢٠١٦، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوتها إلى الكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، والامتناع عن دعم وتمويل الجماعات الإرهابية.

إدانة

عبر مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجوم الذي استهدف فندقا في العاصمة الأفغانية كابول، مجددا وقوف المملكة إلى جانب الدول الشقيقة والصديقة ضد مختلف أعمال الإرهاب والتطرف، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب أفغانستان، والتمنيات للمصابين بسرعة الشفاء.

اتفاقيات

اطلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى إلى ما يلي:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣/٥) وتاريخ ١١/٣/١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا للتعاون في المجالات الصحية، الموقعة في مدينة (بوقور) بتاريخ ٢/٦/١٤٣٨، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٥/٢٠٠) وتاريخ ٢٥/٢/١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الموقعة في مدينة (لندن) بتاريخ ١/٦/١٤٣٧، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير المالية، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل -أو من ينوبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعديل وموافقة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤/٨/١٤٣٦، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) وتاريخ ١٣/٣/١٤٣٨، ليكون وزير الدفاع رئيسا لمجلس أمناء الصندوق.

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١١ - ٢٠/٣٩ د) وتاريخ ٢٩/٤/١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للمياه.

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦ - ٤/٣٩ د) وتاريخ ٢٠/١/١٤٣٩، ورقم (٣٩ - ١٤/٣٩ د) وتاريخ ٢٥/٣/١٤٣٩، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تحويل كليات الرياض لطب الأسنان والصيدلة الأهلية إلى جامعة أهلية تسمى (جامعة رياض العلم).

ترقيات

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو الآتي:

١. ترقية عساف بن عبدالله بن عثمان العساف إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الدفاع.

٢. ترقية المهندس خالد بن عبدالحفيظ بن عبدالفتاح فدا إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة العاصمة المقدسة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
٣. ترقية سعد بن محمد بن سعد المشوح إلى وظيفة (مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمديرية العامة للمياه بالمنطقة الشرقية.
٤. ترقية سعد بن مقبل بن سعد الحربي إلى وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الجمارك العامة.
٥. ترقية علي بن سلمان بن عيد العطوي إلى وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الجمارك العامة.
٦. ترقية سعيد بن سعد بن محمد القحطاني إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة لمراجعة الإيرادات) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة.



١٠٠ مليون فاتورة تلفيات المدارس

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠١-٢٤: ١٢٢٤ AM

تتكبد وزارة التعليم خسائر سنوية تقدر بـ ١٠٠ مليون ريال، بسبب التلفيات التي تتعرض لها المدارس والمباني التعليمية. وأكد وكيل الوزارة للمباني المهندس يونس البراك لـ«الوطن»، أن بعض المدارس تعرضت لعمليات تخريب متعمدة، منها تكسير مكيفات بأدوات حادة بحيث لا تعود قابلة للإصلاح، إضافة إلى تعرض دورات المياه في مدارس أخرى للتخريب. كشف وكيل وزارة التعليم للمباني، المهندس يونس البراك، تكبد الوزارة خسائر سنوية تقدر بـ ١٠٠ مليون ريال، بسبب التلفيات التي تتعرض لها المدارس والمباني التعليمية. وأكد البراك لـ«الوطن» أن بعض المدارس تعرضت لعمليات تخريب متعمدة، منها تكسير مكيفات بأدوات حادة بحيث لا تعود قابلة للإصلاح، إضافة إلى تعرض دورات المياه وشبكات المياه في مدارس أخرى لعمليات تخريب وتكسير للجدران، وكذلك تحطيم الزجاج والأبواب.

إجراءات صارمة

استغرب البراك من تعمد بعض الطلاب إتلاف المباني والتجهيزات المدرسية، مطالباً باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، لحماية المال العام، وللحفاظ على مباني الوزارة ومنع العبث والتخريب فيها، مما يكبد الوزارة خسائر بعشرات الملايين سنوياً، كأخذ تعهدات خطية على أولياء أمور الطلاب، تفرض عليهم تحمل الخسائر المادية لتلفيات المباني المدرسية التي يتسبب فيها أبنائهم.

شاشات إلكترونية

أشار وكيل وزارة التعليم للمباني إلى أن بعض المدارس تتعرض للاقتحام بعد نهاية اليوم الدراسي، أو خلال الإجازات الأسبوعية أو الفصلية، وتشهد تخريباً وتكسيراً بشكل غريب وغير مبرر، مشدداً على أن تكرار عمليات التخريب والعبث في تجهيزات ومباني التعليم، يجب أن يوضع لها حد لوقف الهدر الناجم عنها، مشيراً إلى تعرض شاشات إلكترونية مكلفة جداً للتكسير في بعض المدارس، بعد فترة قصيرة من تأمينها لتكون محل ألواح الشرح التقليدية «السبورة».

تجهيزات تعرضت للتخريب

أجهزة التكيف

زجاج النوافذ

الأبواب والأقفال



٢٤ مكتباً سعودياً تتصدى لخطر المخدرات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

الدمام: علي عبيد ٢٠١٨-٢٤-١٠:١٠ AM
تصدت السعودية لكثير من عمليات استهدافها بالمخدرات، عبر ٢٤ مكتب اتصال خارج المملكة، في الدول المصدرة للمخدرات والدول الحدودية، مهمتها رصد الخلايا والمعلومات والتواصل مع الجهات المعنية في تلك الدول، في الوقت الذي أحبطت عمليات تهريب مخدرات، تورط فيها حزب الله الإرهابي وإيران .
تصدت المملكة للعديد من عمليات استهدافها بالمخدرات عبر تعاون شامل مع دول الجوار وتزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية التي تصل عن طريق الخلايا في سورية وتركيا والأردن ولبنان وتمرير المعلومات للجهات المعنية، حتى يتم القبض على المهرب.
جهات معنية
يُنشر ٢٤ مكتب اتصال خارج المملكة في الدول المصدرة للمخدرات والدول الحدودية مهمتها رصد الخلايا والمعلومات والتواصل مع الجهات المعنية بتلك الدول، في الوقت الذي أحبطت فيه عمليات تهريب مخدرات تورط فيها حزب الله الإرهابي وإيران من لبنان وسورية عن طريق الأردن واليمن بالتعاون مع الميليشيات الحوثية بعد إغلاق المنافذ البحرية بالمنطقة الشرقية معها.
تعاون كبير
يهدف تهريب كافة أشكال المواد المخدرة بكميات كبيرة إلى تدمير الشباب السعودي، إذ إن ٨٠ % من تركيبة الحبوب المخدرة مواد إضافية سامة أكثر من تركيبة الأمفيتامين ذاته، في الوقت الذي أبدت الجهات المعنية بالدول المجاورة، تعاوناً كبيراً في رصد المعلومات الاستخباراتية وتمريرها للجانب السعودي.
وأحبطت الجهات المعنية بمكافحة المخدرات في الأردن، بجهود استخباراتية وعملياتية، تهريب ٦,٢ ملايين حبة مخدرة عبر معبر الدرة الحدودي، وألقت القبض على المتورط الرئيسي في القضية، إذ جرى تحديد هوية شخصين مشتبه بهما في القضية وبعد مراقبتهم ورصد تحركاتهما جرى تحديد طريقة التهريب عبر إخفاء الحبوب المخدرة بمخابئ سرية في جسم إحدى المركبات، إضافة إلى تحديد موعد توجه أحدهما بواسطة تلك المركبة إلى معبر الدرة الحدودي من أجل اجتياز الحدود بما يحمله من مواد مخدرة، ووضعت خطة محكمة لإلقاء القبض عليه، وعثر على ما يقدر بـ ٦ ملايين و ٢٠٠ ألف حبة مخدرة توزعت بمخابئ سرية في مختلف أجزائها، وما زال التحقيق والبحث عن الشريك الذي توارى عن الأنظار.
تتبع عمليات التهريب
جمع المعلومات
الرصد



ه أهداف و ١٠ برامج رئيسة للمحافظة على الموارد المائية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

عبر وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن الفضلي عن خالص شكره وامتنانه لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، والأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية للمياه. وأكد الفضلي أن الاستراتيجية الوطنية للمياه بنيت على تقييم دقيق للوضع المائي والموارد المائية المتاحة في المملكة، واستقراء معدلات الطلب حتى عام ٢٠٣٠، كما بنيت على أطر مؤسسية وآليات تمكينية إلى جانب التوقعات المائية ونماذج التمويل.

إطار مرجعي

أوضح الفضلي أن الوزارة طورت إطاراً مرجعياً موحداً لقطاع المياه، يتضمن استراتيجية شاملة للمياه تعمل على دمج التوجيهات والسياسات والتشريعات والممارسات في قطاع المياه على المستوى الوطني مع الهدف الرئيس المتمثل في مواجهة التحديات الرئيسية وإعادة هيكلة القطاع، ويتضمن العمل على ذلك عدداً من العناصر بما في ذلك إشراك الجهات المعنية وتقييم الوضع الراهن للقطاع عبر مجموعة من الأبعاد مثل الطلب على المياه، وموارد المياه، وعمليات القطاع، والعوامل التمكينية، وتحديد طبيعة وحجم الثغرات بين العرض والطلب، إضافة إلى اقتصادات القطاع تحت سيناريوهات مختلفة.

محتويات

أوضح وكيل الوزارة لشؤون المياه الدكتور فيصل بن سلطان السبيعي أنه تم إجراء تقييم الوضع الراهن لقطاع المياه في المملكة من خلال اعتماد إطار متكامل يضم عدداً من المحتويات التي تغطي الجوانب الحرجة في القطاع، واعتمد على عدد من الدراسات السابقة، والمقابلات الشخصية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، والمقارنة المعيارية مع نماذج دولية. وأشار إلى أن الرؤية تتمثل في الوصول إلى قطاع مياه مستدام ينمي الموارد المائية ويحافظ عليها ويصون البيئة ويوفر إمداداً آمناً وخدمات عالية الجودة والكفاءة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحول برامج ومبادرات الاستراتيجية، أكد السبيعي أنه تم استخلاص البرامج والمبادرات الاستراتيجية من الأهداف الاستراتيجية الخمسة للقطاع ومن تحليل معمق لمختلف العناصر مما أفضى إلى تطوير ١٠ برامج رئيسية، يشتمل كل منها على مجموعة من المبادرات الاستراتيجية.

البرامج

نظام المياه واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد المائية

إدارة الموارد المائية

جاهزية القطاع لإدارة حالات الطوارئ

- البحث والتطوير وبناء القدرات
كفاءة سلسلة التوريد وجودة الخدمة
اللوائح التنظيمية لخدمات المياه
إعادة هيكلة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
إشراك القطاع الخاص في الإنتاج ومعالجة مياه الصرف الصحي
إعادة هيكلة التوزيع وإشراك القطاع الخاص
إعادة هيكلة المؤسسة العامة للري وتحسين الري
٠١ ضمان الوصول المستمر إلى كميات كافية من المياه المؤمنة في الحالات العادية وفي حالات الطوارئ
٠٢ تحسين إدارة الطلب على المياه في جميع الاستخدامات
٠٣ تقديم خدمات مياه وصرف صحي عالية الجودة وموفرة للكلفة
٠٤ المحافظة على موارد المياه وتحسين استخدامها مع المحافظة على البيئة المحلية
٠٥ ضمان تنافسية قطاع المياه ومساهمته الإيجابية في الاقتصاد الوطني



٤ أسباب وراء انتشار فلل الكراتين في المناطق

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: بندر التركي ٢٠١٨-٠١-٢٣ ١١:٣١ PM

كشف المختص في البناء، الرئيس السابق للهيئة السعودية للمهندسين المهندس حمد الشقاوي، عن ٤ أسباب أدت إلى انتشار البناء المغشوش، أو ما يسمى بـ«فلل الكراتين» مؤخراً في بعض مناطق المملكة، يأتي في مقدمتها الغش التجاري في مواد البناء.

معايير البناء

قال الشقاوي لـ«الوطن»، إن «انتشار فلل الكراتين جاء لعدم وجود معايير بما فيها الكود، ولذلك أصبح هناك عشوائية في بناء المساكن بالمملكة»، مشدداً على ضرورة تعميم المهندسين الأكفاء من قبل الهيئة للعمل في هذا المجال . وأضاف أن «كود البناء السعودي سيساهم في رفع جودة الإنشاء، ولكن في حال تم تطبيقها بالشكل المناسب، بداية من وضع المخططات، بالإضافة إلى المتابعة من الجهات ذات العلاقة، والتنفيذ وفق المعايير المطلوبة .» وأبان الشقاوي أن «الهيئة السعودية للمهندسين لا تختص بتقييم البناء، وإنما يكمن دورها الحقيقي في المشاركة وتفعيل نظام كود البناء السعودي .»

ضعف الرقابة

أوضح الشقاوي، أن «فلل الكراتين أصبحت أزمة شائكة في المملكة، ويشارك فيها عدة أطراف، ولا شك أن ضعف الرقابة وغياب المعايير بداية من المخططات الهندسية حتى التسليم من قبل الجهات المعنية سواء من البلديات وغيرها تسببا في تفاقم الأزمة.»

المواد المغشوشة

أبان الرئيس السابق للهيئة السعودية للمهندسين، أن «الغش التجاري في مواد البناء مثل المنتجات الصحية والكهرباء وغيرها أصبحت متفشية، والمتاجرة في هذه المنتجات لا تختلف عن ترويج المخدرات، نظراً لخطورتها، فقد نتسبب في سقوط المنزل بعد فترة وجيزة»، مؤكداً أن هناك ضحايا توفاهم الله بسبب حوادث حريق نتجت عن مواد كهربائية مغشوشة.

أسباب انتشار فلل الكراتين
عدم وجود معايير للبناء «كود»
غياب العمالة الماهرة
مواد البناء المغشوشة
غياب الجهات الرقابية

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

٤ جهات تقود خطة عمل لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة

التستر التجاري

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

عبدالله الروقي من الرياض
تقود أربع جهات حكومية خطة للعمل بالبرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري المزمع تنفيذه خلال العام الجاري ٢٠١٨.
ووفقا لمصادر مطلعة تحدثت لـ "الاقتصادية"، فإن وزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" و"الداخلية" وجهات حكومية أخرى تعمل سوية على الخطة التي أصبحت جاهزة للتنفيذ من حيث الأنظمة وآليات التطبيق، إذ سيتم البدء في تطبيقها فور صدور الموافقة النهائية من قبل الجهات المعنية مباشرة.
وأوضحت المصادر، أنه تم حصر القطاعات التي لا تتعامل بنقاط البيع، التي يسهل فيها التستر التجاري مثل ورش عمل السيارات، ومحال قطع الغيار المركبات وغيرها، إضافة إلى المطاعم وجهات تجارية أخرى، مشيرا إلى أن هناك إجراءات في الخطة ستعمل على حل جميع هذه الإشكاليات والقضاء على التستر التجاري.
وذكرت أن من أبرز ملامح البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري إلزام المحال بنقاط البيع، حيث إنها ستطبق على جميع المنشآت التجارية، لافتة إلى أن الهدف من إلزام المحال والمنشآت بنقاط البيع هو القضاء على التستر التجاري أو الحد منه بنسبة كبيرة.
وكانت وزارة التجارة والاستثمار قد أحالت أكثر من ٨٧١ قضية تستر تجاري إلى النيابة العامة خلال السنة الهجرية الماضية ١٤٣٨هـ، مشكلة نسبة ارتفاع أكثر من ٩٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي البالغ عددها ٤٥٠ قضية.
واستحوذ قطاع المقاولات على النسبة الأكبر في عدد قضايا التستر التجاري، فيما جاء قطاع التجزئة في المرتبة الثانية. وتطبق الوزارة الأحكام واجبة النفاذ والصادرة بحق المخالفين التي تصل إلى السجن لمدة سنتين وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال للمخالف الواحد وإبعاد غير السعوديين عن المملكة والتشهير بالمخالفين في الصحف المحلية، كما تقوم الوزارة بتطبيق العقوبات التبعية الأخرى المتضمنة إغلاق النشاط وتصفيته وشطب السجل التجاري، والمنع من ممارسة النشاط التجاري نفسه لمدة تصل إلى خمس سنوات.
وأكدت الوزارة أنها عازمة على مواصلة حملاتها التفتيشية لمكافحة التستر التجاري ومباشرة البلاغات الواردة من الجهات الحكومية والأفراد والمقيمين واتخاذ خطوات صارمة بتطبيق جميع العقوبات الصادرة بحق المخالفين. وجددت تحذيرها لجميع الشركات والمؤسسات والأفراد من التعاون مع المخالفين للأنظمة في المملكة وهو ما يعرضهم للمساءلة القانونية والعقوبات النظامية، حيث تهدف الوزارة من وراء ذلك إلى الحد من ظاهرة التستر التجاري وإيجاد بيئة تجارية نظامية وخالية من المخالفات وتمكين المواطنين من العمل التجاري.

خلال انعقاده برئاسة خادم الحرمين الشريفين في قصر اليمامة أمس: مجلس الوزراء يثمن تأكيدات وزراء خارجية التعاون الإسلامي بأن المساس بأمن المملكة هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي بأسره

لمصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م [رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - واس:

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس قربان قولي محمود رئيس جمهورية تركمانستان، ونتائج استقباله معالي وزير التخطيط وزير التجارة بالوكالة في جمهورية العراق الدكتور سلمان الجميلي. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استعرض تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومنها مستجدات الأحداث على الساحة اليمنية، وثمن في هذا الشأن توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإيداع مبلغ ملياري دولار أمريكي وديعة في حساب البنك المركزي اليمني ليصبح مجموع ما تم تقديمه ودائع للبنك المركزي اليمني ثلاثة مليارات دولار أمريكي، امتداداً لاهتمام المملكة بدعم الشعب اليمني الشقيق ورفع المعاناة عنه، ومساعدته لمواجهة الأعباء الاقتصادية، جراء معاناته من جرائم وانتهاكات الميليشيات الحوثية الإيرانية التي تقوم بنهب مقدرات الدولة والاستيلاء على إيراداتها. ورحب مجلس الوزراء بالإعلان عن خطة المساعدات الإنسانية الشاملة في اليمن، بعد اجتماع وزراء خارجية دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، الذي انعقد في الرياض أمس، والتي شملت تبرع دول التحالف بمبلغ مليار ونصف المليار دولار، وبنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي صدرت عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨م.

وبيّن معاليه أن مجلس الوزراء، ثمن قرار وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر بالإجماع في ختام الاجتماع الطارئ بجدّة، المتضمن الإدانة بأشدّ العبارات لميليشيا الحوثي التابعة لإيران لإطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع على مدينة الرياض بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧م، بوصفه اعتداءً على المملكة، ودليلاً على رفض ميليشيات الحوثي التابعة لإيران الانصياع للمجتمع الدولي وقراراته، وما اشتمل عليه القرار من تأكيد على دعم ومساندة الدول الأعضاء للمملكة في مواجهة الإرهاب، وضد كل من يحاول المساس بأمنها، وتضامنها مع المملكة في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها، ومن مطالبة لجميع الدول الأعضاء بوقفة جماعية ضد هذا الاعتداء الآثم ومن يقف وراءه ويدعم مرتكبيه بالسلاح؛ بصفة أن المساس بأمن المملكة إنما هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي بأسره، ومن إدانة لإيران لتدخلها في بعض دول المنطقة، وخرقها لقرار مجلس وزراء الخارجية الصادر في مؤتمر مكة المكرمة في نوفمبر ٢٠١٦م، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوتها إلى الكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية والامتناع عن دعم وتمويل الجماعات الإرهابية.

وعبر مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجوم الذي استهدف فندقاً في العاصمة الأفغانية كابول، مجدداً وقوف المملكة إلى جانب الدول الشقيقة والصديقة ضد مختلف أعمال الإرهاب والتطرف، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب أفغانستان والتأمينات للمصابين بسرعة الشفاء.

وأفاد معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣ / ٥) وتاريخ ١١ / ٣ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا للتعاون في المجالات الصحية، الموقعة في مدينة (بوقور) بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٣٨هـ.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٠٠ / ٦٥) وتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقعة في مدينة (لندن) بتاريخ ١ / ٦ / ١٤٣٧هـ.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤ / ٨ / ١٤٣٦هـ، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) وتاريخ ١٣ / ٣ / ١٤٣٨هـ، ليكون صاحب السمو الملكي وزير الدفاع رئيساً لمجلس أمناء الصندوق.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١١ - ٢٠ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للمياه.

سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦ - ٤ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٠ / ١ / ١٤٣٩هـ، ورقم (٣٩ - ١٤ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تحويل كليات الرياض لطب الأسنان والصيدلة الأهلية إلى جامعة أهلية تسمى (جامعة رياض العلم).

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

- 1- ترقية عساف بن عبدالله بن عثمان العساف إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الدفاع.
- 2- ترقية المهندس/ خالد بن عبدالحفيظ بن عبدالفتاح فدا إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة العاصمة المقدسة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
- 3- ترقية سعد بن محمد بن سعد المشوح إلى وظيفة (مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمديرية العامة للمياه بالمنطقة الشرقية.
- 4- ترقية سعد بن مقبل بن سعد الحربي إلى وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الجمارك العامة.
- 5- ترقية علي بن سلمان بن عيد العطوي إلى وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الجمارك العامة.
- 6- ترقية سعيد بن سعد بن محمد القحطاني إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة لمراجعة الإيرادات) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء عن عام مالي سابق، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

مصادر لـ «الجزيرة»: تأجيل افتتاح المحاكم العمالية إلى العام

المقبل

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - خاص:

كشفت مصادر مطلعة لـ «الجزيرة»، عن صدور موافقة الجهات العليا على تأجيل افتتاح المحاكم العمالية إلى العام المقبل، عبر تمديد المدة الانتقالية لمباشرة المحاكم العمالية لاختصاصاتها المنصوص عليها لفترة إضافية أخرى، في الوقت الذي كان من المقرر افتتاحها في ٣٠ - ٤ - ١٤٣٩.

وبحسب المصادر، فإن القرار جاء بناء على محضر اللجنة العليا لتطوير المرفق العدلي ورأي اللجنة بتأييد الموافقة على تمديد المدة الانتقالية لمباشرة المحاكم العمالية لاختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية لمدة سنة اعتباراً من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في الأمر الملكي ٢٠٣٥٨ بتاريخ ٣٠ - ٤ - ١٤٣٨هـ، على أن يتم بعده فوراً وبشكل عاجل مباشرة المحاكم العمالية لاختصاصاتها المقررة لها نظاماً ليكون في تاريخ ٣٠ - ٤ - ١٤٤٠هـ.

ومن المعلوم أن مهام المحاكم العمالية، ستتمثل في النظر في منازعات عقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، النظر في المنازعات المترتبة على الفصل من العمل وإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو طلب الإغفاء منها، النظر في شكاوى أصحاب العمل والعمال ممن لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية، المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، النظر في الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، النظر في المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل ويشمل ذلك عمال القطاعات الحكومية، المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

إلى ذلك، تنتظر ٣٨ لجنة فصل في الدعاوى العمالية بمناطق ومدن المملكة، في القضايا العمالية، وبعد تفعيل المحاكم العمالية ستنتقل عملها إليها، ويتم إلغاء لجان الفصل في الدعاوى العمالية. بعدما عملت مؤخراً على تسوية ٢٣ ألف قضية لمنازعات حقوقية خلال عام ١٤٣٨هـ، وفقاً لإحصائية رسمية صادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الرياض

«التعليم»: فتح «نظام فارس» للراغبين بالتقاعد المبكر أو

الاستقالة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

متابعة - "الرياض" أكد مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم اليوم الثلاثاء عبر حسابه على "تويتر" أن الوزارة مددت فترة تقديم شاغلي الوظائف التعليمية لإنهاء الخدمة حتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق ١٤٣٩/٥/٢٢. وقال العصيمي في سلسلة تغريدات تنص على "نظراً لوجود عدد من شاغلي الوظائف التعليمية يرغبون بالتقاعد المبكر ممن يعدون على رأس العمل وظيفياً، وحالتهم على نظام فارس ليس على رأس العمل (المعارين، الموفدين، المكلفين، المجازين إجازة مرافقة مريض والمجازات رعاية مولود)، إضافة لوجود طلبات تقاعد لم تستكمل على نظام فارس لنقص في البيانات وتم استكمالها بعد إغلاق النظام، تم فتح نظام فارس وتمديد فترة تقديم شاغلي الوظائف التعليمية لإنهاء الخدمة (التقاعد المبكر، الاستقالة) اعتباراً من تاريخ ١٤٣٩/٥/٦ وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق ١٤٣٩/٥/٢٢"، وأكد أن الوزارة لن تقبل أي طلب تقاعد بعد هذا التاريخ.



أحياناً... تصحيح الاستقدام

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)

عبد العزيز السويد

كانت السوق السعودي، ولا تزال، معهداً لتدريب العمالة بمختلف مستوياتها المهارية وتخصصاتها. وحتى في المستوى المتوسط للوظائف في القطاع الخاص، كانت السوق مكاناً لتدريب كثيرين جاؤوا من دون خبرة، بعضهم بشهادة حقيقية وآخر بشهادة «نصف كم» مشفوعة بصلة واسطة أو قرابة مدير تنفيذي كبير في القطاع الخاص. وفي ما يتعلق بعمالة خدمات الصيانة، والتشييد تحديداً، تحمل المواطن ضرراً كبيراً، حتى تعلم كثير منهم الصنعة على حسابه وبحر ماله، ولم يكن هناك جهة رسمية يمكن الرجوع إليها لحفظ الحقوق.

الآن ومع التحول الاقتصادي الذي نعيشه، وحملات وطن بلا مخالف، وتوقعات بانحسار كثير من منشآت التستر التي استقدم أصحابها عمالاً ونثرهم في الشوارع، أو فتح محلات لهم لتصريف بضائعهم، هل يمكن أن نرى تغييراً إيجابياً في استقدام العمالة، بحيث يتم التأكد الفعلي من الدولة المصدرة من تأهيلها في العمل الذي استقدمت من أجله، وبحيث تتحمل البلد المصدرة للعمالة المسؤولية تجاه حقيقة ذلك التأهيل من عدمه. وهل يشترط حداً أدنى من التعليم وخلوً أكيداً من السوابق الجنائية.

نمر في مرحلة تحول يفترض الاستفادة منها قدر الإمكان، ومحاولة إصلاح أخطاء سابقة، خاصة في الاستقدام الذي ترك أمره كما قيل «للسوق»، وهي سوق تجارب دفعنا لها ثمناً لا يمكن حصر خسائره، سوق غلب عليها التنفع والتستر من دون أدنى اهتمام بالمصلحة العامة.

وفي جانب آخر، علينا التحلي بالصبر على أداء المواطنين الشباب الذين دخلوا مهناً ووظائف جديدة عليهم، وعلينا التعامل معهم من خلال هذه المهن والخدمات، فلا بد من حدوث أخطاء وقصور، حدث من غيرهم ما هو أكبر منها وتحملناه على مضض سنوات طويلة. فهذا التفهم لطبيعة المرحلة الانتقالية جزء من مساهمتنا في التوطين.

البطالة .. والثورة الاقتصادية الرابعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

عبد الله عبد الرحمن الربدي

ترتفع البطالة لدينا رغم كل محاولات وزارة العمل لحلها، وبمنظرة سريعة إلى حلول الوزارة نجد أنها أسهمت بشكل محدود في حل المشكلة عبر مبادراتها الكثيرة بالضغط على القطاع الخاص وتحديد نسب سعودة وغيره، لكن تظل كل هذه المبادرات ذات فكر تقليدي في حل البطالة في عالم واقتصاد يتغير بشكل غير تقليدي فلا يمكن القبول بالاستمرار في الضغط على قطاعات مثل الصيانة والتشغيل والمقاولات وغيرها لترفع نسب السعودة وكأن هي الحل السحري أو توظيف قطاع معين مثل الذهب سيعالج تشوهات سوق العمل، نعم نحن مع رفع نسب السعودة لكن إلى حد معين فالقطاع الخاص لا يتحمل الضغط أكثر من ذلك خلال السنوات المقبلة، ولذلك هناك سؤال مهم جدا في هذا السياق هل هدفنا في الاستفادة من شبابنا وتوظيف قدراتهم وإمكاناتهم لإيجاد اقتصاد قوي ومنافس عبر الضغط ببرامج السعودة في قطاعات مثل التي تعمل عليها الوزارة صحيح وسليم؟

أعتقد أن الإجابة لا، وقد لا تلام الوزارة وحدها في ذلك، أعتقد أنه يجب على الدولة وضع خطة وطنية كبيرة تشمل تعديل وتحسين منظومة العمل وتهدف إلى رفع الاقتصاد عبر تقوية العنصر البشري ورفع قدراته وتوفير شباب وشابات لديهم الإمكانيات للعمل في الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على ما يسمى الثورة الاقتصادية الرابعة التي لا أعتقد (حسب معلوماتي) أنها من ضمن خطط وزارة العمل أو الجهات الحكومية المرتبطة بسوق العمل.

إن إيجاد هذه المنظومة أو البيئة يستدعي النظر في:

- ١ - التعليم: من منطلق إعادة تصميم المناهج لتتوافق مع متطلبات المستقبل واتجاهات الثورة الصناعية الرابعة، حيث تحظى بكثير من الاهتمام والتركيز.
- ٢ - الدعم: وهو ما بعد تأهيل الشباب والشابات تعليميا ليوثر لهم الدعم الكافي كي ينطلقوا في عدة مسارات إما وظيفية أو ريادة وأعمال خاصة، وهذا الدعم يشمل مراكز التوظيف والتمويل للمشاريع أو إعداد برامج تدريب على رأس العمل في القطاع الخاص.

٣ - التسويق: إيجاد نظام وآلية لتسويق الخريجين الجدد الذين تم تأهيلهم بما يتوافق مع متطلبات التغيرات في الاقتصاد والثورة الصناعية الرابعة، رغم اعتقادي أنهم لن يحتاجوا إلى تسويق إذا كانوا فعلا متاهلين جيدا.

٤ - البيئة التشريعية والقانونية: من المهم تحسين البيئة القانونية والتشريعية لتكون أكثر قدرة على إيجاد الإبداع ورفع الكفاءة بين جميع الأطراف سواء من ناحية تسهيل الأعمال الحرة أو إجراءات تسجيل الشركات أو التوظيف والفصل. هذه أمثلة بسيطة لما قد تحتاج إليه منظومة العمل وهي كثيرة لإيجاد مرونة وكفاءة في السوق ولجميع الأطراف "باحثين عن عمل، أصحاب العمل، الشركات، الممولين، المستثمرين، وأصحاب العمل الحر".

كما ذكرت سابقا يجب أن نفكر بشكل مبتكر لحل مشكلات سوق العمل وخصوصا نحن أمام متغيرات اقتصادية عالمية ومحليا، العالم اليوم يتجه إلى الثورة الاقتصادية الرابعة وإلى اقتصاد المعرفة، يكفي أن نرى كيف تسهم البرمجيات على سبيل المثال في اقتصاد أمريكا، حيث إنها (حسب تقارير متخصصة) توظف اليوم أكثر من ٢,٩ مليون شخص بشكل مباشر و ١٠,٥ مليون بشكل غير مباشر، وأسهمت بما يقارب ١,٤ تريليون دولار في الناتج المحلي الأمريكي، وزيادة

على ذلك فلقد أثرت في ٥٠ ولاية أمريكية وأسهمت في نمو اقتصاداتها، على سبيل المثال أسهم وادي السيليكون في رفع قيمة إسهام ولاية كاليفورنيا في الناتج المحلي إلى ١٢٤,٧ مليار دولار، بينما كان نصيب نيويورك ذات الصيت العريق ٤٩ مليارات فقط. طبعاً هذا يدل على حجم هذا القطاع وأهميته في إعادة تشكيل الاقتصاد من الصناعة التقليدية إلى التقنية والبرمجيات، هذا ما نطمح إلى أن يكون تركيز السياسات الإنمائية والتعليم والتطوير نحو هذا النوع من الاقتصاد بدل الركض في ضغط وتعديل قطاعات تهالكت أو ستتهالك مستقبلاً بسبب التغيرات الاقتصادية الحتمية.

ختاماً، نستطيع أن نشاهد بوضوح حجم التغير في المستقبل في سوق العمل، وكيف أننا ما زلنا متأخرين بسياساتنا التقليدية القديمة، على سبيل المثال إذا حاولت البحث اليوم عن مبرمج ليعمل على تطبيق في جوال ستعلم حجم الطلب وقلة العرض وكيف أننا بدل أن نوجه الشباب نحو التخصص في البرمجة "وغيرها من التخصصات المطلوبة بشدة اليوم" نركز على سعودة قطاعات مهالكة وضعيفة. اليوم أغلب من يبحثون عن مبرمجين يتجهون إلى دول مثل الأردن ومصر والهند بسبب قلة وجود مبرمجين سعوديين، فالأردن اليوم تضم أفضل مبرمجين في الوطن العربي ولذلك كثير من البرامج العربية المشهورة التي أصبحت قيمتها بالملايين وربما تجاوزت المليار هي نتاج شباب من الأردن، لماذا لا يوجد لدينا اهتمام بهذه المهنة؟ لماذا لا تفرض كمادة إجبارية في المدارس؟ لماذا لا يستفاد حتى من المبرمجين السعوديين الذين يعملون كمخترقين (هاكرز) ويطورون كما تعمل الحكومات الغربية؟ لماذا لا نضع خطة لتوفير ٢٠٠ ألف أو ٥٠٠ ألف مبرمج خلال السنوات الخمس المقبلة ليكونوا دعماً للثورة الاقتصادية الرابعة، وليكونوا دعماً لكل خطط المملكة لتغيير اقتصادها بعيداً عن النفط وكي يعملوا وينافسوا الأسواق الأخرى؟ فالمبرمج يستطيع العمل من بعد وهذه ميزة لا تتوافر في كل المهن، والبرمجة تدخل اليوم في كل الصناعات من الزراعة إلى الأزياء عبر تصميم برامج لإدارة وتسهيل عمل كل قطاع.

أخيراً هل تعلم أن إيرادات وأرباح بعض التطبيقات قد تتجاوز "أرباح" شركة مثل سابك! انظر اليوم إلى قائمة أغنى الشباب والشابات في العالم أو الوطن العربي ستكتشف أن كثيراً منهم هم أصحاب تطبيقات (سواء كانت ألعاباً أم غيرها) وبرامج عملوا عليها من الصفر. ونحن مع الأسف ما زلنا نلاحق محال الذهب والجوالات والمولات لتحل مشكلات البطالة لدى شبابنا.



• الأعلى للقضاء“ يعيد هندسة إجراءات توزيع القضايا للحد من

تنازع الاختصاص

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أقر رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل وليد محمد الصمعاني أمس (الأربعاء)، ثمانية قواعد تعيد هندسة الإجراءات لتوزيع الدعاوى داخل المحكمة، لمنع تنازع الاختصاص بين الدوائر القضائية. وتتضمن القواعد وقف إحالة الدعوى بقرار من رئيس المحكمة عن الدائرة القضائية، في حال كان القاضي الفرد في إجازة، أو تكليف خارج المحكمة، إذا وجد ما يماثلها من الدوائر، سواء أكانت القضية جزائية، أم دعوى جديدة، أم إنهاء قضائياً. وتشمل أيضاً إحالة القضايا المتمثلة في موضوعها، ومقامة على مدعى عليه واحد، إلى الدائرة التي نظرت الدعوى الأولى. وفي ما يخص التحقق من الاختصاص، حُضت القواعد الدائرة القضائية على التحقق من المسائل الأولية المتعلقة في الاختصاص، وشروط قبول الدعوى في الجلسة الأولى، على أن يثبت التحقق في محضر الضبط.

وفي حال رأت الدائرة عدم صحة إحالة الدعوى إليها، تعيدها إلى رئيس المحكمة بقرار مسبب يثبت في محضر الضبط قبل ميعاد الجلسة الأولى، ولرئيس المحكمة تقرير إعادة الدعوى للدائرة لنظرها، أو إعادتها إلى القسم المختص لإعادة التوزيع.

ونصت القواعد على أن تُزوّد المحكمة إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء كل ثلاثة أشهر ببيان، يتضمن الأحكام الصادرة في المسائل الأولية، والقرارات الصادرة بناءً على القواعد، متضمناً تاريخ ورود الدعوى للدائرة وتاريخ الحكم أو القرار، فيما تُزوّد المحكمة وكالة الوزارة للشؤون القضائية كل ثلاثة أشهر ببيان يتضمن الدعوى التي تم إعادة توزيعها والموظف المختص بذلك.



• جزائية جدة“ تغرم مغرداً توعّد قضاة محكمة بعقوبة من

• قاضي السماء“

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

< غرمت إحدى المحاكم الجزائية في منطقة مكة المكرمة، مغرداً التقط صوراً لإحدى محاكم التنفيذ، ونشرها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، متوعداً قضاتها بعقوبات «سماوية»، إثر ما أدعاه من تعطل معاملاته أكثر من خمسة أشهر، إذ قضت المحكمة الجزائية في محافظة جدة أخيراً، بتغريم مواطن أقدم على تصوير مرافق في محكمة التنفيذ بجدة ونشرها في حسابه الشخصي في «تويتر»، متهماً قضاة المحكمة «بالتقصير» و«اللامبالاة».

وتعود تفاصيل القضية، بحسب ما كشفت عنه مصادر عدلية لـ«الحياة»: «إلى قيام أحد المغردين بتصوير ممرات محكمة التنفيذ في محافظة جدة، أثناء مراجعته معاملته المتأخرة أكثر من خمسة أشهر، ونشر الصور عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر» الذي يتابعه فيه ١٤ مغرداً، في حين تضمنت تغريداته التي اعتبرتها النيابة العامة تغريدات «تهكمية» هي: «محكمة التنفيذ؛ عدم مبالاة القضاة إلى أية مرحلة سيصل»، وتعليق «ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء».

ووجه المدعي العام، في دائرة النيابة العامة بمحافظة جدة، إلى المغرد، تهمة مخالفة الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، إذ أقدم على التصوير داخل المحكمة وكتابة تعليقات «تهكم» عليها وعلى قضاتها، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، محاولاً بذلك إثارة الرأي العام ونشر الإشاعات والفوضى، مطالباً المحكمة بتطبيق النظام ضد المتهم، الذي أقر بتصرفه، وأكد في مذكرة دفاعه أن قيامه بذلك التصرف، الذي وصفه بـ«اللامسؤول»، بعد تضرره من تأخر معاملته في المحكمة إلى ما يزيد على خمسة أشهر، ما تسبب له في مشكلات مالية وفي فصله من عمله، مشيراً إلى أن تغريداته جاءت في إطار «النقد البناء» لتحسين أعمال المحكمة، وأن دافعه في التغريد لم يكن التشهير.

وأكد المتهم، في مذكرة دفاعه، احترامه البالغ لقضاة جميع المحاكم في المملكة العربية السعودية، ولجميع منسوبي الجهات العدلية والقضائية على اختلاف رتبهم ومهامهم، إلا أن ظروفه والضغط التي مرت به دفعته إلى هذا التصرف، مشيراً إلى تغريداته لم تلحق أذى بالغا وجسماً بالمحكمة جراء التشهير غير المقصود، كون عدد متابعي الحساب لا يتجاوز ١٤ مغرداً.

وأقر قضاة دائرة القضايا التعزيرية بالمحكمة إدانة المتهم بمخالفة الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من نظام الجرائم المعلوماتية، وحكمت الدائرة بتعزير المتهم بتغريمه مبلغ مالي.

وتنص المادة الثالثة من نظام الجرائم المعلوماتية على سجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يقوم بالتصنت على ما هو مرسل من طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، من دون مسوغ نظام صحيح، أو التقاطه أو اعتراضه، أو الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، أو الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل

عنوانه، ضافة إلى المساس بالحياة الخاصة من طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، أو التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.



وزير العدل: أمن القضاة خط أحمر.. ويد العدالة لن تنهيا

رصاصه

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

> زار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، القاضي في المحكمة العامة بالخرج الشيخ فهد الجدوع للاطمئنان على صحته بعد تعرضه لطلق ناري أثناء خروجه من المسجد، ظهر أول من أمس، كما ندد بالجريمة التي كان القاضي ضحيتها، مؤكداً أن يد العدالة لن تنهيا رصاصه. وثنم وزير العدل للجهات الأمنية سرعة القبض على الجاني، وجدد دعمه الكامل لكل ما من شأنه المحافظة على سلامة القضاة، وشدد على حرص وزارة العدل على دعم سلامة منسوبي المرفق العدلي كافة وحمايتهم من أي عدوان قد يتعرضون له أثناء تأدية عملهم. وأضاف: «التعدي على القضاة هو في الحقيقة تعدٍ على الكيان العدلي بأكمله، ويد العدالة لن تنهيا رصاصه وستطال الجناة بعون الله وقوته ثم بدعم واهتمام ولاية الأمر بالمرفق العدلي.»

وكان الشيخ الجدوع قاضي المحكمة العامة بالخرج تعرض لطلق ناري في كتفه بعد خروجه من صلاة الظهر اول من أمس (الثلاثاء) عائدا لمزاولة مهامه في المحكمة، ونُقل إلى المستشفى وهو بصحة مستقرة، فيما تمكنت الجهات الأمنية من القبض على الجاني.



• الخدمة المدنية تسهل للموهوبين المعوقين الحصول على

وظائف

المصدر: جريدة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

وقع نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملقي، ورئيس مجلس إدارة جمعية «الإرادة لدى الموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة» الدكتور عمار بوقس أمس (الأربعاء)، مذكرة تفاهم بين الوزارة والجمعية. ويهدف الاتفاق، الذي وقع في مقر الوزارة بالرياض، إلى التعاون المشترك بما يسهل لأصحاب الموهبة من ذوي الإعاقة العمل في القطاع الحكومي وفقاً

للقواعد والإجراءات النظامية التي تعنى بها وزارة الخدمة المدنية استناداً إلى مبدأ المسؤولية الاجتماعية والاتفاق بين الطرفين على آلية الاستفادة من خدمات هذه المذكرة. وبيّن الملفي أن وزارة الخدمة المدنية، أتاحت الوظائف للجميع، وأن الإعاقة ليست عائقاً متى ما توافرت لدى المتقدم أو المتقدمة شروط شغلها.



وزير المالية: تسويات قضايا الفساد ستوجه لدعم المواطنين

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان أمس، أن تسويات قضايا الفساد التي تحقق فيها السعودية، «ستسهم في تمويل الأوامر الملكية لدعم المواطنين»، مشيراً إلى أن العام المالي الحالي سيكون «فارقاً وإيجابياً، خصوصاً على صعيد الاقتصاد غير النفطي في السعودية». وأشار الجدعان في تصريحات نقلتها قناة العربية، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» أمس، إلى أن صندوق النقد الدولي رفع بالفعل توقعاته للنمو الاقتصادي في السعودية بنسبة كبيرة. وحول كلفة الأوامر الملكية الأخيرة لدعم المواطنين، قال إنها «تقدر بنحو ٥٠ بليون ريال، لن تصرف دفعة واحدة، وستمول من خلال الوفرة في الموازنة ومن خلال ما تم تحصيله من حملات مكافحة الفساد». وشدد على أن «ما تقوم به المملكة من إصلاحات ومكافحة للفساد يهدف إلى خلق بيئة تنافسية عالية للمستثمرين (...) وهي رسالة قوية بأن المملكة لن تقبل الفساد في أجهزتها ومنظومتها». وفي شأن تطبيق المملكة لضريبة القيمة المضافة قال: «ضريبة القيمة المضافة ليس الهدف من ورائها الإيرادات فقط، ولكن توجد أهداف أخرى، وبدأت كل من السعودية والإمارات في تطبيق الضريبة مطلع العام الحالي، ونأمل بأن تلحق بقية دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة الضريبة متدنية، ولا تؤثر إطلاقاً في التنافسية، لأن أي خدمات أو بضائع تصدر تسترد هذه الضريبة، وسواء كان التصدير لدول في مجلس التعاون لا تطبق الضريبة أم لدول أخرى». وأوضح أن السعودية قامت «بإطلاق حزمة تحفيزية للقطاع الخاص، إذ ترجو المملكة من هذا الدعم تحقيق نمو في القطاع الخاص وزيادة التوظيف، وأنه لا تأثير يذكر لضريبة القيمة المضافة في التنافسية». وشدد على أن القطاع الخاص سيبقى «شريكا أساسيا في التنمية من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، ونأمل بأن تزداد مساهمته إلى ٦٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠».



١٣٦ زيادة شهرية في صكوك الطلاق العام الحالي

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

ازداد إصدار صكوك الطلاق في المملكة بمعدل ١٣٦ صكا، وذلك وفق مقارنة بين إحصاءات الصكوك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام والعام الماضي، إذ بلغت الزيادة هذا العام نحو ٤٠٨ صكوك طلاق خلال الفترة نفسها، مما يمثل زيادة شهرية بمعدل ١٣٦ صك طلاق، خلال الأشهر الثلاثة من العام الحالي. وكشف التقرير البياني الشهري لوزارة العدل خلال شهر ربيع الأول من العام الجاري ١٤٣٩، أن هناك ٧ حالات طلاق تتم كل ساعة في المملكة، حيث بلغ العدد الإجمالي للحالات خلال الشهر المذكور نحو ٥٢٨٧ حالة طلاق

مكة المكرمة تنصدر

ذكر التقرير أن أكثر من نصف حالات الطلاق التي تمت خلال هذا الشهر حدثت في مكة المكرمة تليها الرياض، فيما تحل المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة من حيث عدد الصكوك الصادرة بواقع ٦٩٣ صكا خلال شهر بينما كانت منطقة الحدود الشمالية الأقل في نسب الطلاق بواقع ٦٩ حالة. وأضاف أن عدد عقود النكاح في الشهر ذاته بلغ نحو ١١٦٣٨ وكانت مكة المكرمة الأعلى ثم الرياض وتأتي الشرقية ثالثا بـ ١٧٦٨ عقد نكاح. ومثلت عقود النكاح التي يكون طرفها سعودي الجنسية نحو ٧٨ % من إجمالي عقود النكاح في المملكة

شرح إثبات القضايا

أكدت الوزارة من خلال موقعها أن النسب لا تشير إلى نسب الزواج والطلاق الفعلية التي تمت خلال نفس الشهر، وذلك لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة والذي قد يكون حدث في فترة سابقة مؤكدة أن صكوك الطلاق تشتمل على إثباتات الطلاق ودعاوى الخلع بالإضافة إلى دعاوى فسخ النكاح التي صدرت فيها أحكام من المحاكم العامة قبل التخصيص أو محاكم الأحوال الشخصية

خفض نسبة الطلاق

أكد مدير عام جمعية ونام لتأهيل المقبلين على الزواج الدكتور محمد العبدالقادر لـ «الوطن» أن نسب الطلاق بين الشباب والفتيات الخاضعين لبرنامج التأهيل قبل الزواج لم تتجاوز ٢ %، موضحا أن البرنامج يتكون من ٦ برامج تدريبية تشتمل على جوانب صحية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، وشرعية

ولفت العبدالقادر إلى أن هناك تغيرا ملموسا في توجه الشباب من حيث الرغبة في الاستقرار وبناء حياة أسرية ناجحة وميل إلى فهم الطرف الآخر بشكل أعمق، وهذا ما تطمح إلى تحقيقه معظم الجمعيات المتخصصة في تأهيل المقبلين على الزواج في كل المناطق

حالات الطلاق في ١٤٣٨

محرم ٦٢٤٣

صفر ٤٩٣٧

ربيع الأول ٤٩٨٤

١٤٣٩

٥٩٤٨

٥٣٣٧

٥٢٨٧

عدد صكوك الطلاق خلال ربيع الأول ١٤٣٩

١. مكة المكرمة ١٤٧٠

٢. الرياض

١١٧٤

٣. الشرقية ٦٩٣

٤. المدينة المنورة ٤١٢

٥. عسير ٣٧٤

٦. جازان ٢٣٢

٧. القصيم ٢٥٩

٨. تبوك ٢٠٢

٩. الجوف ١١٠



إيقاف برامج وتخصصات إعداد المعلمين في مرحلة البكالوريوس

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

PM الطائف: نورة الثقيفي ٢٠١٨-٠١-٢٤ ١١:٣٢

وجهت وزارة التعليم الجامعات السعودية بضرورة إيقاف تطوير أو استحداث أي برامج أو تخصصات رئيسية أو فرعية داخل كليات التربية مع كليات أخرى، بهدف الإعداد لمهنة التعليم في مرحلة البكالوريوس.

لجنة تطوير

أكد وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى في برقية تلقىها الجامعات السعودية على القرار القاضي بتكوين لجنة لتطوير برامج إعداد المعلم في كليات التربية، تحقيقاً لمبادرة التحول الوطني نحو تحسين الصورة النمطية لمهنة التعليم، من خلال رفع كفاءة أداء كليات التربية، وارتباطها بمؤشر الأداء الرئيسي القاضي برفع نسبة المعلمين المجتازين لاختبار قياس من ٤٨% إلى ٦٥% عام ٢٠٢٠. وأشارت البرقية إلى استمرار إيقاف مشروعات تطوير واستحداث البرامج في مجال التربية لإعداد المعلم ما قبل الخدمة، وعدم الشروع في أي برنامج للبكالوريوس لإعداد المعلم حتى تنتهي لجنة تطوير برامج إعداد المعلم من أعمالها، وذلك لحين انتهاء اللجنة المكلفة من أعمالها وصياغة البديل للمرحلة القادمة.

مبادرة التحول الوطني

كان وزير التعليم قد وجه العام المنصرم خطاباً لمديري الجامعات بإيقاف البرامج في الجامعات نص على أنه بناء على تكوين لجنة لتطوير برامج إعداد المعلم في كليات التربية، وتحقيقاً لمبادرة التحول الوطني نحو تحسين الصورة النمطية لمهنة التعليم من خلال رفع كفاءة أداء كليات التربية، وتحقيقاً لأهداف اللجنة التي تسعى إلى وضع إطار عام لتطوير منظومة إعداد المعلم ما قبل الخدمة، بما يعزز قيمة مهنة التعليم ورفع كفاءة الأداء الأكاديمي، وخفض أعداد المقبولين في البكالوريوس في كليات التربية والدبلوم بنسبة ٥٠%، تقرر أولاً: إيقاف مشاريع تطوير واستحداث البرامج في مجال التربية لإعداد المعلم قبل الخدمة لحين انتهاء اللجنة المكلفة من أعمالها وصياغة البديل المناسب للمرحلة المقبلة، إضافة إلى إيقاف القبول ببرامج البكالوريوس القائمة في تخصصات تعليم ورعاية الموهوبين كافة، وكذلك إيقاف الصفوف الأولية لمعلم الصف في التعليم الأساسي، وأيضاً القبول في تقنيات التعليم ووسائل تكنولوجيا التعليم.

برامج إعداد المعلمين

شكلت وزارة التعليم في عام ٢٠١٦ لجنة لتطوير برامج إعداد المعلمين بكليات التربية بالجامعات السعودية، وتولت وضع الإطار العام لتطوير منظومة إعداد المعلم في كليات التربية، من خلال تحديث الأنظمة والسياسات التعليمية المتعلقة بقبول الطلاب والبرامج والمناهج الدراسية بما يتناغم مع الرؤية المستقبلية للتطويرية لبرامج إعداد المعلم، وبما يحقق

تحسين المدخلات ورفع كفاءة برامجها الأكاديمية، إضافة إلى تطوير المسارات الأكاديمية والبرامج التعليمية والتعليمية بما يحقق كفاءة نواتج كليات التربية، ويعزز الطلب الاجتماعي للتخصصات المهنية. تخصصات تم إيقافها

كان عدد التخصصات التي تم إيقاف القبول فيها ٦ تخصصات، وتشمل: برامج البكالوريوس لتعليم ورعاية الموهوبين، والصفوف الأولية، ومعلم صف، والتعليم الأساسي، وتقنيات التعليم، ووسائل وتكنولوجيا تعليم، وتضمن التعميم الوزاري في حينه خفض عدد الطلبة المقبولين في كليات التربية، في مرحلتى البكالوريوس والدبلوم التربوي إلى ٥٠%. وجاء قرار الوزارة بعد سنوات من المطالبات بإلغاء التخصصات الجامعية التي تكس عدد الخريجين منها بشكل كبير، يفوق تحمل سوق العمل في المملكة.

كليات التربية

الخريجون بحسب التخصصات لعام ٢٠١٦

تستقطب نحو ٣٠ ألف خريج في كل عام

أكثر من نصفهم من الإناث

خريجو كليات العلوم التربوية وكليات تدريب المعلمين: ٣٦,٠٣٠ خريجا وخريجة

المجموع: ٢٠٣,٧٠٤ خريجين



الشورى: جهات حكومية لا تتجاوب مع الرقابة والتحقيق

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: عبدالله بن فلاح ٢٠١٨-٢٠١٨-٢٥:٣١ AM

أكد عدد من أعضاء مجلس الشورى أن هيئة الرقابة والتحقيق تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي تتمثل في عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع الهيئة، كذلك عدم وجود مراجع داخلي في بعض الجهات الحكومية. واقترح محمد العقلا إنشاء مجلس لتنسيق أعمال الجهات الرقابية (ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمباحث الإدارية والمباحث العامة) لتسهيل إجراءات العمليات الرقابية، والتحري عن الفساد المالي والإداري. ولفت اللواء طيار عبدالله السعدون إلى أن هيئة الرقابة والتحقيق بحاجة للعديد من الوظائف التخصصية التي تسهم في تفعيل مهامها، للقضاء على الفساد وسوء الإدارة.

٢٠٠٠ مشروع متعثر

بين السعدون أن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق كشف وجود أكثر من ٢٠٠٠ مشروع حكومي متعثر، كذلك كشف التقرير وجود أكثر من ٦٠٠ مشروع حكومي متأخر في التنفيذ، بالإضافة إلى وجود ٣١٩٧ مشروعا حكوميا تحت التنفيذ،

وطالب بالتأكيد على أن يكون هناك جانب إشرافي على تنفيذ تلك المشاريع، خصوصا جودة المواد المستخدمة في تلك المشاريع، كذلك الدقة والسرعة في التنفيذ. وطالب الدكتور عبدالله الخالدي بأن تعيد لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية النظر مع هيئة الرقابة والتحقيق حول ما أدرج في التقرير حول وجود ظاهرة انتشار المخدرات بين المعلمين، مؤكدا أن على الهيئة واللجنة إعادة النظر في كلمة ظاهرة، وأن يكون هناك ما يثبت ويؤكد أن مثل هذا الأمر أصبح ظاهرة لدينا، كما أكد أن بعض الجهات الحكومية لا يوجد بها ضابط اتصال بينها وبين هيئة الرقابة والتحقيق. ولاحظ الدكتور سليمان الفيفي ضعف تعاون الجهات الحكومية مع الملاحظات التي تبديها هيئة الرقابة والتحقيق.

وحدات للمراجعة

أكد الدكتور محمد آل ناجي ضرورة تحديث نظام هيئة الرقابة والتحقيق لتتمكن من القيام بمسؤولياتها المنوطة بها، وطالب آل ناجي مجلس الشورى بدعم الهيئة، لافتا إلى أنها تعاني تأخر البت في نظامها المرفوع في انتظار اعتمادها، وقال إن النظام الحالي قد مر عليه أكثر من ٤٧ عاما، وقد تغيرت الظروف والأوضاع الحالية عن تلك الفترة، كما أن هناك ضعفا في ثقافة الموظف حول الواجبات المنوطة به، كذلك المحذورات الوظيفية عليه. فيما تساءل الدكتور عبدالله المنيف عن أسباب عدم إنشاء وحدات للمراجعة الداخلية في عدد من الجهات الحكومية، جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، لوضع مؤشرات قياس أداء أنشطة ومخرجات الهيئة، بالاسترشاد بمرجعيات عالمية متخصصة، والتوسع في توظيف المتخصصات في مجال التحقيق الإداري والرقابة. كما طالبت اللجنة الهيئة بتضمين التقارير القادمة بيانا مفصلا ومصنفا بالعقوبات التأديبية الصادرة عن الجهات الحكومية أو من الدوائر التأديبية بديوان المظالم على موظفي الدولة، حسب الجهة الحكومية، ونوع المخالفة، ومرتبة الموظف، وجهة إصدار العقوبة.

المنافسة العادلة

طالب مجلس الشورى، أمس، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات المختصة المشرفة على الشركات الحكومية، لضمان المنافسة العادلة للشركات الوطنية في القطاع الخاص في مجال صناعة تقنية المعلومات. وطالب المجلس في قراره الوزارة بالاستمرار في شراكاتها الإستراتيجية مع مزودي حلول وتطبيقات الأعمال، لتطوير التطبيقات المتوافقة مع منظومة البيئة التحتية للتصديق الرقمي، وحث الجهات الحكومية للاستفادة من خدمات التصديق. ودعا المجلس الوزارة إلى سرعة التنسيق مع وزارة المالية لتسريع دعم ميزانيات مبادرات الوزارة للتحويل الوطني لتتناسب مع الخطط الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والتنسيق مع الجهات المختصة لدراسة وضع الوظائف الشاغرة لديها، وتحويلها وشغلها بما يتوافق مع احتياج الوزارة.

الدليل الإرشادي

طالب مجلس الشورى في قرار آخر الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة -الرئاسة سابقا- بإعداد نظام وطني للأرصاد خلال عام لتقنين العمل الأرصادي وفق آليات وضوابط ومرجعيات، وتطبيق الدليل الإرشادي الصادر عام ٢٠٠٩ عن الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، الذي يقضي بالتعويض المادي عن تدمير الشعب المرجانية، والاستفادة من التعويضات لإعادة تأهيل المناطق المتضررة. وطالب المجلس في قراره الهيئة بضرورة قيامها بتوفير مراكز لقياس التلوث على البحر الأحمر والخليج العربي، وقياس المؤشرات البيئية بما يعزز المحافظة على الموارد الطبيعية، ودعم التنمية المستدامة، ورصد التلوث البيئي في طبقات الجو العليا، وإنجاز الإطار العام للتقويم البيئي.

ودعا المجلس الهيئة إلى التأكد من تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي توقع عليها المملكة من خلال آليات وإجراءات تنظيمية تنفيذية تحدد مسؤوليات الهيئة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في التنفيذ.

كما طالب المجلس الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بتقديم دراسة بشأن إصدارات الكربون في المملكة، وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس الدكتور طارق فدعق.

نظام الرهن التجاري

وافق مجلس الشورى أمس على مشروع نظام الرهن التجاري، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع النظام، حيث قرر المجلس الموافقة على مشروع النظام بعد أن استمع إلى عدد من مداخلات

الأعضاء حول مشروع النظام. ويتكون مشروع النظام من ٤٧ مادة، موزعة على ١١ فصلا، ويهدف مشروع النظام إلى تنظيم عقد الرهن التجاري، وضمان حقوق أطرافه أو الغير الذين يتعرض لحقوقهم ومصالحهم هذا العقد. بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة النقل العام للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨. ودعت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس هيئة النقل العام إلى سرعة إعداد مخططات شبكات النقل العام داخل المدن المتوسطة، وسرعة متابعة تنفيذها مع الأمانات، وتوفير البيئة الملائمة لجذب المستثمرين في مجال النقل العام. مناطق التقنية

طلبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء طرق حديثة وسكك حديد لربط المدن الصناعية بالشبكات الرئيسية، والمساهمة في دعم طلبات المستثمرين للحصول على قروض ميسرة من صندوق التنمية الصناعية. ودعت اللجنة الهيئة إلى السعي لخفض تكلفة التخزين في المستودعات التابعة لها، والتنسيق مع الجهات المعنية في الموانئ لتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد عبر الموانئ المختلفة دعما للمنتج الوطني.

النقل المدرسي وافق المجلس خلال الجلسة على ملاءمة دراسة مقترح مشروع (نظام النقل المدرسي) المقدم من عضوي المجلس المهندس محمد النفاذ، والدكتورة حنان الأحمد استنادا للمادة (٢٣) من نظام المجلس. واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع (نظام النقل المدرسي). وكانت اللجنة قد طالبت في توصيتها التي رفعتها إلى المجلس بملاءمة دراسة مقترح مشروع (نظام النقل المدرسي)، والذي يختص بنقل الطلاب والطالبات والمعلمات من وإلى مقر المدرسة بحافلة مخصصة لذلك.



من الجهات الحكومية تقيّمها صفر بمؤشر الخدمات الإلكترونية % ٥٩

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)

الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠١-٢٥ ١٢:٤٠ AM
كشفت نتائج مؤشر مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية الإلكترونية، والتي أعلنها مركز التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر»، عن حصول ٩٢ جهة حكومية من أصل ١٥٧، بنسبة ٥٩ % على تقييم «صفر من ١٠٠ %» في ذلك المستوى.

ويهدف المؤشر إلى تشجيع الجهات الحكومية إلى زيادة تقديم الخدمات الحكومية الرقمية المتطورة والمتكاملة، ما يتيح تقديم مزيد من الخدمات الحكومية للمستفيدين، ويعزز تحقيق الرفاهية الاجتماعية عبر دعم سياسات تركز على المواطنين وإبراز العوامل المؤثرة في رضاهم عند تقديم الخدمات الحكومية الرقمية.

ويسهم مؤشر نضج الخدمات الحكومية بشكل مباشر في رفع مؤشر الأمم المتحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية OSI ، وهو أحد المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لتطور الحكومة الإلكترونية UN-E.gov.Development Index ، الذي حققت فيه السعودية المركز الـ ٤٤ عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي OSI ، فقد حققت المملكة قفزة واضحة بعد أن تقدمت من المركز الـ ٧٣ عام ٢٠١٠ إلى المركز الـ ٥٠ عام ٢٠١٦ من بين ١٤٨ دولة.

ويمثل مؤشر نضج الخدمات الحكومية أحد مؤشرات الأداء الرئيسة في خطة التحول الوطني ٢٠٢٠، خاصة أن المستهدف هو الوصول إلى ٨٥ في المائة كنسبة إجمالية لنضج جميع الخدمات الحكومية.

وقد نشر برنامج "يسر" التقرير الخاص بمؤشر نضج الخدمات الحكومية عبر موقعه الإلكتروني، حيث أوضح التقرير أن نتيجة مؤشر النضج الحالي للخدمات الحكومية لجميع الجهات الحكومية بلغت نحو ٥٩,٩٩ في المائة، فيما بلغ عدد الخدمات التي تم قياس أدائها من خلال مؤشر النضج ٣٠٠٥ خدمات إلكترونية تقدمها ١٥٧ جهة حكومية، تشكل فيها الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال ٧٩ في المائة.

ويعمل برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" بالتعاون مع كل الجهات الحكومية لجمع بيانات الخدمات والتدقيق فيها لضمان توافقها مع المعايير، وذلك من خلال منصة مرصد الخدمات الحكومية، الذي يقوم باحتساب المؤشر بشكل إلكتروني.

واستعرض التقرير إجمالي الخدمات الحكومية حسب مستويات النضج، إذ بلغ عدد الخدمات المعلوماتية ٣٥٦ خدمة، فيما بلغ عدد الخدمات التقليدية ٢٨٦ خدمة، والخدمات التكاملية بلغت ٤٩٩ خدمة، أما الخدمات التفاعلية فقد بلغت ٥٥٥ خدمة، وبلغ عدد الخدمات الإجرائية ١٣٠٩ خدمات، كما بين التقرير أن نتيجة مؤشر النضج الإجمالي لجميع الخدمات الحكومية ٥٩,٩٩ في المائة، حيث تحسنت نتيجة المؤشر بمقدار ٢,٥ في المائة مقارنة بنتائج التقرير السابق لعام ٢٠١٦.



معهد الإدارة يطلق "إثرائي" لتطوير المهارات لمواكبة رؤية

٢٠٣٠ تدريب موظفي الحكومة "تفاعلياً" عبر البرامج

والمؤتمرات الإلكترونية

لمصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

الجزيرة - المحليات:

أطلق معهد الإدارة برنامجاً «إثرائياً» لتطوير المهارات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠ وسيكون بإمكان موظفي الحكومة تعزيز مهاراتهم العلمية والعملية، من خلال البرامج التفاعلية، والمشاركة في المؤتمرات الإلكترونية، «عن بعد»، وذلك بعد إطلاق معهد الإدارة العامة لمنصة «إثرائي» للتدريب التي تأتي ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. وتهدف الخطوة التي تحقق رؤية السعودية ٢٠٣٠، إلى رفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية من خلال تمكينهم من تطوير مهاراتهم عبر بيئة إلكترونية تفاعلية بكل يسر وسهولة. وتتيح المنصة العديد من البرامج التدريبية الإلكترونية، والمؤتمرات الإلكترونية، والمواد المعرفية المنتقاة لتطوير مهارات ومعارف المستفيدين في عدد من المجالات والتخصصات ومنها: الإدارية، الاقتصادية، القانونية، السلوكية، الصحية، تقنية المعلومات، الموارد البشرية. وتبرز أهمية مبادرة البرنامج الوطني للتدريب عن بعد «إثرائي» من خلال أهدافها الرامية إلى رفع كفاءة الموارد البشرية الوطنية، بتطوير مهاراتهم والارتقاء بمعارفهم، عبر بيئة إلكترونية تفاعلية متكاملة ومتطورة تتيح لموظفي الخدمة المدنية والعاملين بأجهزتنا الحكومية، فرصاً أوسع للتدريب من خلال نظم عصرية وأساليب حديثة؛ مما سيسهم في تطوير أدائهم الوظيفي بكل كفاءة وفعالية. ويسعى المعهد من خلال توجهه الاستراتيجي لتنفيذ هذه المبادرة لبناء الكفاءات والطاقات الوطنية؛ وكذلك لتوطين صناعة التدريب بالمملكة، والمساهمة بشكل فعال في إثراء المحتوى العربي على المستويين: الوطني، والإقليمي، وتحقيق التنمية الإدارية المنشودة وفق معطيات عصرية وكفاءات وطنية مؤهلة وواحدة، تسهم في بناء وطننا الغالي وازدهاره في مختلف المجالات. يشار إلى أنه بمجرد التسجيل في موقع المنصة الإلكتروني <https://ethrai.sa> يمكن لموظفي الخدمة المدنية الاستفادة من البرامج التدريبية الإلكترونية المقدمة عبر إثرائي، والتي تتفرد بمحتوى تدريبي معتمد وذو جودة عالية. كما تتيح إثرائي لجميع زوارها فرصة التسجيل والاستفادة من العديد من الخدمات المعرفية والإثرائية في مجالات التنمية الإدارية وممارسات الإدارة الحديثة.



الرياض تشهد توقيع أول اتفاقية لإعادة إعمار الطرق وإصلاحها في اليمن

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الجزيرة - عوض مانع القحطاني/ تصوير - فتحي كالي: انطلقت خطة العمليات الإنسانية الشاملة لليمن الشقيق حيث وقع معالي وزير الأشغال العامة بالجمهورية اليمنية معين عبدالملك وسعادة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى اليمن محمد سعيد آل جابر في نادي ضباط القوات المسلحة في مدينة الرياض أول اتفاقية في مجال إعادة إعمار الطرق الرئيسية في اليمن التي بدأت بتدفق المساعدات الإنسانية من قبل المملكة ودول التحالف عبر منفذ الخفراء الحدودي بين المملكة واليمن بالإضافة إلى الجسر الجوي رغم غياب البنية التحتية إلى وسط اليمن ومن خلال طائرات القوات الجوية التي تحمل الإغاثة الإنسانية للشعب اليمني.

وقد أثنى وزير الأشغال اليمني على ما تقوم به المملكة من جهد ممثل في مركز الملك سلمان للإغاثة الذي يساهم مساهمة فعالة في تخفيف ألم اليمنيين الذين يعانون من الحصار الحوثي.

وأكد معاليه أن هذه الاتفاقية لإعادة الطرق وإصلاحها في اليمن هي بادرة خير من المملكة وهي التي دائماً تحرص على الوقوف مع اليمن سواء قبل الحرب أو بعده، ونحن نقدر كل التقدير دول التحالف على وقوفهم مع الشعب اليمني.

كما ألقى السفير السعودي آل جابر كلمة قال فيها يسرني في هذا اليوم أن نوقع هذه المنحة الإنسانية ضمن البرنامج التنفيذي لخطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن التي انطلقت في المملكة قبل يومين من خلال فتح المنافذ الحدودية منفذ الخفراء بين المملكة واليمن التي كانت مغلقة بسبب ما قام به الحوثيون من أعمال شريعة تجاه أهل اليمن وتجاه حدود المملكة، وتم إعادة هذا المنفذ بعد تطهير الطريق وأصبح آمناً تجاه أرجاء اليمن بالإضافة إلى الجسر الجوي وسط اليمن بحيث تنقل هذه المساعدات إلى عموم الأراضي اليمنية. واليوم نوقع اتفاقية لإعادة لتأهيل وإصلاح طريق رئيسي يمتد من وسط اليمن إلى ميناء ومطار عدن وهذا يسهل العمل لنقل المساعدات ويسهل العمل الإنساني إلى كافة محافظات اليمن وكل اليمن يحتاج إلى هذه المساعدة أيضاً من خلاله تتحرك الشاحنات والعربات والحركة الإنسانية وتحفظ تكاليف النقل بين المدن اليمنية وتسرع في عمليات النقل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

وأكد آل جابر أن تكلفة المشروع الذي وقعناه اليوم بلغت أكثر من ٥ ملايين دولار وسوف ينفذ خلال ٦٠ يوماً والهدف من إقامة هذه المشاريع داخل اليمن هو أيضاً منح فرصة للأخوة اليمنيين لإقامة فرص عمل لهم داخل وطنهم.

الرياض

الفصل التعسفي وخفض ساعات العمل ومقترحان على نظام

الجنسية.. تحت القبة

تقرير رقابي يكشف تعثر تنفيذ ٢٦٠٠ مشروع حكومي

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض - عبدالسلام البلوي

كررت هيئة الرقابة والتحقيق الشكوى عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية معها ومعالجة الملحوظات التي ترصدها وكشف تقريرها السنوي للشورى يوم الأربعاء عن ٢٦٠٠ مشروع حكومي ما بين متعثر ومتأخر في التنفيذ، إضافة إلى ما يقارب ٣١٩٧ مشروعاً حكومياً تحت التنفيذ، وطالب عبدالله السعدون بوجود إشراف على تنفيذ تلك المشاريع خصوصاً جودة المواد المستخدمة فيها تلك المشار والدقة والسرعة في التنفيذ، وأشار عضو إلى شكوى الهيئة من عدم وجود مراجع داخلي في بعض الجهات الحكومية، وطالب محمد العقلا بمجلس تنسيقي بين ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمباحث الإدارية والمباحث العامة، يقوم بالتنسيق فيما بين تلك الجهات لتوحيد جهود مواجهة الفساد ومكافحته.

ودعا عبدالله الخالدي لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية التي درست تقرير هيئة الرقابة والتحقيق إلى النظر فيما أدرج فيه حول اعتبار انتشار المخدرات بين المعلمين ظاهرة، مؤكداً أن على الهيئة واللجنة إعادة النظر في كلمة "ظاهرة" وتقديم ما يثبت ويؤكد أن مثل هذا الأمر أصبح ظاهرة، ولفت سليمان الفيفي إلى ضعف التعاون بين بعض الجهات الحكومية مع الهيئة الرقابية، مؤكداً أن ذلك التعاون لا يصل إلى المستوى المأمول الذي ترجوه الهيئة.

وجدد محمد آل ناجي المطالبة بدعم مجلس الشورى للهيئة وتأخر البت في نظامها المرفوع للمقام السامي، لافتاً إلى قدم النظام المعمول به للهيئة وقد مر عليه أكثر من ٤٧ عاماً، وأضاف بضعف ثقافة الموظف حول الواجبات المنوطة به والمحذورات الوظيفية عليه، ورأى عضو أن حاجة الهيئة للعديد من الوظائف التخصصية التي تسهم في تفعيل مهامها للقضاء على الفساد وسوء الإدارة.

من ناحية أخرى قرر مجلس الشورى مناقشة تعديل المادة ٧٧ الخاصة بالفصل التعسفي ومواد أخرى من نظام العمل في جلسته الخامسة عشرة المجدول عقدها يوم الاثنين بعد القادم، كما يناقش الثلاثاء الذي يليه تقرير اللجنة الأمنية بشأن مقترحين بتعديلات نظام الجنسية العربية السعودية، المقدمان من أعضاء المجلس السابقين والحاليين، كما يناقش في جلسة الأربعاء ٢١ من جمادى الأولى الجاري تباين وجهات النظر بين الشورى ومجلس الوزراء بشأن تعديل بعض مواد العمل الخاصة بخفض ساعات دوام الموظف في القطاع الخاص، ومنحه إجازة يومين.



أحياناً... ثمن إبراء الذمة!

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

عبد العزيز السويد

مواطن يعمل في مؤسسة حكومية بعث برسالة يروي فيها قصته مع إدارة المؤسسة، وهي قصة عجيبة، عندما قرأت رسالته قلت له إنه بحاجة إلى محام، فهذا الزمن هو زمن المحامين، لكنه بعد التوكل على الله اعتمد على نفسه وما زال ينتظر.

يسرد المواطن بداية القضية قبل ٨ سنوات تقريباً، قائلاً: «تم إيداع مبلغ مالي في حسابي يعادل راتب شهر كامل، وعند الاستفسار عن هذا المبلغ تبين لي أنه في مقابل عمل إضافي، وحيث إنني لم أعمل خلال هذه الفترة اعتبرت هذا المبلغ مالاً غير سليم ولا أستحقه، ولكن هذا لا يعجب مرجعي، ويقولون لي إذا لم ترغب فيه أرجعه نقداً.»

يضيف المواطن: «بعد ذلك تم استهدافي محاولين توريطي في أمور مالية وإدارية، إلى درجة أنني لا أستطيع أخذ إجازة لأنهم وبكل سهولة يخصمون من راتبي، مع العلم أن لدي رصيد إجازات، وهذا غيظ من فيض.» نتابع من رسالة المواطن: «وبعد كل هذه الضغوط وخوفاً منهم على نفسي وأسرتي قمت بإيداع المبلغ باسم حكومة خادم الحرمين الشريفين استناداً إلى فتوى شرعية من دار الإفتاء»، وبالمختصر وبعد الإيداع تعقدت القضية أكثر، إذ أحيل للتحقيق من لجان داخل المؤسسة وصدرت في حقه إجراءات إدارية، منها تحويله إلى عامل بعد أن كان رئيساً، وحرمانه من العمل الإضافي (خارج الدوام)، وتوجيه خطاب لوم له مع خضوعه لتقارير أداء شهرية. ومما زاد ألم الموظف تعرضه للتشهير

بين زملائه، إذ إن خطاب اللوم «السري في المفترض» تم توزيع صور منه مع شروحات عليه تستهدفه، ويكمل الموظف أنه بعد ستة أشهر حققت معه اللجنة نفسها مرة أخرى، واتهم بإفشاء الأسرار واستغلالها لأهداف شخصية ليتم خصم نصف راتبه! توجه المواطن إلى وزارة الخدمة المدنية التي أفادته بعدم اختصاصها، ليتوجه أخيراً إلى ديوان المظالم ويحصل على أكثر من حكم لمصلحته، طبعاً بعد طول جلسات يعرفها الجميع، خاصة إذا كان فيها مندوب جهة حكومية، لكن أحكام ديوان المظالم لم تنفذ على رغم مرور سنوات على صدورها.

لا شك أن للنزاهة ثمناً، والمقولة السائدة في العمل الوظيفي منذ زمن بعيد «لا تكشف مغطى ولا تغطي مكشوفاً»، وهي إشارة أو نصيحة للمسايرة «جنب الساس» حتى لا ينظر إليك بعين حمراء في الوسط الوظيفي، ولم تبرز هذه المقولة عبثاً، بل هي تعبير عن واقع الحال.

ومع تطور تنفيذ الأحكام في الحقوق الخاصة، التي أصبحنا نقرأ عن تنفيذها بشكل ملحوظ شبه يومي، ماذا عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد أجهزة حكومية؟ وإلى متى لا تجد من ينفذها؟ فهناك الكثير من القضايا التي يجب تنفيذ أحكام صادرة فيها لتحقيق العدالة، وهذه القضية التي علقت المواطن وأضرت به واحدة منها، وهي مؤلمة أكثر لأن الرجل المتضرر كان لا يريد سوى إبراء ذمته.



مساجد الطرق معاناة تتبدد

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

ناصر الدريهم

لا يخفى على ذي لبٍّ ما يجده المسافرين من عناءٍ ومشقةٍ أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (السفرُ قطعة من العذاب) والمراد بالعذاب الألم: الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشي من ترك المألوف. ومن المشقة التي يجدها المسافر خوفه من نكبات الطريق من حوادث ومصائب، ومما يزيد عناءه أيضاً ما يجده في سفره من عدم تهيئة أماكن الراحة والعبادة وهي مساجد محطات الطرق وملحقاتها.

ذلكم الألم الذي لطالما عشناه وأخرجنا بسببه ممن يزور البلد القدوة. فحال مساجد الطرق إلى وقت قريب لا يسر العدو فضلاً عن الصديق، من مبانٍ متهاكلة وخدماتٍ مهترئة ومناظر مقززة. فقد يزور الإنسان إحدى مساجد محطات الطرق أو ملحقاتها فيرى ما لا يسره فيتأكد طوال رحلته أو في جزء منها.

بل وصل الحال ببعض المسافرين إلى أن يتوقف في البر لقضاء حاجته ويصلي، ويرى أن ذلك أهون عليه مما يجده في تلك المرافق وخدماتها. أليس هذا مما يندى له الجبين وتتكشف لأجله الحال؟

ها قد أصبحت مساجد الطرق همّاً مزعجاً وهاجساً مؤرقاً، فما إن يفرح المسافر بسفره إلا ويتذكر ذلك الهم فينقلب فرحه حزناً وسروره غماً.

لكن ما من مشكلة إلا ولها حل وما من داء إلا وأنزل الله له دواء، وقضى الله على عباده في هذه الحياة بأن سخرهم لبعضهم: (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون).

فقد سخر الله لبيوته ولخلقه رجالاً حملوا هذا الهم على عاتقهم وأشعلوا همهم طلباً فيما عند ربهم وابتغاءً فيما أدّخره .

قامت مبادرة مباركة من رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه -نحسبهم كذلك- فيذروا وغرسوا نواة مباركة تحمل هم أحب البقاع إلى الله، فبنوا ورمموا وصانوا مساجد الطرق حتى تبدلت حالها إلى حال تسر الناظرين.

ثم تحولت تلك المبادرة إلى مؤسسة خيرية غير ربحية تهدف إلى جعل مساجد الطرق نموذجية ومستدامة جاذبة لزوار الحرمين الشريفين. تعرف باسم: المؤسسة الخيرية للعناية بمساجد الطرق، وهي تعمل بترخيص من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

فحولت تلك المؤسسة الألم الذي عشناه طويلاً إلى واقع أنسانا مرارة ما مضى أو شيئاً منه.

قد لا أبالغ إن قلت إن مساجد الطرق وملحقاتها التي تشرف عليها المؤسسة تفوق حال كثير من المساجد الواقعة داخل المدن، وخلال فترة وجيزة حققت أرقاماً مبشرة حظيت من خلالها على رضا المجتمع وتزكية عدد من علماء هذه البلاد ووجهائها.

وقد أطلقت المؤسسة مع بداية عام ٢٠١٨ خططها الاستراتيجية الممتدة حتى عام ٢٠٢٣ للعمل وفق خمس قيم تُنبئ من حولها أنها تعمل بنفس احترافي تنافس به كثيراً من الجهات الخيرية، رغم قصر عمر المؤسسة وهي: (الشفافية والتكامل والإتقان والتطوع والابتكار).

فواجهنا تجاه هذه المؤسسة وغيرها من الجمعيات والمبادرات النافعة أن نسعى لتحقيق أهدافها ومعرفة مدى احتياجها من دعم بمال أو تطوع بدني أو ذهني.

فبمثل ذلك يرتقي المجتمع ويزداد الوعي.

حقوق الإنسان في العالم



تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يعول على تعزيز حقوق المرأة في حل أزمات العالم

المصدر: عيون الخليج الاحد ٠٤ جمادى الاولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م
[رابط المقال](#)

دافوس - "القدس" دوت كوم - (د ب أ) - أكد رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بورجي بريندي، ضرورة تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لحل الأزمات التي يشهدها العالم.

وقال بريندي في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) اليوم السبت: "لن نحقق شيئا على مستوى العام إذا لم يكن لدى نصف سكان الأرض نفس الإمكانيات".

وأشار بريندي إلى أن كافة الرؤساء المساعدين في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس المقرر عقده خلال الفترة من ٢٣ حتى ٢٦ كانون ثان/يناير الجاري من النساء، من بينهن رئيسة الوزراء النرويجية إرنا سولبرج ورئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد.

وقال بريندي: "بالرئيسات المساعدات الستة نبعث إشارة قوية بأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في مركز السياسة المتطلعة لمستقبل العالم".

وفي إشارة إلى النقاش الراهن حول التحرش الجنسي بالنساء، قال بريندي: "وحملة #أنا_أيضا جزء من ذلك، لأننا نعيش منذ عقود سلوكا غير مقبول تماما".

وذكر بريندي، الذي كان يشغل في السابق منصب وزير الخارجية النرويجي، أن الكشف الأخير عن وقائع تحرش، مثل التي تتعلق بالمنتج السينمائي الأمريكي هارفي واينستين، كان صادما، وقال: "لكننا سنواصل التقدم في المساواة بين الجنسين على مستوى العالم".

وأكد بريندي أن حقوق المرأة والمساواة قيم عالمية لا تخص الغرب وحده، وقال: "أمل أن يصبح القرن الحادي والعشري قرنا للمساواة بين الجنسين".

ومن ناحية أخرى، ذكر بريندي أن المنتدى يسعى هذا العام لأن يصبح محركا للتعاون الدولي، وقال: "هناك نقص حاليا في التعاون والتفاهم. وإذا كان هناك بعض أوجه التعاون فإنها تحدث فقط إما بين ساسة أو قادة اقتصاديين... المنتدى الاقتصادي العالمي بإمكانه الجمع بين الأطراف الفاعلة المختلفة. إننا نقدم المنصة لتعزيز التعاون".

ومن المنتظر أن يشارك في المنتدى المقام في منتجع دافوس بسويسرا أكثر من ٣ آلاف مشارك، من بينهم نحو ٧٠ رئيس حكومة ودولة، مثل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. ذلك إلى جانب مشاركة مئات من رؤساء الشركات العالمية.

وقال بريندي: "إننا نواجه بعض التحديات العالمية"، مشيرا في ذلك إلى قضايا محورية للعلومة وتغير المناخ ومشكلات جيوسياسية، مثل شبه الجزيرة الكورية والقرن الأفريقي وسورية، وقال: "كل هذه التحديات والقضايا المنهجية تشترك في طلبها المزيد من التعاون الدولي".

وفي سياق متصل، أشار بريندي إلى أن منتدى دافوس في نسخته الثامنة والأربعين يعد حدثا قيما في عصر يشهد اعتمادا متزايدا على الرقمنة، موضحا أن الفيديو والهاتف تقنيات جيدة، "لكن لا شيء يمكنه أن يحل محل اللقاء الشخصي".

وأضاف: "عندما يواجه المرء تحديات حقيقية يتعين أن يتمكن من النظر في وجه الآخر"، مدلا على ذلك بخبرته الناجحة كوسيط في إنهاء الحرب الأهلية الكولومبية بين القوات الحكومية ومقاتلي تنظيم "فارك" اليساري المسلح.

نشكر كل متابعينا ونعدكم دائما بتقديم كل ما هو أفضل .. ونقل الاخبار من كافة المصادر الاخبارية وتسهيل قراءتها لكم . لا تنسوا عمل لايك لصفحتنا على الفيسبوك ومتابعة آخر الاخبار على تويتر . مع تحيات اسرة موقع عيون الخليج ، تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يعول على تعزيز حقوق المرأة في حل أزمات العالم ، تابعونا علي مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بموقعنا ليصلكم جديد الاخبار دائما.



بريزات: الأردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الإنسان

المصدر: الدستور الأردنية الاثنين ٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م

[رابط المقال](#)

أريد - الدستور - صهيب التل
قال المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور موسى بريزات، إن الأردن يعد من الدول المتقدمة في مجال احترام حقوق الإنسان، وما جاء في قانون المركز الوطني من حيث الاستقلالية المالية والإدارية والمعنوية. وأكد بريزات خلال كلمته في احتفالية جمعية المرصد الوطني لحقوق الإنسان في أريد امس في قاعة غرفة التجارة أن الأردن يكاد يكون من الدول القلائل التي تتيح الاطلاع على كل ما يتصل بمنظومة حقوق الإنسان بما فيها التأكد من احترام حقوق الإنسان في حال الموقوفين في دائرة المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة الأمنية والجهات الرسمية. وأشار إلى أن الأردن بدأ يشهد خطوات متسارعة منذ عام ٢٠١٢ في تنفيذ توصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان التي تقتضيها المعايير الدولية بدعم مباشر من لدن جلالة الملك عبدالله الثاني في دلالة اكيدة على توفر الإرادة السياسية العليا بتعزيز منظومة حقوق إنسان في الأردن على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات وفي المجالات كافة وفي مقدمتها الحقوق السياسية.

ولفت إلى أن المركز استطاع بناء خطة وطنية متكاملة لتعزيز حقوق الإنسان بالشراكة مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية جعلت المواطن أكثر شعوراً بسيادة القانون واخضاع السلطة للمساءلة. وأكد بريزات أن الجهود متواصلة بهذا الجانب للعمل على معالجة أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو أي ثغرات خارج إطار القانون.

وعرض مدير إدارة التدريب والتطوير في المركز المحامي عيسى المرازيق لهيكله المراكز وادوات التدريب والعمل والنشاطات التي يقوم بها والمعايير التي يعمل بها لإخراج تقريره السنوي بكل شفافية ومصداقية. وأشار رئيس الجمعية المحامي فارس كريزم إلى أن الأردن خطا خطوات مؤثرة في تعزيز منظومة حقوق الإنسان تحسب له، لافتاً إلى الانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان في العديد من دول العالم ومناطقه. واستعرض جانباً من نشاطات الجمعية وبرامجها المستقبلية لرفد الجهود الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وتناول عميد كلية الشريعة في جامعة اليرموك وعضو هيئة أمناء الجمعية الدكتور أسامة الفقير البعد الديني في مجال حقوق الإنسان والحرص الشديد عليه من الديانات السماوية كافة، وعلى رأسها الإسلام.

بريزات: الأردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الإنسان

بريزات: الأردن من الدول المتقدمة في احترام حقوق الإنسان

قعوأر: مشاركة الأردن بعمليات حفظ السلام نابعة من إيمانه بضرورة احترام حقوق الإنسان

قعوأر: مشاركة الأردن بعمليات حفظ السلام نابعة من إيمانه بضرورة احترام حقوق الإنسان

الرعود : الأردن من الدول الرائدة في حماية حقوق الإنسان

وزير العدل يؤكد سعي الأردن الدائم لتعزيز نهج احترام حقوق الإنسان

بريزات يحاضر في «فيلا دلفيا» حول حقوق الإنسان بالأردن

الكفاوين: قيادتنا الهاشمية تسعى للوصول بالأردن لمصاف الدول المتقدمة في احترام الإنسان

بريزات: عدم مراعاة حقوق الإنسان يصب في صالح المتطرفين

بريزات: عدم مراعاة حقوق الإنسان يصب في صالح المتطرفين

بريزات يشارك باجتماعات الدورة ٢٢ لمجلس حقوق الإنسان

شبكة «أنهر» تعقد اليوم ورشة تدريب المدربين المتقدمة لبرنامج «ألعاب من أجل حقوق الإنسان»

بريزات: عالمية حقوق الإنسان لا تنفي عنها طابع النسبية الثقافية
الطراونة يشيد بإجراءات «الأمن العام» المتقدمة في مجال حقوق الإنسان



شباب سعوديون يناقشون حقوق الإنسان في جنيف لتحقيق

رؤية ٢٠٣٠

للتعرف على آلية الاستعراض الدولي والإجراءات الخاصة

المصدر: سبق الثلاثاء ٠٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

بدأ فريق من الشباب السعودي عبر برنامج دايركشن للتبادل المعرفي والثقافي أولى برامج في عام ٢٠١٨م بملف حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتركيز على جهود المملكة العربية السعودية ودعمها الدائم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورأس الوفد الدكتور شادي بن فؤاد خوندنه والذي التقى بالسفير الدكتور عبدالعزيز الواصل رئيس الوفد السعودي في الأمم المتحدة بجنيف والدكتور فهد المطيري رئيس إدارة حقوق الإنسان بالوفد السعودي بجنيف لمناقشة ملفات حقوق الإنسان التي يناقشها الوفد ، والتعرف على آلية الاستعراض الدولي، والإجراءات الخاصة والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وأعرب خوندنه عن شكره للدكتور الواصل على دعمه الدائم للبرامج المعرفية التي تقوم بتنقيف مجتمع الشباب حول الممارسات الدولية، الأمر الذي يتناغم مع محور الوطن الطموح الذي ركزت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتأتي مشاركة وفد برنامج دايركشن في هذا الملف من حرصها الشديد لتنقيف الشباب السعودي حول الجهود الدولية التي تقوم بها الوفود الرسمية للملكة.

وذكر خوندنه أن الوفد قد حضر الاستعراض الدولي الشامل لدولة الامارات، مشيراً أن الوفد سيلتقي غداً رئيس مركز جنيف الدولي للعدالة ورئيس مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي لمناقشة ملفات حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

جدير بالذكر أن دايركشن للمسؤولية الاجتماعية قد كُرمت من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة لثلاثة أعوام على التوالي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ لدعمها لمشاريع التنمية المستدامة وتطوير الشباب السعودي.

الأمم المتحدة تتجاهل ٢٠٢٤ انتهاكا حوثيا عام ٢٠١٧

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أبها: سلمان عسكر ٢٠١٨-٠١-٢٤ ١١:١١ AM
وسط تجاهل وتواطؤ من الأمم المتحدة، وثّقت وحدة الرصد في مركز صنعاء الإعلامي، انتهاكات الحوثيين ضد المدنيين في صنعاء عام ٢٠١٧، بواقع ٢٠٢٤ انتهاكا، تنوعت بين القتل والاختطاف، والسرقة، وتجنيد الأطفال، والتهجير .
جانب من الانتهاكات
216 إصابة بالرصاص
٤١٥ حالة اختطاف
تجنيد ١٣٣ طفلا
١٥٩ حالة قتل عمد

كشفت وحدة الرصد في مركز العاصمة الإعلامي وجود ٢٠٢٤ حالة انتهاك وجريمة ارتكبتها ميليشيات الحوثي الانقلابية في العاصمة اليمنية صنعاء، خلال عام ٢٠١٧، موزعة على ٢٧ نوعا من الانتهاكات، مثل: انتهاكات حقوق الإنسان، والقتل، والإصابات والاختطاف، والتهجير وتجنيد الأطفال، وسرقة الممتلكات العامة والخاصة.
وطبقا لتقارير، فقد شهد عام ٢٠١٧، تصاعد وتيرة الانتهاكات الحوثية مقارنة بالأعوام السابقة التي أعقبت اجتياح العاصمة صنعاء، في وقت اتسم العام الماضي بالانتهاكات التي كانت موجهة ضد أنصار الرئيس الراحل، علي صالح، إلى جانب النشاط السياسي والصحفيين، مقارنة بالعامين الماضيين اللذين شهدا انتهاكات جسيمة ضد المعارضين للانقلاب.

هجمة الميليشيات

بحسب التقرير، فقد استند إلى رصد يومي للفريق التابع للمركز، خلال الفترة بين ١ يناير ٢٠١٧ وحتى ديسمبر من العام ذاته، في حين عمل الفريق في ظروف خطيرة للغاية، وكان الحصول على المعلومات يتم بشكل حذر.
وأوضح التقرير أن انتهاكات الانقلابيين طوال ١٢ شهرا الماضية بلغت ٢٠٢٤ انتهاكا، وتمحورت حول الاختطاف والقتل والإصابة، إضافة إلى تجنيد الأطفال دون سن الـ١٦، في الحرب التي تخوضها الميليشيات على جبهات القتال الداخلية.

ولفت التقرير إلى أن القتل تصدر الأعمال الإجرامية للحوثيين، بهدف التخلص من خصومهم السياسيين والعسكريين.
يذكر أن جماعة الحوثي المتمردة، استهدفت في ديسمبر الماضي، سكان الأحياء الجنوبية للعاصمة بقذائف الدبابات، بهدف الوصول إلى الرئيس اليمني الراحل علي صالح، إذ بلغ عدد القتلى المدنيين حسب فريق الرصد ٨٤ حالة تم تسجيلها، جراء الاشتباكات بين الطرفين، فيما ناهزت أعداد المصابين ٢٣٦ حالة إصابة بالرصاص معظمها في الشهر ذاته، غير أن التقرير لم يرصد قتلة المواجهات العسكرية بين الحوثيين وأنصار صالح، وإنما رصد المدنيين فقط الذين ناهزت أعدادهم ١٢٨ قتيلا.

الاختطاف والتجنيد

لفت التقرير إلى أن حالات الاختطاف، سجلت ٤١٥ حالة، ثم حالات الإصابة بالرصاص الحي، بواقع ٢١٦ حالة، و١٥٩ حالة قتل عمد ارتكبت بحق المدنيين.

ووفق إحصاء المركز، فقد شهد العام الماضي تجنيد ١٣٣ طفلا للقتال في صفوف الجماعة، بعضهم عادوا جثثا إلى أهاليهم، وشيّعوا إلى مقابر الميليشيات الموزعة على معظم المديرية، في حين أجبر المتمردون ١٢٨ شخصا آخرين على مغادرة منازلهم، لاستخدامهم في الاشتباكات والاستيلاء على منازلهم، أو استولوا عليها، إلى جانب الاعتداء على ١٢٧ شخصا، بينهم ناشطون ومدونون.

تغيب الحقائق

أكد عضو هيئة رئاسة المجلس الأعلى لمقاومة صنعاء، عبدالكريم ثعليل، في تصريح إلى «الوطن»، أن الانتهاكات المرصودة في العاصمة صنعاء فقط، تم تغيبها من المنسق الأممي للشؤون الإنسانية في اليمن، والمنظمات الأخرى العاملة معه، مشيراً إلى أن هذه الأرقام تعد جزءاً بسيطاً من تقارير ميدانية أخرى توثق الجرائم التي يمارسها المتمردون. واتهم ثعليل مكاتب ومنظمات الأمم المتحدة، بالتواطؤ مع الانقلابيين، وإصدار تقارير مشبوهة ومغلوبة، وتجاهل الانتهاكات التي تصدر عن الحوثيين بحكم عملهم داخل المناطق التي يسيطرون عليها، وعدم خروجهم إلى المناطق المحررة.

اعتداءات عشوائية

وثّق التقرير اعتداء الميليشيات على ١١٨ منشأة سكنية، وطرد ١٠٦ أشخاص من الوظيفة العامة، وفرض ٤٥ نقطة تفتيش، إلى جانب الاعتداء على ١٢٧ شخصاً، ودهم ومصادرة ١١٨ منشأة سكنية، ومصادرة واعتداء على ٩٨ محلاً تجارياً، واستهداف الصحفيين بالضرب أو الاعتقال، وإغلاق واحتجاز ١٥ مؤسسة، والسيطرة على ٢٠ مقراً حزبياً. ورصد التقرير ١٩ حالة اعتداء على المال العام، ووضع ٣٠ شخصاً قيد الإقامة الجبرية، ومصادرة الأموال الخاصة بحق ٢٥ شخصاً، والاعتداء على ١٧ مرفقاً صحياً، ومصادرة واعتداء على ٣٣ وسيلة نقل، والاستيلاء وتحويل ٢٧ مسجداً وملحقاتها إلى معسكرات لتدريب العناصر، أو عزل خطباء المسجد وتعيين الموالين. كما تم رصد ٤٥ نقطة تفتيش، في حين اشتد التهجير القسري في ديسمبر الماضي بواقع ١٢٦، تزامناً مع الحملة التي شنّها الحوثيون على أنصار الرئيس الراحل، فيما تزايدت حالات الإقصاء الوظيفي لتصل إلى ١٠٦ حالات، و١٢٧ حالة اعتداء جسدي بأسباب مختلفة.

انتهاكات صنعاء

415 حالة اختطاف

٢١٦ إصابة بالرصاص

١٥٩ حالة قتل عمد

تجنيد ١٣٣ طفلاً

تهجير ١٢٨ شخصاً

أبرز الانتهاكات

القتل العمد

الاختطاف والسرقة

التعذيب في السجون

تجنيد القُصّر

تهجير المدنيين

إقصاء وظيفي متعمد

انتهاك المساجد



٣٢ طائرة شحن تغيب اليمن

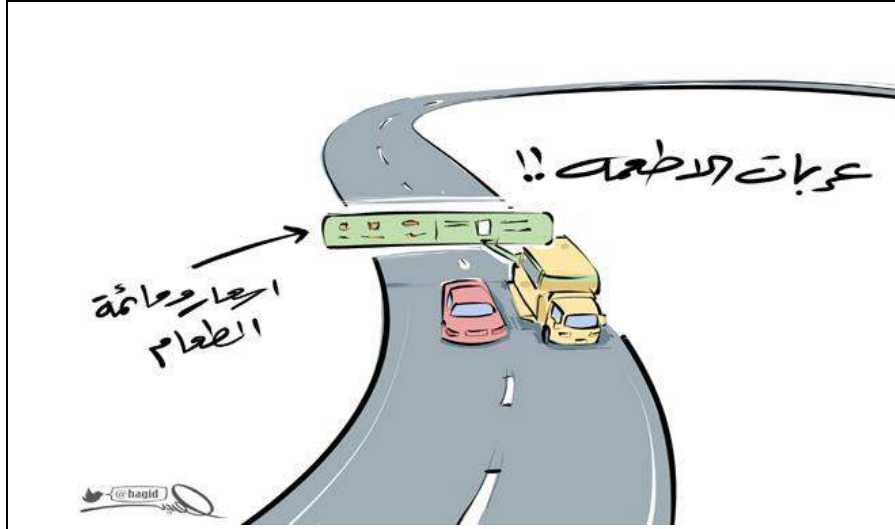
النصدر: جريدة الوطن الخميس ٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٤ يناير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

مأرب: سلمان عسكر ٢٠١٨-٠١-٢٥:٤٤ AM
وصلت طائرتا شحن إغاثيتان للتحالف العربي، إلى مأرب أمس، ضمن خطة عمل تستهدف إرسال ٣٢ طائرة خلال ٨ أيام، تحمل المساعدات للشعب اليمني.
تطورات العمليات الإغاثية
تجهيز مطار صافر في مأرب
حمايته من قبل قوات التحالف
هبوط ٤ طائرات شحن يوميا
تفريغ المواد في شاحنات كبيرة
انتقال الشاحنات إلى مواقع المحتاجين
توزيع المواد الإغاثية مباشرة
تواصلت أمس، أعمال الجسري الجوي بين الرياض ومأرب، عقب وصول طائرتين للتحالف العربي تحملان مساعدات إنسانية، مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بينما سيستمر العمل لمدة ٨ أيام بمعدل ٤ طائرات شحن يوميا.
«الوطن» رافقت إحدى طائرات الإغاثة منذ مغادرتها مطار قاعدة الملك سلمان الجوية بالرياض، حتى وصولها مطار صافر في مأرب، والذي تم تجهيزه وحمايته من قبل التحالف لتسيير الرحلات الإغاثية.
وقفات صداقة
قال المواطن اليمني، حسن كحيل، لـ«الوطن»، إن الشعب اليمني اعتاد على المواقف النبيلة والإنسانية لخدام الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، وللتحالف العربي، مشيرا إلى أن الحاضرين أخذوا ما يكفيهم من المساعدات لعائلاتهم، ومثمنا ووقوف المملكة مع اليمنيين.
فرحة الأطفال
كما حضرت «الوطن» إحدى ساحات توزيع الإغاثة السعودية، والتي كان حضور الأطفال فيها لافتا، والفرحة تملو محياهم، مرددين عبارات «شكرا سلمان»، «شكرا السعودية». وقال الطفل مالك حاسر «أنا وأهلي ننتظر هذه القافلة التي لم تكن الأولى، لقد استفدنا كميات كبيرة من مواد الإغاثة التي ترسلها السعودية، ونسأل الله أن يحفظ المملكة.»
جوانب الدعم
من جانبه، ثمن رئيس دائرة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع اللواء محسن خصروف، دور المملكة والتحالف العربي في مساعدة اليمنيين، مشيرا إلى أن الدعم لم يقتصر على جانب واحد، بل امتد إلى جوانب أخرى، بين الإغاثة والمواد الغذائية والمواد الطبية والبرامج التعليمية.
ولفت خصروف إلى أن مركز الملك سلمان لا يمكن حصر جهوده في إغاثة اليمنيين، والتي أنقذت أسرا كثيرة، مبينا أن هذه الأعمال تبين اللحمة والأخوة بين الشعبين الشقيقين.
جهود القوات الجوية
لم يتوقف دور رجال القوات الجوية عند إيصال المساعدات إلى المطار، بل امتد تنظيم ونقل المواد الإغاثية إلى مستحقيها بأيديهم، لضمان توزيعها على المحتاجين بشكل عادل.



كاريكاتير



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد ٠٤ جمادى الاولى
١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير
٢٠١٨ م

<http://www.al-jazirah.com/2018/2/0180120/cr1.htm>



الرياض

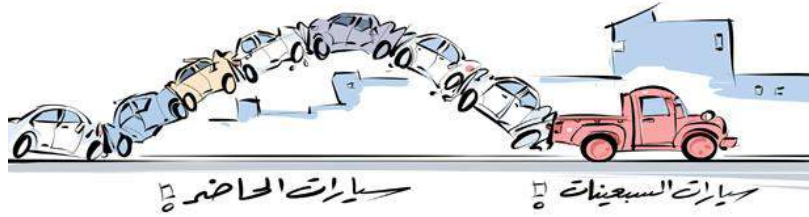
المصدر: جريدة الرياض
الاحد ٠٤ جمادى الاولى
١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير
٢٠١٨ م

<http://www.alriyadh.com/m>

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ٠٥ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢١ يناير
٢٠١٨ م

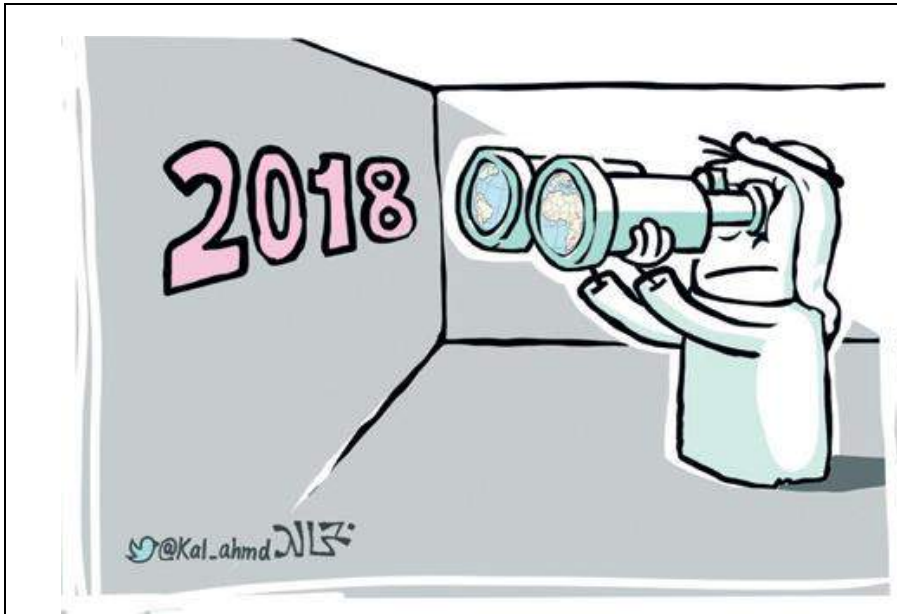
<http://www.al-jazirah.com/2018/2/0180122/cr1.htm>

@haqid



المصدر: جريدة الحياة الاثنين
٠٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ
- ٢١ يناير ٢٠١٨ م

<http://www.alhayat.com/m/Opinion/Naser-Khames/26867509/%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٣ يناير
٢٠١٨ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8373>



AL-JAZIRAH
الجزيرة
.com

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء ٠٧ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٣ يناير
٢٠١٨ م

<http://www.al-jazirah.com/2018/20180124/cr2.htm>

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الخميس ٠٨ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٤ يناير
٢٠١٨ م
[رابط الخبر](#)



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس ٠٨ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٤ يناير
٢٠١٨ م



<http://www.al-jazirah.com/2018/20180125/cr2.htm>